الجـامـعـة اللّبـنـانيّـة
كلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة والاداريّة

الجـيـش اللّـبـنـانـي
مركز الدّراسات والبحوث الإستراتيجيّة

الإدارة الأميركيّة للأزمات الدّوليّة
"أزمة الأسلحة الكيميائيّة في سوريا" نموذجًا

رسالة لنيل درجة ماستر في الدّراسات الاستراتيجيّة

إعداد

مريم مالك ياغي

لجنة المناقشة

د. كمال حمّاد	أستاذ مشرف	رئيسًا
د. عصام اسماعيل	أستاذ	عضوًا
د. كميل حبيب	أستاذ	عضوًا

الفيّاضيّة ٢٠١٨

الجامعة اللّبنانيّة ومركز البحوث والدّراسات الاستراتيجيّة في الجيش
اللّبناني غير مسؤولان عن الآراء الواردة في هذه الرّسالة
وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط

ملخّص البحث:

يســعى هذا البحث إلى تحليل أســلوب الولايات المتّحدة الأميركيّة في إدارة الأزمات الدّوليّة من خلال تسليط الضّوء على سلوك الإدارة الأميركيّة في التّعامل مع أزمة الأسلحة الكيميائيّة في ســوريا في ظلّ التّطوّرات المرافقة لها، انطلاقًا من أهمّيّة مســألة إدارة الأزمات الدّوليّة على المستوى السّياسي وفي مجال العلاقات الدّوليّة تحديدًا، ونظرًا للدّور المباشر للسّياسة الخارجيّة الأميركيّة بشكل عامّ –وفي الشّرق الأوسط بشكلٍ خاصّ– في تشكل النّظام العالمي الجديد.

ولتحقيق هذا الهدف تم الوقوف عند المبادئ الأميركيّة الأســاســيّة في إدارة الأزمات الدّوليّة، ورصد مراحل تطوّر النّزاع حول استخدام الأسلحة الكيميائيّة في سوريا وعرض ملامح كل مرحلة لتحديد الموقع الحالي للنّزاع في ســلّم أطوار الأزمة ومدى اقترابه من الدّخول في طور النّزاع المسـلّح، بالإضـافة إلى تحليل التّفاعلات الدّوليّة بشـأن الأزمة المذكورة بين محورَي الصّـراع؛ القطبين الأميركي والرّوسي.

تجدر الإشــارة إلى أنّه جرى تقســيم أفرقاء الأزمة إلى محورين؛ بناءً على علاقتهما بالحكومة السّـوريّة. وعليه فإنّ "محور الحلفاء" بقيادة روسـيا يضـمّ حلفاء سـوريا وأهمّهم روسـيا والصّـين وإيران، و"محور الخصــوم" بقيادة أميركا يتألّف من خصــوم الحكومة السّــوريّة وأهمّهم أميركا والاتّحاد الأوروبي وإسرائيل وتركيا والمملكة العربيّة السّعوديّة.

Abstract:

This research aims to analyze the US method of managing international crises by highlighting the behavior of the US administration in dealing with the chemical weapons crisis in Syria in the light of the accompanying developments, based on the importance of the issue of international crisis management at the political level and in the field of international relations specifically. This focus will be due to the direct role of US foreign policy in general – and in the Middle East in particular – in shaping the new world order.

In order to achieve this objective, this research will shed the light on the main American principles in the management of this international crisis, monitoring the stages of conflict development over the use of chemical weapons in Syria and the features of each stage to determine the current phase of the conflict and its proximity to armed conflict. It will also analyze the international interactions towards this crisis between the pivotal parties at conflict; the United States of America and Russia.

It should be noted that the parties involved in the crisis were divided into two axes, based on their relationship with the Syrian government. Thus, we have the "axis of allies" led by Russia including Syria's allies, the most important of which are Russia, China and Iran, and the "axis of adversaries" led by the United States consisting of opponents of the Syrian government, the most important of which are the United States, the European Union, Israel, Turkey, and Saudi Arabia.

كلمات مفاتيح:

- إدارة أزمات
- أزمة الأسلحة الكيميائيّة
- الإدارة الأميركيّة للأزمات
- الإدارة بالأزمات
- أميركا/ الولايات المتّحدة الأميركيّة
- روسيا
- سوريا
- الصّين
- مجلس الأمن
- فيتو
- مبادرة الكيماوي
- معاهدة حظر الأسلحة الكيميائيّة
- القرار ٢١١٨
- مريم مالك ياغي

الشّكر:

شكرًا لعميد كلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة والاداريّة د. كميل حبيب،

شـكرًا لمدير مركز البحوث والدّراسـات الاسـتراتيجيّة في الجيش اللّبناني العميد الرّكن فادي أبي فرّاج،

شـــكرًا لكل الطّاقم التّعليمي والإداري ولكلّ من بذل جهدًا في ســـبيل إنجاح برنامج الماســتر المشــترك في مركز البحوث والدّراســات الاســتراتيجيّة في الجيش اللّبناني، ولكلّ من كان لي عونًا في إنجاز هذا البحث العلمي المتواضـــع، جزيل الشّـــكر والامتنان.

الإهداء:

إلى روح والدي،

أوّل وأكثر من آمن بي،

أُهدي هذه الدّراسة المتواضعة.

المقدّمة:

في أعقاب الأزمة السّوريّة التي بدأت في منتصف شهر آذار/مارس عام ٢٠١١ ولا زالت تدور رُحاها حتّى تاريخ كتابة هذا البحث كواحدة من الأزمات التي تمخّضت عن زوبعة ما يُسمّى بالـ"رّبيع العربي" شهدت سوريا العديد من الأحداث الدّامية التي أوقعت العديد من الخسائر البشريّة والعسكريّة والمادّيّة تحت شعار "اسقاط النّظام". ومنذ اندلاع الأحداث السّوريّة، تباينت ردود الأفعال الدّولية تجاهها ولم تخرج الأزمة من دائرة المحلّيّة إلى الإقليميّة فحسب، بل سرعان ما تحوّلت الأزمة السّوريّة إلى أزمة دوليّة تحوّلت معها سوريا إلى رقعة شطرنج يتبارى فيها اللّاعبان الدّوليّان الأميركي والرّوسي، ويتجاذبان الحوار السّياسي والإعلامي والقانوني على حدّ السّواء.

قانونيًّا، منذ إحالة ملفّ الأزمة السّوريّة إلى مجلس الأمن، وُضعت بداية الأمر العديد من المبادرات كمحاولة لحلّ الأزمة حلًّا سلميًّا وأُرسِلَت أكثر من لجنة لمراقبة الوضع في سوريا وتقصّي الحقائق من ضمن قرارات اتّخذها مجلس الأمن تحت الفصل السّادس المتعلّق بـ"حلّ المنازعات حلاً سلميًّا" عن طريق المفاوضة والتّحقيق والوساطة والتّوفيق والتّحكيم والتّسوية القضائية.

ومع بروز أزمة الأسلحة الكيميائيّة واتّهام النّظام السّوري باستخدامها ضدّ القرى المعارضة، وتفاقم الأزمة السّوريّة بشكلٍ عام وتوجّهها نحو التّعقيد، أخذت أميركا بمعاونة حلفائها تتذمّر من أنّ الفصل السّادس لن يجدي نفعًا في التّعامل مع الأزمة بخاصّة أنّ القرارات الصّادرة تحته غير ملزمة، ملوّحةً بضرورة اللّجوء إلى الفصل السّابع الّذي يُبيح التدخّل العسكري واستخدام القوّة كإجراء قمعي يهدف إلى صدّ العدوان الّذي من شأنه الإخلال أو تهديد السّلم والأمن الدّوليّين. وقد حاولت أميركا التّعريج من هذه المادّة لفرض عقوبات على سوريا، منطلقةً من أحداث الأسلحة الكيميائيّة المفترضة للتّمهيد لتدخّلٍ عسكريٍّ بغطاءٍ شرعيٍّ من الأمم المتّحدة. وفي هذا الإطار، لم يستطع مجلس الأمن أن يتّخذ أيّ قرار حتّى الآن تحت الفصل السّابع يبيح أي إجراء عسكري ضدّ النّظام السّوري بسبب استخدام كلّ من روسيا والصّين حق النقض (الفيتو) لمرّاتٍ عدّة على مشاريع قرارات لإدانة وتحميل النّظام السّوري مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدّولي، بحسب ما تدّعي أميركا وحلفاؤها في معرض اتّهامهم للجيش السّوري بتنفيذ الهجمات الكيميائيّة المفترضة.

تتطرّق هذه الورقة البحثيّة إلى استعراض تطوّر النّزاع حول استخدام الأسلحة الكيميائيّة في سوريا وكيفيّة إدارة الولايات المتّحدة الأميركيّة لهذه الأزمة.

وبحسب سلّم تطوّر النّزاع، تدخل الأحداث الدّوليّة في طور الأزمة الدّوليّة متى ما اعتبرت الدّول الأطراف في الصّراع أنّ التّنازع من شأنه أن يعرّض الأمن والسّلم الدّوليّين للخطر. يحدث ذلك بعد مرور النّزاع بالأطوار الثّلاثة الأولى لأطوار النّزاع؛ ففي الطّور الأوّل تتشكّل المواقف المعبَّر عنها بشكلٍ تنازعي، وفي الطّور الثّاني يظهر النّزاع السّياسي أو القانوني، أمّا الطّور الثّالث فيكشف عن إمكانيّة تطوّر النّزاع بشكلٍ يهدّد السّلم والأمن الدّوليّين، حتّى تأتي الأزمة الدّوليّة في الطّور الرّابع وفيها تستخدم الأطراف المتنازعة كلّ ما تملك من وسائل أيديولوجيّة واقتصاديّة وسياسيّة. وبعدئذٍ يتبعها الطّور الخامس الذي ينتقل خلاله احد الأطراف إلى استخدام القوّة العسكريّة بأهداف تظاهريّة، حتّى يقوم أحد الأطراف في الطّور السّادس باستخدام القوّة فيتحوّل معه النّزاع إلى نزاع مسلّح وتشتعل الحرب بين اطراف النّزاع.

الإشكاليّة والفرضيّات:

ممّا لا شكّ فيه أنّ هدف الولايات المتّحدة الأميركيّة من دخولها في أي موقفٍ أزمويّ، أو ما يعرف باتّخاذ قرار الأزمة كأحد القرارات السّياسيّة المتّخذة في سياق السّياسة الخارجيّة، هو بشكل رئيسي حماية مصالح أميركا القوميّة. ولم تتوانى الإدارة الأميركيّة عن اللّجوء إلى خلق الأزمات كجزء من استراتيجيّة عامّة تهدف إلى تحقيق مصالحها القوميّة، وفق ما يُعرف بنموذج "الإدارة بالأزمات"، ولا تبدو موجة ما يعرف بـ"الربيع العربي" لإسقاط الأنظمة في الدّول العربيّة بشكلٍ عام وسوريا على وجه الخصوص بعيدةً عن هذا النّموذج، بل هي تطبيقٌ عمليٌّ لمبادئ السّياسة الخارجيّة الأميركيّة من بوّابة صناعة الأزمات.

في النّموذج السّوري، على خلاف الدّول العربيّة الأخرى الّتي شهدت أحداثًا مماثلةً، جوبهت أهداف الإدارة الأميركيّة بتحدّيات صلبة جعلت من إمكانيّة إسقاط النّظام السّوري أمرًا صعبًا بسبب مجابهة المحور الرّوسي للمحور الأميركيّ وتضارب مصالحهما داخل سوريا. فكان لا بدّ لأميركا أن تبحث عن سيناريو بديلٍ لمعالجة الأزمة السّوريّة بما يصبّ في خانة مصلحتها العليا، فأتى ملف أزمة الأسلحة الكيميائيّة –المشابه لذريعة أسلحة الدّمار الشّامل في العراق– ليتصدّر المواقف الدّوليّة، إذ تحاول أميركا من خلاله العبور إلى حلٍّ أكثر ضمانةً لتحقيق أهدافها المبتغاة من زعزعة الأوضاع من سوريا وبالتّالي بلوغ مصالحها القوميّة.

وفي أعقاب تطوّر أحداث الأزمة الكيميائيّة في سوريا بدءًا من أحداث الغوطة الشّرقيّة في ريف دمشق وصولًا إلى الهجوم المفترض للاسلحة الكيميائيّة في بلدة خان شيخون في محافظة إدلب، وفي سياق التّعبير عن الإرادة الأميركيّة لوضع حدّ لتطوّر النّزاع في سوريا واستخدام السّلاح الكيميائي لمواجهة المعارضين للنّظام –على حدّ ادّعائها– لجأت إدارة الرّئيس الحالي دونالد ترامب إلى تنفيذ "ضربة تأديبيّة" على مطار الشّعيرات الذّي تدّعي واشنطن أنّه القاعدة التي انطلقت منه الطائرات المنفّذة لهجمات خان شيخون المزعومة. تبعت هذه الضّربة العديد من المواقف التّصعيديّة الأميركيّة التي تلوّح بتنفيذ ضربات مماثلة، وتدعو إلى إدانة سوريا من قبل مجلس الأمن واتّهام النّظام السّوري بتهديد السّلم والأمن الدّوليّين وتعبِّد الطّريق أمام شرعنة التّدخّل العسكري من البوّابة الإنسانيّة.

بناءً على ما تقدّم، تُطرح أمامنا **الإشكاليّة** التّالية: **في ظلّ التّصعيد الأميركي الذي تمارسه إدارة الرّئيس دونالد ترامب فيما يتعلّق بأزمة الأسلحة الكيميائيّة في سوريا، وانطلاقًا من دراسة سلّم أطوار الأزمة، هل تشير تطوّرات الأزمة إلى اقتراب الدّخول في طور النّزاع المسلّح في الميدان السّوري والتّحضير لإعادة رسم الخريطة الدّوليّة بما تقتضيه المصلحة الأميركيّة؟**

أمّا الفرضيات الممكنة:

الفرضيّة الأولى: إنّ تخطّي النّزاع في سوريا لطور الأزمة الدّوليّة –الطّور الرّابع لأطوار النّزاع– ودخوله طور حشد القوى المسلّحة وتنفيذ ضربة التّظاهريّة من قبل الإدارة الأميركيّة، يُنذر باقتراب النّزاع المسلّح واحتمال إعلان الحرب من قبل أميركا من دون الأخذ بعين الاعتبار آراء الدّول الحليفة والخصمة أو حتّى رأي مجلس الأمن والرّأي العام الأميركي.

الفرضيّة الثّانية: إنّ مساندة الاتّحاد الأوروبي للقرارات الأميركيّة وإلى جانبه بعض الدّول العربيّة المعارضة للنّظام السّوري، ستمكِّن من تنفيذ قوّة ضاغطة على القرار الرّوسي والتّأثير عليه بالقوّة الدبلوماسيّة واقناعه بسحب دعمه للنّظام السّوري، وبالتّالي لن تقوم روسيا باستخدام حق النّقض الفيتو ضدّ أي قرار لمعاقبة سوريا، ممّا يسهّل قرار الدّخول العسكري الانساني بقرار من مجلس الأمن تحت الفصل السّابع.

الفرضيّة الثّالثة: إنّ تصدّي روسيا وحلفائها للمحور الأميركيّ وحلفائه يقف عائقًا أمام تطوّر النّزاع ودخوله في طور النّزاع المسلّح، ممّا يُبقي على خيار المفاوضات كسبيل أمثل لحلّ الأزمة سلميًّا. وبالتّالي يبقى

السّلوك التّفاوضي وسيكولوجيّة المفاوضات هي الآليّات المعتمدة من قبل أطراف الأزمة للخروج منها بأرباحٍ اكثر وخسائر أقلّ.

الإطار المنهجي للدّراسة:

يأتي هذا البحث في موضوع "الإدارة الأميركيّة لأزمة الأسلحة الكيميائيّة في سوريا" في إطار تحليل نمط "الإدارة بالأزمات" كأحد انماط إدارة الأزمات الدّوليّة. وذلك انطلاقًا من أهمّيّة هذه القضيّة على المستوى السّياسي وفي مجال العلاقات الدّوليّة تحديدًا، ونظرًا للدّور المباشر للسّياسة الخارجيّة الأميركيّة بشكل عامّ – وفي الشّرق الأوسط بشكلٍ خاصّ– في تشكل النّظام العالمي الجديد.

أهمّيّة الدّراسة:

تكمن أهمّيّة هذا البحث في أنّه يتناول الاجراءات الّتي اتّخذتها أميركا لدى إدراتها لأزمة الأسلحة الكيميائيّة، للوقوف عند حسابات الإدارة الأميركيّة لدى اتّخاذها قرار الدّخول بالأزمة الدّوليّة كأحد القرارات المنبثقة عن السّياسة الخارجيّة الأميركيّة، وبالتّالي التّعرّف على طبيعة الثوابت والرّكائز التي تنطلق منها الولايات المتّحدة الأميركيّة في اتّخاذها لقرار الأزمة ومعايير إدارتها للأزمات الدّوليّة. من شأن ذلك الإشارة إلى الأهداف الرّئيسيّة الكامنة وراء الذّرائع الظّاهرة لاتّخاذ القرارات السّياسيّة الأميركيّة، خاصّة في إطار السّياسة الخارجيّة، وبالتّحديد قرارات الدّخول كطرف في أزمة دوليّة وما يكمن وراء هذه القرارات من أهداف وأسباب الخطوات المرافقة لإدارة هذه الأزمة.

تتيح هذه الدّراسة الإضاءة على طبيعة العلاقات التي تربط الدّول ببعضها البعض والمعايير التي على أساسها تتشكّل الأحلاف أو تُبنى الخصومات، على اعتبار أنّ العلاقات الدّوليّة هي علاقة محكومة بالأهداف والمصالح الجيو استراتيجيّة، وأنّ الدّول الكبرى لا تنسج علاقاتها السّياسيّة إلّا بناءً على مصالحها الوطنيّة العليا والمصالح القوميّة.

منهج البحث:

في هذا البحث، سوف نعتمد على المنهج الوصفي التّحليلي في عمليّة وصف تطوّر أحداث أزمة الأسلحة الكيميائيّة في سوريا وتطوّر المواقف الدّوليّة حيالها، والوقوف عند رصد وتحليل تطوّر المواقف والتّحرّكات الأميركيّة.

أداة البحث:

في الفصل الثّاني من البحث، المتعلّق بإدارة أزمة الأسلحة الكيميائيّة في سوريا، سيتمّ الاعتماد على تحليل للاتّجاهات والمواقف لرصد المبادئ التي تحكتم إليها الادارة الأميركيّة في إدارتها للأزمة. بالإضافة إلى ذلك سيتم الإعتماد على المقابلة الشخصيّة لأحد المحلّلين الاستراتيجيّين كأداة للوقوف عند أبعاد قرارات الإدارة الأميركيّة، وبالتّحديد أبعاد ضربة مطار الشّعيرات من قبل إدارة دونالد ترامب.

مصطلحات:

- **الأسلحة الكيميائيّة:** التّعريف التقليدي لها هو أنّها مواد كيميائيّة تستعمل في العمليّات العسكريّة لقتل أو جرح الأفراد. وبحسب المادّة الثّانية من اتّفاقيّة حظر الأسلحة الكيميائيّة، يقصد بمصطلح "الأسلحة الكيميائية" ما يلي، مجتمعًا أو منفردًا:

أ- المواد الكيميائية السامة وسلائفها

ب- الذخائر والنبائط المصممة خصيصا لإحداث الوفاة أو غيرها من الأضرار عن طريق ما ينبعث نتيجة استخدام مثل هذه الذخائر والنبائط من الخواص السامة للمواد الكيميائية السامة المحددة في الفقرة الفرعية (أ)

ج- أي معدات مصممة خصيصًا لاستعمال يتعلق مباشرة باستخدام مثل هذه الذخائر والنبائط المحددة في الفقرة الفرعية (ب).

إشارةٌ إلى أنّ الأسلحة الكيميائيّة هي إحدى أنواع أسلحة **الدمار الشامل** التي تنقسم إلى ثلاثة أنواع وتتفاوت في أضرارها وشدّة التّدمير الذي تحدثة؛ الأسلحة النّوويّة، الأسلحة الجرثوميّة، الأسلحة الكيمائيّة. وتعتبر هذه الأسلحة بكليّتها محرّمة دوليًّا، ويُعتبر مستخدمها ضد المدنيين مجرم حرب لما تسبّبه من أضرار خطيرة.

- **حرب الخليج الثّالثة: أو الغزو الأميركي للعراق**، ويُقصـــد بها العمليّات العســـكريّة التي وقعت في العراق ســـنة ٢٠٠٣، والتي أدّت إلى احتلال العراق عســـكريًّا من قبل الولايات المتحدة الأمريكيّة ومســـاعدة دول أخرى مثل بريطانيا وأســـتراليا وبعض الدول المتحالفة مع أميركا، وانتهت الحرب بسيطرة الولايات المتحدة على بغداد. وتذرّعت الإدارة الأميركيّة بمجموعة من التّبريرات لإقناع الرّأي العام الأميركي والعالمي بشـــرعية الحرب على العراق لعلّ أبرزها ذريعة اســـتمرار حكومة الرّئيس العراقي السابق صدام حسين بتصنيع وامتلاك "أسلحة دمار شامل" وعدم تعاون قيادته في تطبيق قرارات الأمم المتّحدة المتعلّقة بالسماح للجان التفتيش عن الأسلحة بمزاولة أعمالها في العراق، وذريعة امتلاك الحكومة العراقيّة آنذاك علاقات مع تنظيم القاعدة ومنظمات "إرهابيّة" أخرى تشكّل خطرًا على أمن والسّلم الدّوليّين، بالإضافة إلى نشر الأفكار الدّيمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ولو بالقوّة العسكريّة وتغيير أنظمة الحكم الرسميّة للدول. والجدير بالذّكر أنّه لم يتم العثور على "أسلحة دمار شامل" في العراق بل أن نتائج مفتشي الأسلحة أكدت عدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل نهائياً.
- **أحداث ١١ من أيلول:** هي مجموعة من الهجمات الّتي شـــهدتها الولايات المتّحدة في يوم الثّلاثاء الموافق ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تمثّلت باصطدام طائرات نقل مدني تجاريّة يبرجَي مركز التّجارة الدّوليّة بمنهاتن ومقر وزارة الدّفاع الأميركيّة (البنتاجون). أسفرت هذه الأحداث عن سقوط ٢٩٧٣ ضحيّة و٢٤ مفقودًا، إضافةً لآلاف الجرحى والمصابين بأمراض جرّاء استنشاق دخان الحرائق والأبخرة السّامة. قامت الولايات المتّحدة الأميركيّة على إثر هذه الأحداث بشنّ ما أسمته "الحرب على الإرهاب" بدأتها باحتلال أفغانستان متذرّعةً بأنّ حكومة طالبان الأفغانيّة تدعم "تنظيم القاعدة" المتّهم بتنفيذ هجمات ١١ أيلول. و"القاعدة"هي منظّمة متطرّفة وحركة متعدّدة الجنسيّات، تتّخذ من جنوب اليمن مقرًّا لها، ظهرت إلى الوجود في بدايات تسعينيّات القرن الماضي.
- **داعش:** هو الاختصار لما يسمّى بتنظيم الدّولة الإسلامية في العراق والشام، وهو تنظيم متطرّف إسلامي مسلَّح، تستند أيديولوجيّته على السلفية الجهاديّة كما نُسبت أيديولوجيّته إلى الإسلامويّة

والوهابيّة. يهدف أعضاؤه –حسب اعتقادهم– إلى إعادة "الخلافة الإسلاميّة وتطبيق الشّريعة" وهي دولة يحكمها زعيم سياسي وديني واحد وفقًا للشّريعة الإسلاميّة.

- **الفيتو: حق الفيتو أو حق النقض** هو حق الاعتراض على أي قرار يقدم لمجلس الأمن (المؤلّف من خمسة عشر عضوًا) دون إبداء أسباب، ويُمنح للأعضاء الخمس دائمو العضوية في مجلس الأمن، وهم : الولايات المتّحدة الأميركيّة، المملكة المتّحدة، روسيا، الصّين، وفرنسا. إنّ مجرّد اعتراض أي من هذه الدّول الخمسة على قرار أو مشروع قرار مقدَّم أمام مجلس الأمن هو في واقع الأمر "حق إجهاض" للقرار وليس مجرد اعتراض، إذ يُرفض القرار ولا يمرر نهائيًّا حتى وإن كان مقبولًا من قبل الدول الأربعة عشر الأخرى.
- **الفصل السابع:** تنقسم التّدابير المتّخذة تحت الفصل السّابع إلى تدابير غير عسكريّة بحسب المادّة ٤١ منه، وأخرى عسكريّة نصّت عليها المادّة ٤٢. وتكون هذه التّدابير ملزمة في حال إقرارها من مجلس الأمن سواء قبلت الدّولة المعنيّة بها أم رفضت. تتمثّل التّدابير غير العسكريّة بقرارات مثل قطع الصّلات الاقتصاديّة وطرق المواصلات وغيرها، على غرار ما حصل في أزمة الخليج الثّانية النّاجمة عن غزو العراق للكويت حين أصدر مجلس الأمن في العام ١٩٩٠ القرار رقم ٦٦١ تضمّن فرض عقوبات اقتصاديّة وماليّة ضد العراق وألحقها في العام نفسه بالقرار رقم ٦٧٠ الذي مدّ تطبيق الجزاءات على جميع وسائل النّقل بما فيها الطائرات، وهذه القرارات غالبًا ما تكون ممهّدة لاحتمال استخدام القوّة واللجوء إلى التّدابير العسكريّة في حال عدم التّوصّل إلى حلٍّ للأزمة.

تقسيم البحث:

بناءً على الجانبين الأساسيّين للدّراسة، ينقسم البحث إلى قسمين: الأوّل نظري والثّاني ميداني. على أن يقدّم الفصل النّظري عرضًا وصفيًّا لنظريّة إدارة الأزمات الدّوليّة بشكلٍ عام في المبحث الأوّل منه، ولنموذج الإدارة الأميركيّة للأزمات في المبحث الثّاني. في هذا المبحث يتوقّف البحث عند السّلوك الأميركي الّذي يرتكز إلى نمط الإدارة بالأزمات – أي صناعة الأزمات– من أجل وضع يدها على مصادر الثروات في منطقة الشّرق الأوسط وتعزيز نفوذها وإحكام سيطرتها على للعالم.

بينما يتناول الفصل الثّاني من هذا البحث دراسة وصفيّة تحليليّة لكيفيّة إدارة الولايات المتّحدة الأميركيّة لأزمة الأسلحية الكيميائيّة في سوريا.

مصادر البحث:

اعتمد القسم النّظري من الدّراسة على مجموعة متنوّعة من المراجع العلميّة التي تخدم وصف نظريّة إدارة الأزمات الدّوليّة، وتقدّم معلومات حول النّموذج الأميركيّ في إدارة الأزمات الدّوليّة. تنوّعت هذه المصادر بين عربيّة وأجنبيّة وبين كتب وأبحاث علميّة ومواقع الكترونيّة. ومن بين هذه المصادر كتاب "العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات" للباحث ثامر كامل محمد الخزرجي، و"إدارة الأزمات الدّوليّة" للباحث الدّكتور كمال حمّاد الذي قدّم وصفًا لنظريّة إدارة الأزمات الدّوليّة متطرّقًا إلى نماذج حول النّمط الأميركي في إدارة الأزمة، و"إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية" للباحث نصير مطر الزبيدي، و"الأسباب الاستراتيجيّة لغزو العراق" للباحثة الدكتورة مي قناوي علي، اللذين قدّما دراسات تحليليّة للأسباب الكامنة وراءء صناعة الأزمات من قبل الولايات المتّحدة الأميركيّة وهويّة المبادئ الّتي ترتكز إليها في رسمها لسياستها الخارجيّة.
أمّا الشّق الميداني من البحث، فاعتمد في أغلبه على رصد ووصف وتحليل نمط الإدارة الأميركيّة في إدارة الأزمات بالاستناد إلى متابعة تطوّر الأزمة عبر المواقع الإخباريّة المختلفة، بالإضافة إلى مقابلة خاصّة تمّ اجراؤها لتحليل أبعاد قرار إدارة ترامب لتنفيذ ضربة مطار الشّعيرات.

الفصل الأوّل: الإدارة الأميركيّة للأزمات الدّوليّة

المبحث الأوّل: نظريّة إدارة الأزمات الدّوليّة

المبحث الثّاني: نموذج الإدارة الأميركيّة للأزمات الدّوليّة

مقدّمة:

تنطلي مسألة إدارة الأزمات الدّوليّة على أهمّيّة كبرى نسبةً لتطوّر العلاقات الدّوليّة، وتزداد أهمّية هذا العلم في ضوء العديد من العوامل التي جعلت من إدارة الأزمات علمًا او فنًّا أكثر إلحاحًا من ذي قبل.

فممّا لا شكّ فيه أنّ الصّراعات بين الأمم والجماعات البشريّة هي جزءٌ لا يتجزّأ من الطّبيعة الإنسانيّة، كما أنّ النّزاعات بين الدّول هي جزءٌ لا يتجزّأ من العلاقات القائمة بين الدّول التي تتحسّن أو تسوء بما يتّفق أو يختلف مع مصالح هذه الدّول أو الجماعات المسيطرة على مراكز القرار فيها. تتعدّد أسباب وأنواع الصّراع التي تنشأ بين الشّعوب والدّول، فتختلف جذورها ما بين اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة وقوميّة وغيرها.

وفي ظلّ تفاقم المناخ الدّولي للأزمات الّذي تجلّى بصور عديدة؛ منها تفاقم الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، واستمرار الصّراعات الإقليميّة، وتصاعد النّزاعات القوميّة الدّاخليّة، والمضاعفات النّاجمة عن انتكاسات التّجارب التّحديثيّة الّتي أخذت بها الدّول النّامية؛ وفي ضوء التّعقيدات التي تحيط بمسألة إدارة الصّراعات الدّوليّة؛ كعجز النّظم والأساليب التّقليدية في الإدارة عن مواجهة الطوارئ المباغتة، وانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدّمار الشّامل المحرّمة دوليًّا ودخولها منطقة الشّرق الأوسط، واضطّراب التّوازن الدّولي والإقليمي بسبب الوضع الدّقيق الحرج في منطقة الشرق الأوسط؛ أصبحت مسألة إدارة الأزمات الدّوليّة مسألة أكثر إلحاحًا وأشدّ أهمّيّة لضبط العلاقات الدّوليّة. وتسعى العديد من الدّول التي تقوم بإدارة أزمة ما إلى تحقيق مجموعة أهداف تعزّز قوّتها الدّوليّة ومكانتها في المجتمع الدّولي، كتحقيق أكبر قدر من المكاسب من دون التّورّط في مواجهة عسكريّة مباشرة، وهي لهذا السّبب تقوم بالتّلاعب بسلوك الخصم إمّا بالتّهديد أو التّرغيب.

على الرّغم من أنّ المناخ السّائد بين الدّول يقوم على التّصارع والتّنازع، إلّا أنّ طبيعة التّفاعلات بين أعضاء المجتمع الدّولي تتّخذ وجهين إمّا الصّراع أو التّعاون، بمعنى أنّه وحتّى في ذروة وجود الصّراع بين الدّول فإنّ

احتمال التّعاون يبقى وارد والعكس صحيح. وخير مثال على ذلك عمليّات تبادل الأسرى التي تتمّ في خضمّ المواجهات العسكريّة[1].

بناءً على ما تقدّم، وفي ظلّ استمرار الصّراعات وتطوّرها واتّجاهها نحو التّعقيد في كثيرٍ من الحالات، كان لإدارة الأزمات الدّوليّة كفَنّ وعلم ترتكز إليه الدّول الشّريكة في نزاع ما وبالتّحديد الدّول الكبرى الطّامحة إلى تعزيز نفوذها وسيطرتها على العالم، دورٌ فاعلٌ في الحدّ من تطوّر أحداث الصّراع الدّولي بما يعيق تحقيق مصالحها الإقليميّة والحؤول دون تفاقم الأزمات واحتدام الصّراع بما يعود عليها بالخسائر ويحرمها من الأرباح التي لا يمكن تعويضها.

سيناقش هذا الفصل في مبحثه الأوّل نظريّة إدارة الأزمات الدّوليّة متطرّقًا إلى أنواع وسمات الأزمة الدّوليّة وكيفيّة اتّخاذ قرار الأزمة الدّوليّة ومبادئ إدارة الأزمات الدّولية، في حين سيقف المبحث الثّاني منه عند النّموذج الأميركي في إدارة الأزمات الدّوليّة.

[1] نصير مطر الزبيدي، **إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية**، الطبعة الأولى، دار الجنان للتّوزيع والنّشر، ٢٠١١، ص ١١٢ وما بعدها.

المبحث الأوّل: نظريّة إدارة الأزمات الدّوليّة:

المطلب الأوّل: الإطار العلمي للأزمة الدوليّة:

الفرع الأوّل: مفهوم الأزمة الدّوليّة:

هناك العديد من التّعريفات التي طالت مصـطلح "الأزمة"، ويعود تداول هذا المصـطلح إلى العصـور القديمة. فقد ورد اسـتخدامه في علم الطّب الإغريقي إذ كان يُسـتخدم للدّلالة على اللّحظات المصـيريّة من تطوّر المرض والّتي يتوقّف عليها إمّا شفاء المريض أو موته. ومع تطوّر العصور أخذ المصطلح بالتّداول من قبل العديد من الباحثين في الميادين المختلفة وأحاطته العديد من الآراء، وبالتّالي وضعت بحقّه جملة من التّعريفات المختلفة.

ففي الدّراسـات العالميّة، تمّ رصـد العديد من التّعريفات التي طالت مفهوم الأزمة الدّوليّة. فقد عرّف "ميخائيل بريشـر" Michael Brecher الأزمة الدّوليّة بأنها حالة تميّزها وتنبّئ بقدومها أربعة أمور وتتلخّص كما تراها المستويات العليا لصانعي القرار في ما يأتي:

- الظروف المحيطة الدّاخليّة والخارجيّة.
- قيام تهديد للقيم الأساسيّة الحاليّة والمستقبليّة.
- تصاعد احتمال حدوث أعمال عنف عسكريّة.
- فرض وقت محدد يك,ون قصيرًا للتّعامل مع كل هذه المستجدّات والتّهديدات.

من ناحيته تطرّق ألسـتار بوخان Alastair Buchan في كتابه "إدارة الأزمات" إلى مفهوم الأزمة آخذًا بعين الاعتبار العلاقة بين كيانين متنازعين أو أكثر، معتبرًا أنّها "تحدٍّ ظاهرٍ أو ردّة فعلٍ بين طرفين أو عدّة أطراف، حاول كلّ منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه"[1].

---

[1] كمال حمّاد، **إدارة الأزمات الدّولية: من الأزمة الكوبيّة إلى الأزمة الجورجيّة**، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٢.

وفي تعريفٍ آخرٍ، تشـــير (كورال بـل – Coral Bill) في كتـابهـا A study in diplomatic Management, the Conventions of Crisis" إلى أنّ الأزمة الدّوليّة هي "وصول عناصر الصّراع في علاقة مــا إلى مرحلــةٍ تهـدّد بحدوث حدثٍ جذريٍّ في طبيعة هذه العلاقة مثل التّحول من السّلم إلى الحرب في العلاقـــات الطّبيعيّة بين الدّول والتّفسّخ في علاقات التّحالف والتّصدع في تماسك المنطقة الدّولية".[١]

من ناحيته، يشـير (روبرت نورث Robert North) إلى أنّ الأزمة الدوليّة هي عبارة عن "تصــعيدٍ حادّ للفعل وردّ الفعل، أيّ هي عمليّة انشـقاق تحدث تغيير في مسـتوى السـلوك بين الدّول، وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه. ويشــير نورث إلى أن الأزمات غالباً ما تســبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب إذ تسوّى سلمياً أو تجمّد أو تهدأ، على أنه يمكن دراستها على انها إشتراك دولتين أو أكثر في المواجهة نفسها"[٢].

وطبقا لتعريف مجمع ســـلوك الأزمة الدولية، ينقل الباحث مالك العيســـاوي عن الباحث الأميركي آلان داوتي (Alan Dowty) في كتابه "أزمة الشّرق الأوسط، صناعة القرار في الولايات المتّحدة الأميركيّة في أعوام ١٩٥٨ و١٩٧٠ و١٩٧٣"، تعريفه للأزمة على أنّها "تعبر عن موقف ناجم عن حــدوث تغيّر في البيئة الخارجيّة أو الدّاخليّة للقرار السّياسيّ، ويتّسم هذا الموقف بثلاث خصائص رئيســيّة، في تصــوّر السّلطة العليا لصنع القرار السّياسي هي: قيام تهديد للقيم الأساسيّة للمجتمع يتزامن معه أو يعقبه، وترجيح الدّخول في مواجهةٍ عسكريّةٍ، بالإضافة إلى الإدراك بأنه هناك وقتًا محدّدًا للرّد على هذا التّهديد"[٣].

---

[١] كمال حمّاد، **إدارة الأزمات الدّولية: من الأزمة الكوبيّة إلى الأزمة الجورجيّة**، مرجع سابق، ص ١٢.

[٢] كمال حمّاد، **النّموذج الاستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات، مجلّة الدّفاع الوطني**، العدد ٤٣، كانون الثّاني، ٢٠٠٣، ص ١ و٢.

[٣] مالك محسن العيساوي، **الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدّوليّة في الإستراتيجية الأمريكيّة**، دار العربي للنّشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى، ٢٠١٥، ص ٢٢.

على الصّعيد العربي، يشير الباحث في إدارة الأزمات الدّوليّة كمال حمّاد إلى أن الأزمة هي "نقطة تحوّل في مجرى أو مسار الأحداث، تتميّز بتحسّن ملحوظ أو تأخّر حاد، وترتبط بتجاذبات قديمة لا بدّ أن تزول لتحلّ محلّها ارتباطات جديدة، وتورث تغيّرات كمّيّة ونوعيّة في هذا الحدث"[١].

من ناحيته، يعتبر البحث ثامر الخزرجي أنّ الأزمة هي "شكل خاص من اشكال التّفاعل الدّولي يقترن بذلك التّحول المفاجئ في طبيعة العلاقة السائدة بين دولتين، والذي ينطوي على تهديد جدي لمصالح حيوية واحتمال الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة، فضلاً عن ضيق الوقت"[٢].

بناءً على ما تقدّم، كلّما كانت المشاكل التي تنشأ بين دولتين أو أكثر تمسّ الأمن القومي والمصالح الحيويّة والقيم والمثل العليا، كلّما حملت بين جنباتها ردود أفعال قويّة وسريعة وذات أبعاد أكثر عمقًا إذ يشعر صانعو القرار بتهديدها وتعريض الدّولة ومصالحها للخطر مما يتطلب سرعة الرّد، وبالتّالي فإنّ احتمال نشوء الأزمة يصبح أكبر. ويمكن لهذه الأزمة أن تطوّرها بأحد اتّجاهين: إما نحو التّصعيد والوصول بها إلى حافّة الحرب، وإما باتّجاه التّخفيض وامتصاص وتائرها وتلاشيها، ويعتمد ذلك على مدى نجاح الخطّة الموضوعة لإدارة الأزمة الدّوليّة.

وفي هذا الإطار يشير الباحث في القانون الدّولي العام الدّكتور كمال حمّاد إلى أنّ الأزمة الدّوليّة تأتي في المرتبة الرابعة من الأطوار المتتالية لتطور النزاع بين الدّول. ففي **الطّور الأوّل** يبرز موقف معيّن يعبَّر عنه بشكلٍ تنازعيّ، 1وفي **الطّور الثّاني** تتوالى ردود الأطراف على ادّعاءات معلنة وتظهر في شكل نزاعٍ سياسيّ أو قانونيّ، أمّا في **الطّور الثّالث** فتتعقّد العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين الأطراف وينشأ شكل من النزاع السّياسي والإعلامي والدّعائي، ويدور الكلام عن قابلية تهديد النّزاع لحفظ السلم والأمن الدوليين، أمّا في **الطّور الرّابع** فتنشأ أزمة سياسيّة دوليّة من شأن استمرارها أن يعرض للخطر

---

[١] كمال حمّاد، **إدارة الأزمات الدّولية: من الأزمة الكوبيّة إلى الأزمة الجورجيّة**، مرجع سابق، ص ١١.

[٢] ثامر الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي للتّوزيع والنّشر، ط ١، إصدار ٢، ٢٠٠٩، ص ٣٩٥.

حفظ السلم والأمن الدوليين، وتستخدم الأطراف المتنازعة كل ما تملك من وسائل ايديولوجية وإقتصادية وسياسية. وينتقل أحد الأطراف في **الطّور الخامس** إلى الاستعمال الفعلي للقوّة العسكريّة بأهداف تظاهريّة أو بنطاق محدود، منها حشد للقوات المسلحة أو تهديد باستعمال القوة. إلى أن يبدأ في يلجأ في **الطور السادس** أحد الأطرف إلى استخدام القوة، فيبدأ على الاثر النزاع المسلح. [1]

ويتّضح من خلال التّعريفات المختلفة للأزمة من ناحية العلاقات الدّوليّة بأنّها ترتبط إرتباطًا وثيقًا بالتّفاعلات الصّراعيّة بين الدّول. والأزمة في العلاقات الدّوليّة تبدأ بالتّوتّر وتتطوّر لتصل لمرحلة النّزاع ومن ثمّ الصّراع، وفي حال استمرار الصّراع ووصوله إلى المرحلة الأكثر حساسيّة تكون العلاقات بين الدّول المعنيّة قد دخلت في مرحلة "الأزمة الدّوليّة".

الفرع الثّاني: أنواع الأزمات الدّوليّة:

قبل الشّروع بإدارة الأزمة، ولضمان الوصول إلى خطّة فعّالة كخطوة رئيسيّة لإدارة الأزمة بشكلٍ سليم، يجب تحديد طبيعة أو نوع هذه الأزمة.

يقسّم الباحث الدكتور خالد عبد العظيم الأزمات إلى عدّة أصناف، إذ ميّز في كتابه (النظام العالمي المصالح الاقتصادية والسياسية والتوجهات الإستراتيجية) ما بين عدّة أنواع للأزمة وفق ما يلي[2]: (بتصرّف)

أ- الأزمة الكامنة: هي أزمة تتجاوز حدود التّفاعلات الرّاهنة بين الدّول وهي أزمة هيكليّة تهدّد بشكلٍ ما النّظام العالمي حاليًّا ومستقبلًا وتلقي دومًا بظلالها وتأثيراتها على الحاضر والمستقبل معًا. وتتعلّق بثلاثة عناصر: الدّيموغرافيا والهجرة الدّوليّة، التّغيّرات المناخيّة وتأثيرها على جغرافيّة العالم، مستوى التّسلح.

---

[1] كمال حمّاد، **إدارة الأزمات الدّولية: من الأزمة الكوبيّة إلى الأزمة الجورجيّة**، مرجع سابق، ص ١٩ و٢٠.

[2] خالد عبد العظيم، **النظام العالمي المصالح الاقتصادية والسياسية والتوجهات الإستراتيجية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١١، ص ٤٦ وما بعدها.

ب–الأزمة المفاجئة: هي حدث مفاجئ مرتبط أساسًا بالتّفاعلات الآنيّة المباشرة ولم يمكن التكهّن به.

ج– الأزمة المتداعية أي متّسعة النطاق: وهي أزمة تتورّط فيها عدّة دول رغمًا عنها، توخّيًا للاستقرار داخل هذه الدّول إذ أنّ استمرار الأزمة في دولة ما يشكّل خطرًا على استقرار الدّول المحيطة، ما يستوجب تدخّلها لوضع الحدّ لانتشار الأزمة.

ح– الأزمة المحسوبة: هي الأزمة المرغوبة التي تجري إدارتها بأسلوب استراتيجي رفيع المستوى يهدف إلى تحقيق أهداف سياسيّة معيّنة، سواء من خلال الخطوات السّلميّة أو العسكريّة وهي في ذلك تعتبر من الأزمات الطّويلة الأمد لأنّها مرهونة بسيطرة القوى المخطّطة لها الّتي تستطيع في أي وقت إثارتها وتصعيدها أو تهدئتها حسب الموقف والظروف والأهداف المتوخاة.

الفرع الثّالث: سمات الأزمة الدّوليّة:

انطلاقًا من التّعريفات الواردة أعلاه حول مفهوم الأزمة الدّوليّة، يتّضح أنّ الأزمة الدّوليّة تحتكم لإطار العلاقات بين الدّول وتتأثّر بعمق واتّساع التّفاعلات الدّوليّة. ولكن من المهمّ الإشارة إلى أنّه على الرّغم من أنّ الأزمة الدّوليّة هي جزء من الإطار العام للعلاقات الدّوليّة، إلّا أنّها تنفرد بمجموعة خاصّة من السّمات المميّزة لها، ويمكن اختصارها كالتّالي:

١– **عنصر المفاجأة:** أي أنّ الأزمة الدّوليّة تحدث بشكل غير مخطّط له مسبقًا، وهي تحمل بين طيّاتها مظاهر انعطافات جديدة في سلوك الدّول من شأنها أن تشكّل نقطة تحوّل مفاجئة في العلاقات بين أطراف الأزمة، تصبح العلاقات المتبادلة عرضةً للتغيّر بالاتّجاهات التي تسير فيها الازمة سواء نحو التّصعيد أم التّهدئة. ولكن عنصر المفاجأة لا يلغي وجود بعض المؤشّرات والدّلالات الّتي تتنبّأ بقرب حدوث أزمة ما.

٢– **عنصر التّهديد:** تتّسم الأزمة الدّوليّة ببروز مظاهر القلق في البيئة الدوليّة وسيادة جوّ من الحالات الطّارئة المتّصاعدة، إذ أنّ الأزمة تهدّد المصالح العليا والأمن القومي لطرفٍ أو أكثر من أطراف الأزمة. وينتج عن هذا التّهديد عامل الرّعب داخل الدّول المعنيّة، إذ أنّ الكثير من التّهديدات

والتّحذيرات والوعود تبدو ظاهرة وتتطوّر مع تطوّر الأزمة، وفي بعض المراحل قد يكون هناك فقدان في السّيطرة أو ضعف قدرة السّيطرة على الموقف.

٣- **عنصر الزّمن:** وهو يشير إلى محدوديّة الوقت المتاح أثناء إدارة الأزمة لاتّخاذ قرارٍ مناسبٍ وسريعٍ وصائبٍ من دون الوقوع بأيّ خطأ، في ظلّ تداخل وتسارع الأحداث والمواقف، بالإضافة إلى ندرة المعلومات أو انعدامها. ومن شأن هذا أن يخلق شعورًا لدى كلا فريقي الازمة بضغط عامل الوقت وخطورته.

٤- **عنصر المخاطرة:** إذ أنّ الأزمة تفرض على صانع القرار أن يتّخذ قرارات حاسمة ومصيرية لمواجهة الأحداث، ربطًا بمحدوديّة الوقت، وهذه القرارت قد تؤدّي إلى تحوّل في مستقبل العلاقات بين الأطراف. وما يزيد من عامل المخاطرة شحّة المعلومات المهمة كما ونوعا فضلا عن الارباك الذي تسببه المعلومات المضللة أو التحليلات الصحفية المغرضة.

٥- **عنصر الدّيناميكيّة والتطّور التّدريجي:** تتّسم الأزمات الدوليّة بالدّيناميكيّة والنّموّ التّدريجي، إذ أنّها تمرّ بعدّة مراحل أثناء تطورها. وفيما يلي مراحل تطوّر الأزمة:

أ- **ولادة الأزمة:** في المرحلة الأولى للأزمة يبدأ صانع القرار يستشعر بوجود خطر ما، ممّا يستدعي ضرورة البحث عن الأساليب المناسبة للتّعامل معه ومحاولة درء هذا الخطر قبل تفاقمه، وبالتّالي تجنّب انتقال الأزمة إلى المرحلة الثّانية.

ب-**نموّ الأزمة واتّساعها:** تصل الأزمة إلى المرحلة الثّانية بعد عجز صاحب القرار عن السيطرة عليها في المرحلة الأولى. في هذه المرحلة تبدأ الأزمة في النّمو والاتّساع بمساعدة عوامل داخليّة وخارجيّة محفّزة على تطوّر الأزمة الدّوليّة. هناك مجموعة من العوامل المؤثّرة في مدى الأزمة سلبًا أو إيجابًا وهي: المدى الجغرافي للأزمة الدّوليّة، الأهداف المرتبطة بالنّزاع، وعدد الوحدات أي الدّول المتأثّرة بها. بمعنى أنّه كلّما توسّع النّطاق الجغرافي للأزمة وازدادت الأهداف المرتبطة بالنّزاع وارتفع عدد الدّول المتأثرة به، يصبح احتمال ارتفاع حدّة الأزمة أكبر، والعكس صحيح.

ت-**نضـج الأزمة:** هي ثالث مراحل الأزمة وأكثرها خطورة إذ أنّها تصـل إلى أقصـى قوّتها وأعمق حالاتها. في هذه المرحلة من عمر الأزمة الدّوليّة قد تتوفّر العديد من المحفّزات الدّاخليّة والإقليميّة والدّوليّة التي تساعد على نضوجها، ممّا يؤدّي إلى صعوبة السّيطرة عليها من قبل صانع القرار.

ث-**انحســـار الأزمة:** تتميّز هذه المرحلة من عمر الأزمة بتراجع حدّة المشـــاكل وتحقيق الانفراج نتيجة لتمكّن صـــانع القرار على احتوائها وفق خطط مدروســـة. هناك عوامل عدّة تساعد على تحقيق الانحسار بالأزمة، ومن أهمّ هذه العوامل الّتي تؤدّي إلى تخفيض حدّة الأزمة الدولية فهي إحساس أحد الطرفين أن التصعيد سوف يلحق به خسائر أكبر، بالإضـافة إلى إحساس أحد الطرفين أن الصـراع لم يصـل بعد إلى مرحلة التصـعيد[1]. في هذه المرحلة يكون كل طرف من أطراف النّزاع قد قام بتقييم أهداف الطّرف الآخر وحلّل نواياه، ويلعب هذا التّقييم دورًا مهمًّا بتحديد اتّجاه الأزمة. فـــإذا ما انتهى التّقييم إلى أن أهداف الطّرف الثّاني ونواياه لم تتجاوز حدًّا معيّنًا غير مقبول بما يجعلها مؤثّرة سلبًا في أهداف الطّرف الأوّل وســياســته فإنّ ذلك يحثّ الطّرف الأوّل على تقديم تنازلات لتجنّب تصاعد الصّراع إلى مرحلة غير مرغوب فيها والعكس صحيح[2]. بمعنى أنّه حينما يستشعر أطراف النّزاع أنّ الأخطار ليست جدّيّة إلى الحدّ الّذي يمكن معه تصعيد الصّراع، يقومون بتقديم تنازلات تؤدّي إلى انحسار الأزمة.

ج-**حلّ الأزمة:** أي مرحلة إدارة الأزمة وانتهائها. يكون الوضـــع المثالي لمرحلة حلّ الأزمة في مرحلة الإنذار المبكّر، أي مع الإشـــارات والإرهاصـــات الأولى التي تنذر بحدوث الأزمة، ولكن قد يفلت زمام الأمور من يد صـــانع القرار، وتنزلق الأزمات إلى مراحل متقدّمة من النّزاع الدّولي الكبير الذي يســتوجب تحقيق عوامل رئيســيّة لانتهاء الأزمة.

---

[1] مالك محسن العيساوي، **الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدّوليّة في الإستراتيجية الأمريكيّة**، مرجع سابق، ص ٣١.

[2] إسماعيل صبري مقّلد، **العلاقات السّياسيّة الدّوليّة: دراسة في الأصول والنّظريّات**، كلّيّة الاقتصاد والتّجارة والعلوم السّياسيّة، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧١، ص ٢٤٨.

وقد ويشير الباحث في مالك العيساوي، في كتابه "إدارة الأزمة الدولية في الإستراتيجية الأمريكية" (٢٠١٥) إلى أنّ الأزمات الدوليّة تُنهيها مجموعة من العوامل أهمّها اختفاء مبررات الأزمة الدوليّة، أو حصـــول أحد أطراف الأزمة على الهدف الذي أدّى به إلى خوض الصّراع، أو استسلام و رضوخ أحد الطّرفين لمطالب الطّرف الآخر[١]. (بتصرّف) وغالبًا ما يأتي انتهاء الأزمات الدولية بإحدى الطّريقتين؛ إمّا بالطّرق الســـلميّة عن طريق التّفاوض والمسـاومة، أو بالطّرق العنفيّة من خلال اللّجوء إلى الحرب واسـتخدام القوّة العسكريّة.

[١] مالك محسن العيساوي، **الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدّوليّة في الإستراتيجية الأمريكيّة**، مرجع سابق، ص ٣١.

المطلب الثّاني: قرار الأزمة الدّوليّة:

الفرع الأوّل: القرار السّياسي والأزمة الدّوليّة:

قبل الشّـــروع بالحديث عن كيفيّة اتّخاذ قرار الأزمة الدّوليّة، لا بدّ من التطرّق إلى ماهيّة قرار الأزمة الدّوليّة كشكل من أشكال القرار السّياسي، بالإضافة إلى عرض التّعريفات التي طالت مفهوم القرار السّياسي.

هناك العديد من التّعريفات الّتي طالت مصطلح القرار السّياسيّ والّذي يعبّر، كأي قرار آخر، عن إرادة متّخذ القرار في تحقيـــق هدف محدّد باختيار بديل مناسب من بين مجموعة البدائل المتاحة أمامه، إلا أنّه يتميّز بصلته المباشرة بالسّياسة.

ففي حين عرّفه "هوراس .Horace B " بأنّه "نوعيّة صياغة الخطط والعمل بموجبها"، يقول "كود Good .G. V" بأنّه عبارة عن "اتّخاذ موقف ما إزاء قضيّة مطروحة وبصيغة عمليّة تستند أساسًا إلى الموقف السّياسيّ الّذي يتبنّاه صاحب القرار".[1]

بدوره تطرّق الباحث الدكتور حامد ربيع إلى تعريف القرار السّياسي على أنّه "نوع من عقد العزم من جانب السّلطة على اختيار اسلوب معيّن من أساليب التّخلّص من حالة من حالات التّوتّر الّتي تفرضها الممارسة السّياسيّة".[2]

وما يميّز القرار السّياسي عن بقيّة أنواع القرارات هي شخصيّة متّخذه والّذي يجب أن يكون قائدًا سياسيًّا، ونوعيّة الأهداف التي يطالها وهي ذات طابع سياسي ترمي إلى خدمة النّظام السّياسيّ، بالإضافة إلى البيئة التّطبيقيّة التي ترافق أجواء اتّخاذه في اطار أي من المجتمعات السّياسيّة الوطنيّة والإقليميّة أو الدّوليّة.

---

[1] ثامر الخزرجي، **النّظم الاستراتيجيّة والسّياسات العامّة: دراسة معاصرة في استراتيجيّة إدارة الأزمات**، ط١، دار مجدلاوي للتّوزيع والنّشر، عمان، ٢٠٠٤. ص ١٩٣.

[2] ثامر الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، مرجع سابق، ص ٣٦٧.

أمّا عمليّة اتّخاذ قرار الأزمة الدّوليّة فتتميّز طبيعتها عن طبيعة بقيّة عمليّات اتّخاذ القرار السّياسيّ الخارجيّ من منطلق عدّة نقاط:

أ- تكون أهداف ونوايا الخصـــم واضـــحة في الموقف الأزموي، على خلاف الأوقات الاعتيادية إذ أنّ الأهداف تكون غير ظاهرة بوضوح.

ب- تتطوّر التّفاعلات بين الأمم في حالة الأزمة الدّوليّة وتصبح أكثر ديناميّة ممّا كانت عليه الحال في الأوقات الاعتياديّة. ويحصل هذا التّطوّر نتيجةً للضّغط المتزايد على صانع القرار بسبب التّدفق السّريع للمعلومات والحاجة إلى اتّخاذ قرار بسرعة أكبر.

وتبرز أهمّية اتّخاذ قرار الأزمة على أنّه العمليّة التي يتمّ من خلالها تحديد مواقف الدّولة المشاركة في الأزمة، وتحديد المصير الّذي ستتّخذه الأزمة الدّوليّة من خلال تحقيق أهداف الدّول المشاركة فيها، وحماية مصالحها من خلال اختيار البديل الأنسـب لانجاز تلك الاهداف من بين البدائل المتاحة. بناءً على هذا التّصـوّر فإنّ قرار الأزمة الدّوليّة هو عبارة عن عمليّة مفاضلة بين بدائل، لاختيار البديل الأنسب والّذي يحقّق الهدف بأقل خسارة أو بكلفة مقبولة.

الفرع الثّاني: مراحل صنع قرار الأزمة الدّوليّة:

فيما يلي مراحل صـــنع قرار الأزمة كما فصّـــلها الباحث في العلاقات الدّوليّة ثامر الخزرجي في كتابه (العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات)[1]:

أ- تحديد الموقف:

يرى "سنايدر Snyder " أنّ الأسـاس في تحديـد الموقـف الـذي على أساسه يتّخذ القرار هو "الموقف كما يراه صانع القـرار فقـط"، في حـين يـرى "فرانكـل Frankle" ضرورة "أخـذ البيئـة الموضوعيّة في الاعتبار" ومن

[1] ثامر الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، مرجع سابق، ص ٣٦٨ وما بعدها.

وجهة نظره فإنّ "الموضوعات التي لا ترد في ذهن صانع القرار قد لا تؤثّر في طبيعة القرار، إلّا أنّها ستؤثر في نتيجة القرار، بيد أن القرار بعد صدوره ينفصل عن صانعه ويصبح محكوما بالبيئة الموضوعيّة".

من ناحيته، يقسّم "سبروت Harold Sprout" البيئة الموضوعيّة إلى قسمين: البيئة السيكولوجيّة والبيئة العلميّة على اعتبار أن هاتين البيئتين قد لا تكونان متشابهتين فقد يعتقد صانع القرار أنّ ما في ذهنه هو الواقع فعلا، ولكنه قد يكتشف في مرحلة لاحقة أن إدراكه للواقع كان إدراكًا قاصرًا[1].

بناءً على ذلك، يعتمد اتّخاذ الموقف المحدّد على حجم المعرفة الّتي يتمتّع بها صانع القرار والمعلومات المتوفّرة حول الموقف، بالإضافة إلى ذلك تؤثّر القيم والمعتقدات والتّكوين الشّخصي –التي هي جزء من قيم الدّولة ومعتقداتها وشخصيتها التي يعبر عنها– من خلال موقعه الرسمي على الموقف الذي يتّخذه.

ب–تحديد الهدف :

ويقصد بالهدف الحالة المستقبلية التي يرمي صانع القرار عبر نشاطه إلى بلوغها خارج الحدود السّياسيّة لدولته، وخدمةً لأهداف ترتبط بالمصلحة الوطنيّة والقومية لدولته.

ج– مرحلة جمع المعلومات:

تنضوي عمليّة جمع المعلومات على أهمّيّة كبيرة لما لها من تأثير على ترشيد القرار، فالمعلومات تقدّم الحقائق الأساسيّة الّتي تُبنى عليها قرارات الأزمة الدّوليّة، وهي تلعب دورًا مباشرًا في اختيار البدائل اذ بدونها تتوقف قدرة المخطط على الابتكار. بناءً عليه، فإنّه من المهمّ جدًّا الحصول على أكبر قدر من المعلومات في أقصر وقت ممكن. وينبغي على أجهزة جمع المعلومات التّمييز بين المعلومات الحقيقيّة المتعلّقة بالموقف، والتّمويهات التي يروّج لها الخصم إذ يلجأ بسلوكه إلى السرية والخداع، والإشارات المتناقضة الّتي ترافق الموقف في البيئة الدّولية أو الإقليمية.

[1] ثامر الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، مرجع سابق، ص ٣٦٩.

على الرّغم من إمكانيّة توفّر أجهزة جمع معلومات دقيقة ووسائل اتّصال ذات كفاءة، إلّا أنه ليس بالإمكان وصول الموقف إلى صانع القرار كما هو بالواقع فعلًا، بسبب وجود العديد من العوائق مثل ضغط الوقت وعدم الاطّلاع على المتغيّرات وفرض السّرّيّة على المعلومات لا سيّما المتعلّقة بحماية الأمن القومي خصوصًا تلك الّتي تتعلّق بنوايا الخصم وقدراته وطبيعة سلوكه السّياسي المحتمل في حال تأزّم الوضع.

د- مرحلة تقييم وتحليل المعلومات:

تتدفّق المعلومات في أوقات الأزمات بشكل أكثر غزارة من الحالات الاعتياديّة، وهي بالإضافة إلى الحالة الأزمويّة يشكّلان عنصر ضغط على صانعي القرار إذ أنّه لا يتاح لهم تقويم ودراسة كلّ هذه المعلومات بالطّريقة نفسها المتّبعة في القرار السّياسي الخارجي الاعتيادي. ولأنّ القرارات في موقف الأزمة الدوليّة تنطوي على أهمّيّة قصوى، لذا تتطلّب القيام بعمل استثنائي وملحّ من قبل فريق إدارة الأزمة لضمان الاستجابة الأسرع للأحداث، خصوصًا في ضوء التّعامل مع الزّخم الهائل من المعلومات أثناء ضغط الأزمات. وكلّما كانت المعلومات المجموعة دقيقة كلّما كان القرار أكثر صوابًا، والعكس صحيح فالمعلومات الخاطئة والمضلّلة ستقود حتمًا إلى القرار الخاطئ، لذلك فإنّ الحكومات تعتمد على أجهزتها الاستخبارية لتوفير المعلومات الأكثر دقّة من أجل تقليل احتمالات الخطأ في القرارات.

ويشير الباحث ثامر الخزرجي إلى أنّ عمليّة تحليل المعلومات تمرّ بثلاث مراحل اساسيّة[1] هي:

- الادراك: وهو عمليّة معقّدة تتأثّر بمجموعة من العوامل التي تساهم في رسم صورة ذهنية لدى صانع القرار، مثل المنظومة العقائديّة والتّجارب السّابقة وكذلك تكرار الأفعال ذات الصّلة بالقرار في العلاقات الدّوليّة كالتّاريخ الذي يصحّ اعتباره مقياسًا لدراسة الموقف.
- التّصوّر: ويقصد به ذاك الانطباع الأوّل الذي يتولّد لدى الفرد نتيجة تدفّق مجموعة الأفكار والمعلومات. وفي السّياسة الخارجيّة يستجيب صانع القرار لأفكاره عن البيئة الخارجيّة ليس فقط وفق المعلومات، وإنما وفق توصيات المستشارين الذين يتحكّمون بنوعيّة المعلومات التي تصله.

[1] ثامر الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، مرجع سابق، ص ٣٧٢ و٣٧٣.

- التّقييم: أي تفسير المواقف بالشّكل الّذي يتّفق مع القيم المكتسبة وإن اختلفت البيئة الواقعيّة للموقف مع تلك القيم، مع التأكيد على أنّه كلّما امتلك صانع القرار معلومات دقيقة حول ما يواجهه تمكّن اكثر من فهم حقيقة الموقف. أمّا في السّياسة الخارجيّة، فتقييم المواقف واستقراء النّوايا الحقيقيّة لأطراف الصّراع يستندان إلى الصّورة الذّهنيّة المرسومة في مرحلة الإدراك. إنّ النّتيجة الصّادرة عن هذا التّقييم تؤثّر أخيرًا في نوعيّة التّصرف اللّاحق لدى صانع القرار. (بتصرّف)

هـ- تحديد البدائل:

تقتضي هذه المرحلة وضع أفضل الحلول الممكنة المؤدّية إلى تحقيق الغاية المنشود انجازها. تتأثّر هذه العمليّة بسلوك صانع قرار الأزمة الدّولية وكفاءته في انجاز أهدافه السياسيّة، ومدى قدرته على تقدير فرص النّجاح كل بديل على حده.

ويشير الخزرجي إلى أنّه "هناك نموذجان أكاديميّان رئيسيّان للسّلوك العقلاني في عملية صنع القرار"؛ أوّلهما يقوم على افتراض أنّ صانع القرار في الأزمة الدّوليّة يسعى إلى تحقيق هدفه بموضوعيّة وبشكل لا يتأثر بمتغيّرات ذاتيّة أو مادّيّة مختلفة، أمّا الثاني فيقوم على افتراض أنّ صانع قرار الأزمة يتصرّف بعقلانيّة وإداريّة لناحية تقويم الايجابيّات والسّلبيّات للبدائل والأخذ بعين الاعتبار كلّ من التّأثيرات الجانبيّة واحتمالات النّتائج المترتّبة عن السّلوك المتّبع، فيختار من بين البدائل تلك الّتي تحقّق أهدافه بأقلّ كلفة ممكنة، أو ما ينسجم مع رغباته.[1] (بتصرّف)

و- مرحلة اتّخاذ قرار الأزمة الدّوليّة:

تعتبر هذه المرحلة المرحلة الأخيرة في عمليّة صنع القرار، وهي بحدّ ذاتها لا تعدو كونها عمليّة اختيار البديل الأمثل الّذي يشكّل الأساس الذي يعتمد عليه صانع القرار رسميًّا في قراراته اللّاحقة. ويشير الخزرجي إلى أنّ هذ المرحلة تتنطوي على صعوبة كبيرة بسبب "صعوبة التّنبؤ الدّقيق والمسبق بنوعيّة ردود أفعال الدّول

[1] ثامر الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، مرجع سابق، ص ٣٧٤.

الأخرى وبالتّالي صعوبة تحديد النّتائج المترتّبة على الأنماط السّلوكيّة المنوي اتّباعها، فاحتمال فشل التّنبّؤ قد يسبّب كارثة في أوقات الأزمات الدّولية بسبب التّغيير السّريع لمواقف الأطراف المتورّطة في الأزمة، بالإضافة إلى عدم القدرة على السيطرة على الأحداث بسبب ضيق الوقت وقصر المدّة الكافية للحصول على المعلومات الاكيدة والموثوق فيها".[1]

[1] ثامر الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، مرجع سابق، ص ٣٧٥ و٣٧٦.

المطلب الثّالث: إدارة الأزمة الدّوليّة:

الفرع الأوّل: مفهوم إدارة الأزمات:

تُعتبر مسألة إدارة الأزمات مسألة قائمة بحدّ ذاتها. فمنذ القدم كانت قائمة إدارة الأزمات كمظهر من مظاهر التّعامل الإنساني مع المواقف الطارئة أو الحرجة، إلّا أنّها لم يكن يُطلق عليها هذه التّسمية وإنّما عرفت بتسميات أخرى مثل براعة القيادة، او حسن الإدارة وكانت هذه الممارسة هي المحكّ الحقيقي لقدرة الإنسان على مواجهة الأزمات والتّعامل مع المواقف الحرجة بما تفجّره من طاقات إبداعيّة وتستفزّ قدراته على الإبداع.[1]

وقد رافق مصطلح إدارة الأزمة الكثير الغموض في استخداماته، ذلك لأن الأزمة غالبًا ما تدار من خلال المساومات التّفاوضيّة المتكافئة حيث يتوافق الطّرفان إلى حلّ متوازن يرضي الطرفين، وبهذا يتم تجنب المجازفات، وهنا تفسر المساومات الاعتيادية القائمة على على مبدأ الحل المُرضي للطّرفين والقائم على التّفاوض المصحوب بقدر من التّنازل. بينما في المساومات غير المتكافئة غالبًا يعمل أحد طرفي الأزمة على الضّغط على الطّرف الأضعف لإجباره على تقديم تنازلات والإذعان الى الشروط الّتي تُفرض عليه، ففي هذه الحالة إن ما يستخدم هو المساومة القسرية القائمة على تكتيك الإكراه[2].

وتعرف إدارة الأزمات على أنّها "علم وفنّ، هي علم بمعنى أنّها منهج له أصوله وقواعده وهي فنّ بمعنى أنّ ممارستها أصبحت تعتمد على مجموعة من المهارات والقدرات فضلًا عن الابتكار والإبداع"[3]. وهي من هذه النّاحية، تعتبر فنًّا لأنّها تتعلّق بتوفّر موهبة القيادة الّتي لا يمكن أن تكتسب بالمعرفة أبدًا، وإن كانت المعرفة

---

[1] كمال حمّاد، **إدارة الأزمات الدّولية: من الأزمة الكوبيّة إلى الأزمة الجورجيّة**، ص ١٣.

[2] ثامر الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، مرجع سابق، ص ٣٧٧.

[3] السيد عليوة، **إدارة الصراعات الدولية – دراسة في سياسات التعاون الدولي**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٤٢.

تصقلها وتهـذّبها وتعمّقهـا، ذلك أنّ تطبيق القواعد العلميّة بما يتواءم والظّروف الضّاغطة والمتقلّبة والمواقـف المفاجئة والمتسرّعة الّتي تفرضها الأزمة يتوقّف على القدرة الخلّاقة لصاحب القرار أو مدير الأزمة.[١]

كما تشـير إحدى التّعريفات إلى أنّ إدارة الأزمات هي "العمل على تحوّل النّزاع إلى صـراع شـامل، بتكلفة مقبولة، لا تتضمّن التّضحية بمصلحة أو قيمة جوهريّة"[٢].

من جهته يعـرّفها عضو مجلس الأمن الأميركي الأسبق وليـام كوانـت William B. Quandt بأنّهـا: "سلسـلة الإجـراءات الهادفـة إلى السّيطرة على الأزمة، والحدّ من تفاقمها حتّى لا ينفلت زمامها مؤدّية بذلك إلى نشوب الحرب وبذلك تكون الإدارة الرّشيدة للأزمة هي تلك الّتي تضمن الحفاظ على المصالح الحيويّة للدّولة وحمايتها".

أمّا هانز بيتر نيوهولد H. Neuhold فيعرفها على أنها: "احتواء الأزمة والتّلطيف من حدّتها بشكلٍ يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكريّة على نطاقٍ واسعٍ".

وفي تعريفٍ آخرٍ، فإنّ إدارة الأزمة هو فنّ "التّعامل مع عناصر موقف الأزمة باسـتخدام مـزيج مـن أدوات المساومة الضّاغطة والتّوفيقيّة بما يحقّق أهداف الدّولة ويحافظ على مصالحها، وهذا يتوقّف على عوامل كثيرة منها طبيعة الأزمة وموضـوعاتها وتوازن القوى بين أطرافها وطبيعة النظام الدولي السـائد وغيرها من العوامل التي تؤثّر على قدرة الدّولة على تكييف نتائج إدارتها للأزمة".[٣] وقد يتحقّق هذا التّلاعب بعناصـر الموقف من خلال التّلويح باستخدام القوّة بشكلٍ يضمن المصالح القوميّة لمنع الوصول إلى صدام عسكريّ مباشر، من هذا المنطلق يرى المختصّون أنّ إدارة الأزمة هي استخدام مزدوج للعنف والدّبلوماسيّة[٤].

---

[١] أمين هويدي، **التحولات الإستراتيجية الخطيرة :البيروستريكا وحرب الخليج الأولى**، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٣.

[٢] فهد شهلان، **إدارة الأزمات**، الرياض، ١٩٩٩، ص ٢٩.

[٣] لواء بحري، سعيد عبد الخالق، **إدارة الأزمات بين النظريـة والتطبيـق**، بحث مقدم إلى نـدوة إدارة الأزمات، بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، في ١٩٨٨/١٠/٢٠، ص ٤.

[٤] نصير مطر الزبيدي، **إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية**، مرجع سابق، ص ١٠٨.

وتحتّل إدارة الازمات الدّوليّة موقعًا ذي أهمّيّة خاصّـــة في العلاقات الدّولية، لأن الأزمة الدّوليّة يمكن النّظر إليها من ناحيتين رئيسيّتين[١]:

- أوّلًا من ناحية تعدّد الأزمات في البيئة الدّوليّة، الّذي يعتبر دليل على الفوضـى وعدم الانسـجام بين الدّول، وهذه الفوضى تتعقّد لأن الأزمات قد تكون المدخل إلى الحروب.
- ثانيًا من ناحية دور الدّبلوماسية بأنواعها المختلفة من وقائيّة وتوفيقيّة وإكراهيّة، ومـــدى فاعليّتهـــا في احتواء الأزمات القائمة، ذلك أنّ أيّة إدارة ناجحة للأزمة معناها السّيطرة على الأزمة واحتوائها بالدّبلوماسية قبل أن تتحوّل إلى مجابهة فعليّة، أي استخدام القوة الفعلية (السلاح).

وانطلاقًا من مدى أهمّيّتها فقد ذهـب بعـض المختصّـين إلى القـول أنّ الأزمـة الدّوليّـة هـي السّياسـة الدّوليّة في عالم مصغّر، ومن خلالها يمكن وبدرجة أكبر تفهّم ما يجري في محيط العلاقات الدوليّة من متغيّرات وما يحصل في صنع السّياسة الخارجيّة من تأثيرات.

وفي سياقٍ متّصلٍ بمفهوم إدارة الأزمات، هناك مفهومان آخران مرتبطان بمصطلح الأزمة؛ هما درء الأزمات وتعني الحيلولة دون نشـــوء الأزمات، والإدارة بالأزمات وهي آليّة تقوم على خلق وإثارة الأزمات والإعداد المسبق لها[٢]. وفيما يلي تمييز بين المفاهيم الثّلاثة:

أ- درء الأزمات Avoiding Crisis:

وتأتي مهمتها الأســـاســـيّة قبل مرحلة انفجار الأزمات لمنع تفجّر الأزمة والحدّ من تفاقم الأضـرار المترتّبة عنها والتي قد يكون من الصّـعب حصـر آثارها. وتتركّز الإدارة في هذه

---

[١] ثامر الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، مرجع سابق، ص ٣٧٨.

[٢] مي قناوي علي، **الأسباب الاستراتيجيّة لغزو العراق: دراسة تحليليّة في السّياسة الخارجيّة الأميركيّة**، المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٤، ص ١٩٦.

المرحلة في الوقـــوف عـــلى أسباب الأزمة ومعالجتها بهدف التّقليل من نشوب النّزاعات والأزمات.

ب-إدارة الأزمات Management of Crisis:

تهدف إدارة الأزمات إلى وقف أي نشاط من شأنه أن يؤدّي إلى زعزعة استقرار وضع من الأوضاع بحيث يؤدّي إلى إحداث تغيير في هذا النّشاط أو الوضع لصالح مدبّره[1]. بتعبيرٍ آخر، هي مجموعة إجراءات تتّخذ مع اندلاع الأزمة، تتمثّل في جملة خطوات فعّالة تستهدف ربط الأحداث المتلاحقة بعمليّة التّنبؤ العلميّ الدّقيق للوصول إلى البدائل المتاحة المناسبة. يكون ذلك من خلال صنع القرار وتحديد الأسس الاستراتيجيّة المرتبطـــــة بعمليّـــــة التّخطيط بشكل وثيق، وبالسياسة العامة للدولة في ظل محدداتها وتوجهاتها.

ويرى الخبراء في مجال العلاقات الدّوليّة، بحسب ما يشير الباحث نصير المطيري، بأنّ إدارة الأزمة هي استخدام مزدوج للعنف والدبلوماسية وفق الحالتين:

- دبلوماسية العنف:

وفقًا لهذا الأسلوب هناك عدّة فنون لإدارة الصراعات، هي تتضمّن الأساليب التالية:

- أسلوب الضغط على الطرف الآخر/ الخصم لتغيير نمط سلوكه أو قيمه.
- أسلوب التّلويح بالمكافآت الاقتصادية للخصم.
- أسلوب الاحتواء بمعنى حصره في نطاق محدد.
- أسلوب الدّبلوماسية بمعناها الشامل في التفاوض والاتصال .

انطلاقًا ممّا تقدّم، ففي حالة دبلوماسيّة العنف يكون هناك تداخل بين الأهداف والدّوافع الخاصّة بالطّرفين وبين الرّغبة بالاتّصال والمساومة وضبط النّفس، إذ أن الهدف من إدارة الأزمات في هذه الحالة هي البحث عن النتائج للأزمة حتّى لو لم تكن هذه النتائج

[1] فهد شهلان، **إدارة الأزمات**، مرجع سابق، ص ١٨ و١٩.

غير مثاليّة لأيّ من الطّرفين، إلّا أنها أفضـل لكليهما من البدائل الأخرى التي قد تحمل حلولًا غير مرضية لطرف ما او للطرفين معًا.

ففي الدّبلوماســية يتمكّن كلّ طرف من أطراف الأزمة أن يضــبط مجريات التّفاوض ويوجّهها لصالح أهدافه، ممّا يمكنه السّيطرة على ما يريد والحصول على أهدافه أو جزء منها عن طريق المقايضة والتعاون وإيجاد الحلول الوسط بدلا من محاولة الحصول على المكاسـب قسـرًا وتجاهل رغبات الطرف الآخر. وتتّخذ المسـاومة عدّة أوجه، فقد تكون مساومة خشنة كالتّهديدات أو ناعمة ومهذبة كالعروض المغرية.

- الفرق بين العنف والدبلوماسية:

ممّا لا شـكّ فيه أنّه هناك فرق بين أن تأخذ ما تريد بيدك وبين أن يعطيك إياه شـخص آخر. من هذا المنطلق يميّز الباحثون في إدارة الأزمات بين عدّة مفاهيم، فهناك فرق بين أن تمتلك القدرة على الهجوم وبين أن تكون مجرّد مدافع عن نفســك (الهجوم والدّفاع)، أي أنّه هناك فرق بين أن تجعل شــخصًــا ما يخاف من المبادرة بمهاجمتك توخّيًا لفقد ما يمتلكه تحت ضــغط القوّة وبين أن يتخلّى عنه تفاديًا لوقوع خطر ما، انه الفرق بين الدّفاع والرّدع، بين القوّة الخام وبثّ الرّعب، بين الغزو والابتزاز، وبين العمل والتّهديد.

إنّ اللّجوء إلى القوّة العسكريّة البحتة غير الدّبلوماسيّة يرتبط بقوّة العدوّ وليس بمصالحه، في حين أن اسـتخدام القوّة للإكراه هو اسـتغلال بحت لحاجات العدوّ ومخاوفه. من هنا فإنّ الفرق بين الإكراه وبين القوة الغاشـمة يكمن في المحتوى والأدوات، حيث يسـتهدف الإكراه إلى شنّ غارات لتخويف العدوّ، بعكس الغارات الّتي تستهدف الإبادة التّامة.

ج-الإدارة بالأزمات Provocation of Crisis:

تختلف إدارة الأزمات عن الإدارة بالأزمات، إذ أنّ الثّانية تعبّر عن "آليّة تقوم على خلق وإدارة الأزمة، والإعداد المسبق لها، والتّخطيط المبكر لوقوعها، بهدف تحقيق مصالح محدّدة،

وهي قدرة لا تتوفّر إلّا لعددٍ محدودٍ من الدّول الّتي تمتلك من القوّة والوسائل ما يمكّنها من خلق الأزمة وإدارتها بما يحقّق أهدافها"[1].

ممّا تقدّم يتّضح أنّ بعض الدّول تلجأ إلى افتعال الأزمات والتّخطيط لها وتصعيدها من أجل تحقيق مصالحها القوميّة. وعادة ما تلجأ الدّول إلى أسلوب الإدارة بالأزمات في حال الاعتقاد بأنّ مصلحتها تكمن في تغيير الوضع الرّاهن لنمط علاقتها مع الدّولة المستهدفة بالأزمة، بسبب الشّعور بالغبن في ظل استمرار هذا الوضع، أو بسبب توفّر ظروف راهنة تعتقد الدّولة بأنّها تمثّل المناخ الملائم بالنسبة لها في سبيل تعزيز وضعها داخل إطار هذه العلاقة، أو بهدف توفير الأوضاع والظّروف المناسبة لتعظيم المكاسب.

الفرع الثّاني: فريق إدارة الأزمات الدّوليّة:

انطلاقًا ممّا تنطوي عليه عمليّة إدارة الأزمات من تحدّيات جعلتها تعرف بأنّها "فنّ إدارة الصّعب عندما يحدث ما لم نتوقّعه، والمحافظة على الهدوء خلال العاصفة"[2]، فإنّ مسؤوليّة الإدارة تقع على فريق متخصّص يحمل مجموعة من الخبرات والقدرات التي تخوّله وضع الاستراتيجيّة السّليمة لإدارة الأزمة الدّوليّة. بناءً عليه فإنّ فريق إدارة الأزمة الدّوليّة يضم الجماعات التّالية:

أ- **صانعو القرار**: وهي الجماعة الّتي تتّخذ القرار بالاستعانة بخبرات العديد من الخبراء والمستشارين في مختلف التّخصّصات طبقًا لطبيعة الأزمة ونوعها ومكانها.

ب- **دعم القرار**: وهي الجماعة الّتي يرتكز إليها صانعو القرار في اتّخاذ قراراتهم، وتشمل مجموعة من الأقسام ذات لاختصاصات المتنوّعة وهي قسم جمع المعلومات وقسم التّحليل والتّقييم وقسم الاتّصالات وقسم التّنسيق وعرض النّتائج وقسم الإعلام.

---

[1] نصير مطر الزبيدي، **إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية**، مرجع سابق ، ص ١٢٥.

[2] مالك محسن العيساوي، **الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدّوليّة في الإستراتيجية الأمريكيّة**، مرجع سابق، ص ٣٥.

ج- **المعاونون:** تشـــمل الأقســـام المتعلّقة بالتّدريب والتّأهيل والتّخطيط والأمن والإدارة الماليّة والعلاقات العامّة وتكلّف بتنظيم العمل الدّاخلي لمركز إدارة الأزمات.

د- **المستشارون:** هي جماعة يُصار إلى اختيارها بشكلٍ دقيق جدًا على أن تحمل الخبرات الكافية في مجال إدارة الأزمات الدّوليّة، إذ أنّ متّخذي القرارات يســتعينون بخبراتها بشــكلٍ مباشــر أثناء عمليّة صنع القرار.

هـ- **المنسّقون:** هم مندوبون دائمون من مختلف الوزارات وخاصّــة الدّفاع والأمن والخارجيّة والاقتصـاد والماليّة والإعلام والصّــحة، مهمّتهم تنسـيق الجهود المختلفة في إدارة الأزمات الإقليميّة والدّولية على أن يستمرّ عملهم ويدوم في مركز إدارتها.

الفرع الثّالث: مراحل إدارة الأزمات:

تســـتهدف إدارة الأزمات مواجهة الحالات الطّارئة لمنعها أو التّخفيف من حدّة التّهديدات في حالة حدوثها، وذلك بأقصى سرعــة نظرًا لأهمّيّة عامل الوقت في تراكم الأزمة. انطلاقًا ممّا تقدّم، فإنّها تستلزم مجموعة من الاجراءات الدّقيقة التي تنفّذ بكفــاءة عاليــة مــن خلال استخدام الوســائل العلميــة المناسبة في عمليّة التّنبــؤ بالأزمــة قبل وقوعهــا، بالإضافة إلى وضع الخطط المناسبة لمواجهتها لدى وقوعها والتّقليل من حدّة الأضرار النّاجمة عنها، وصولًا إلى الحدّ منها بشكلٍ نهائيٍّ.

أ- مرحلة تحليل الأزمة:

يتمّ في هذه المرحلة قياس حالة الأزمة وتحليل مواقفها المركّبة وتفكيكها إلى أجزائها البسيطة ثمّ إعادة تركيبها بشكلٍ منتظم، بهدف التّوصّل إلى معلومات جديدة عن الأسباب والمصالح الكامنة وراء صنع الأزمة. فبعد تحديد الأزمة بشكلٍ دقيق يقوم الفريق الخاصّ بإدارة الأزمة بتحليل حالتها وعناصرها المختلفة ومكوّناتها، الّتي تساعد على توضيح الفائدة المرجوّة الّتي تقبع وراء صنعها وإسدال السّتار عن الأهداف غير المعلنة الّتي يسعى صانعوها إلى تحقيقها، وبالتّالي يصبح بالإمكان تعبيد الطّريق أمام معالجتها.

ولقياس حالة الأزمة وتحليلها يتمّ اســـتخدام النّماذج الرّياضـــيّة، أي بالاعتماد على أدوات قياس وتحليل يتمّ اختيارها بشكلٍ دقيق وصحيح. من أهمّ هذه الأدوات، بحسب ما يشير إليها د.كمال حمّاد في إحدى دراسته، هي تحليل عناصر الأزمة والعوامل المساعدة على إيجادها، وتحليل أسباب التّوتر ومستوياته، تحليل مواطن القوّة والضّـــعف لدى كلّ من الأطراف الصّـــانعة للأزمة، بالإضـــافة إلى تحليل مدى خطورة الأزمة وتكاليف استمرارها وأعباؤها[١]. (بتصرّف)

وبعد القيام بتحليل حالة الأزمة، يقوم فريق إدارة الأزمات بتحويل نتائج التّحليلات إلى عناصـر كميّة ورمزيّة، واسـتخراج المؤشّـرات والنّتائج والحلول الكلّيّة والجزئيّة والبدائل المختلفة التي يتعيَّن الاختيار من بينها، الأمر الذي يقلّل من احتمالات الخطأ والتحيّز غير الموضوعي عند القيام بعملية التّخطيط لمواجهة الأزمة[٢].

ب-تطوّر مراحل إدارة الأزمة:

مع تطوّر مراحل الأزمة تتطوّر المراحل الّتي تمرّ فيها عمليّة إدارة الأزمات، ويمكن تقسـيم هذه المراحل على الشّكل التّالي[٣]:

- **مرحلة تخفيف حدّة الأزمة:** بعد التّأكّد من وقوع الأزمة يتعيّن على فريق إدارة الأزمات البحث عن مكامن الخطر وانتقاء الآليّة المطلوبة للتّخفيف من حدّته، في سبيل وضع الحدّ أمام تفاقم الأزمة.
- **مرحلة الاستعداد والتّحضير:** تستهدف هذه المرحلة تقليل حجم الأضرار المتوقّعة، ولهذا السّبب يتم تطوير خطّة لمواجهة الأزمة تتضمّن تحديد الموارد المطلوبة وتدريب فريق إدارة الأزمة على تنفيذها.

---

[١] كمال حمّاد، **إدارة الأزمات الدّولية: من الأزمة الكوبيّة إلى الأزمة الجورجيّة**، مرجع سابق، ص ١٤ و١٥.

[٢] هيثم أبو السّعود، **المجتمع وإدارة الأزمات، مقال مأخوذ من مجلّة معلومات دوليّة**، العدد ٥٧، صيف ١٩٩٨، ص ٢٤ و٢٥.

[٣] سمير أحمد السيد، **لويس كامل بشاري :الكوارث الطبيعية وكيفية مواجهتها**، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لإدارة الأزمة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٥ و٦.

- **مرحلة المواجهة:** في إطار السّعي لتقليص دائرة الضّرر يجب توفير الخدمات الضّرورية والاهتمام بتوجيه عمليّة المجابهة بالشّكل الّذي يضمن تخفيف حدّة المشكلات بعد انتهاء الأزمة وبدء مرحلة التّوازن.
- **مرحلة إعادة التّوازن:** وتتركز المهام في هذه الفترة على توفير الدّعم الضّروري لإعادة الأمور إلى الوضع السابق لحدوث الأزمة، على أنّ يتمّ ذلك بشكلٍ تدريجيٍّ. (بتصرّف)

الفرع الرّابع: مستويات إدارة الأزمة:

يحدّد الباحث في إدارة الأزمات الدّوليّة الدّكتور كمال حمّاد في مؤلّفه "إدارة الأزمات الدّوليّة: من الأزمة الكوبيّة إلى الأزمة الجورجيّة" مستويات إدارة الأزمة الدّوليّة بثلاثة مستويات هي الأساس الاستراتيجي والتّخطيط للطّوارئ ونطاق العمليّات.[1] وفيما يلي شرح لها:

أ- **الأساس الإستراتيجي:**

إن التعرّف المسبق بواقع الأزمات يحدّ من إمكانيّة حدوثها، أو على الأقل يساعد بأن تكون آثارها أقل كارثية. وهذا الشّكل هو ما يطلق عليه الأساس الإستراتيجي وهو مهم جدًّا لإدارة الأزمات. ينطوي على هذا المستوى على الخطوات التّالية:

- الحصول على شبكة واسعة من المعلومات، وهذا ما يمكن تحقيقه ليس فقط من خلال أنظمة المخابرات والتجسّس، وإنّما عبر التّحليل الصّحيح للمواد المنشورة في الوسائل الإعلاميّة المختلفة من صحف ومجلّات والإنترنت وإذاعات ومقابلات تلفزيونيّة وغيرها...
- خلق وتطبيق سياسة متوسّطة أو طويلة الأمد تحدّ من نشوء الأزمات أو تمنع تفاقم الأزمات الموجودة وامتدادها.

[1] كمال حمّاد، **إدارة الأزمات الدّولية: من الأزمة الكوبيّة إلى الأزمة الجورجيّة**، مرجع سابق، ص ١٦ و ١٧.

- متابعة دقيقة ودائمة للسّياسات الدّوليّة وتحليلها أهداف هذه السّياسات وتقييمها في ضوء المتغيّرات الحاصلة، ومراقبة أنظمة التّسلح في الدّول، بالإضافة إلى ملاحظة مفصّلة للسّياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة.
- وضع الخيار الإستراتيجي طويل الأمد بحيث يتم تحديد التقنيّات المطلوبة ووضع الخطط المسبقة والشّاملة ومن بينها تقارب القطاعات المفروض عملها مع بعض، في أثناء إدارة الأزمة. من شأن هذا التّقارب المساهمة القصوى في تحقيق الأهداف المرجوة وهي بالتّالي أهداف سياسيّة، لأنّ الأولويّات السّياسيّة سوف تحدّد وتحكم أيّ عمل عسكريّ يتّخذ في أثناء الأزمة[1].

ب-**التّخطيط للطّوارئ:**

تكمن أهمّيّة هذا المستوى من إدارة الأزمات في رسم السّيناريوهات ووضع الخطط وحشد القوى اللّازمة لمواجهة الأزمة والتصدّي لها. وهو ينطوي على رؤية علميّة شاملة للظّروف المحيطة بعملية الأزمة وبالأطراف المتعددة المرتبطة بالأزمة من خلال تنفيذ مجموعة من الخطوات بدءًا من تقييم أوضاع مختلف الأطراف والقوى الّتي تمّ حشدها من قبل صانعي الأزمة، مرورًا بتحديد المناطق السّاخنة الّتي تشكّل بؤر التّوتّر وأماكن الصّراع، وصولًا إلى رسم خريطة التّحرك. ويشير الباحث في مجال العلاقات الدّوليّة هيثم أبو السّعود إلى النّقاط التّالية المهمّة في عمليّة التّخطيط للطّوارئ[2]:

- تحديد الأماكن الأكثر أمنًا لتكون قواعد للانطلاق، والأماكن الآمنة لتكون سياج أمن للقواعد الخاصّة بالإنطلاق، وحاجز امتصاص للصّدمات ومناطق إنذار ومناطق تهدئة للضّغوط.
- تحديد أسباب الأزمة المتّصلة بالنّظام، وتحديد خطّة امتصاص الأزمة الحاليّة عن طريق الاستجابة لبعض المطالب والتّوافق مرحليًّا مع قوى صنع الأزمة.
- توزيع الأدوار على فريق مقاومة الأزمة والتّأكد من استيعاب كلّ فرد للخطّة العامّة الموضوعة.

---

[1] كمال حمّاد، **إدارة الأزمات الدّولية: من الأزمة الكوبيّة إلى الأزمة الجورجيّة**، مرجع سابق، ص ١٧.

[2] هيثم أبو السّعود، **المجتمع وإدارة الأزمات، مقال مأخوذ من مجلّة معلومات دوليّة**، مرجع سابق، ص ٢٥ و٢٦.

- حشـــد كلّ ما تحتاجه عمليّة التّعامل مع الأزمة وتزويد فريق المهام احتياجاته من الأدوات والمعدّات الّتي يتطلّبها ويحتاجها الموقف.
- تحديد (ســـاعة الصّـــفر) أو التّوقيت المحدّد لبدء العمليّة، على أن تتمّ متابعة ما يحدث أولاً بأوّلٍ، والوقوف على ردّ فعل الأطراف الأخرى. (بتصرّف)

ج- **نطاق العمليّات:**

يعتمد نجاح إدارة الأزمة على العناصر التّالية:

- **الوقت:** يُشـار هنا إلى أهمّية العناصـر الثّلاثة التّالية: المفاجأة، التّهديد الخطير للقيم المهمّة، والوقت القصير المتاح لاتّخاذ القرار.
- **الآليّـة الإداريّـة والعمليّات** المرافقة لها: إذ يتوجّب على فريق إدارة الأزمة العمل بســـرعةٍ قصـــوى وبفاعليّة أكبر من الحالات العاديّة والرّوتينيّة للتّدخّل لمعالجة الأزمة، واتّخاذ القرارات المناســـبة والسّريعة.
- **المعرفة** والإحاطة الشّـــاملة والكاملة بالسّـــيناريو المعتمد والمجاز للتّدخل في الأزمة، واســـناد المهامّ وتوزيع الأدوار على فريق المهامّ ويكون مدير ادارة الأزمات قد حدّد كلّ شـيء ووضـع لكلّ عنصـر الاحتمالات وفقًا لاتّجاهات محدّدة. بالإضافة إلى معرفة السّيناريوهات البديلة.

الفرع الخامس: مبادئ إدارة الأزمات:

يحدّد حمّاد المبادئ الرّئيسيّة لادارة الأزمات الدّوليّة على الشّكل التّالي[1]:

١- تحديد الأهداف

٢- التّطبيق التّدريجي وحصر استعمال القوّة العسكريّة بمنطقة جغرافيّة محدودة.

---

[1] كمال حمّاد، **إدارة الأزمات الدّولية: من الأزمة الكوبيّة إلى الأزمة الجورجيّة**، مرجع سابق، ص ٣٢ وما بعدها.

٣- بقاء الجانبين أو ما يُقال عنه (منعًا للكسوف على الجانبين)

٤- الحفاظ على الاتّصالات مع الخصم

٥- البحث عن الدّعم عبر خطّة سياسيّة واسعة النّطاق

٦- الاعتبار من السّوابق ودروس الأزمات:

٧- سيكولوجيّة التّفاوض

وفيما يلي شرح لهذه المبادئ:

١- تحديد الأهداف:

من الطّبيعي أنّ كل الجّهات المتورّطة في أي أزمة أن يكون لها سلّة أهداف تسعى إلى تحقيقها، لذا يجب على كلّ طرف من أطراف الأزمة، في سبيل تحقيق ادارة الأزمة بنجاحٍ، أن يعي بأنّه ليس باستطاعه الوصول إلى أقصى أهدافه السّياسيّة الأزمة.

٢- التّطبيق التّدريجي وحصر استعمال القوة العسكريّة بمنطقة جغرافيّة محدودة:

من الممكن أن تلجأ الدّول المتورّطة بالأزمة إلى استعمال القوّة، انطلاقًا من حقّها بالدّفاع عن مصالحها العليا. لذا فإنّ استخدام القوةّ بشكلٍ تصاعديٍّ وتدريجيٍّ يساعدها على منع الخصم من المساس بمصالحها. ولكن بالمقابل، وحتّى لا تتطوّر الأزمة يتوجّب التمسّك بأيّ فرصة من أجل كسب الوقت ووضع الحدّ لتطوّر الأزمة، وحصر النّزاع العسكريّ في منطقةٍ جغرافيّةٍ محدّدةٍ. يتطلّب هذا وجود فريق أو مؤسسّة لإدارة الأزمة تكون تابعة للقيادة السّياسيّة تقوم بالمراقبة والإشراف على عمل الآليّة العسكريّة، وتساعد على اتّخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب. وهذا ما يتّفق مع ما ذكره الباحث نصير الزّبيدي حول ضرورة الحفاظ على السّيطرة المدنيّة العليا على الخيارات العسكريّة من حيث الاختيار والتّوقيت، والالتزام بمجموعة من المعايير المساعدة على الدّفع بالأزمة باتّجاه حلّها وليس تفاقمها[١]، يمكن اختصارها كما يلي:

---

[١] نصير مطر الزبيدي، **إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية**، مرجع سابق، ص ١١٤ و١١٥.

- السّـــيطرة على المناورات التّكتيكيّة والعمليّات الّتي قد تؤدي إلى صـــدام غير مرغوب فيه مع قوّات الخصـــم، واختلاق توقّعات تســـاعد على التّأنّي في معدّل الأعمال العســـكريّة. وتحديد التّحرّكات العسكريّة بتلك الّتي تشكّل براهين واضحة على الحلّ المرغوب، وتحاشي تلك الّتي تعطي الخصم الانطباع بأنّك على وشك اللّجوء إلى حربٍ واسعةٍ، ممّا يجبره على توجيه ضربةٍ اجهاضيّةٍ.
- استخدام الخيارات الدّبلوماسيّة والعسكريّة كإشارةٍ للرّغبة في الحلّ السّلمي من خلال التّفاوض للخروج من الأزمة أكثر من البحث عن حلّ عســـكريّ، والتّنســـيق بين التّحرّكات الدّبلوماســـيّة والتّحرّكات العســـكريّة وذلك في اســـتراتيجيّة متكاملة تســـتهدف إنهاء الأزمة بدون حرب، وتفضـــيل الخيارات الدّبلوماسيّة والعسكريّة الّتي تترك للخصم مخرجًا من الأزمة لا يتضارب مع مصالحه الرئيسيّة، مع حرص كلّ طرف على الفوز. (بتصرّف)

٣- بقاء الجانبين أو ما يقال (منعًا للكسوف على الجانبين):

أثناء الأزمة يتحوّل الخصم إلى شريك بتسويتها، لذلك فإنّ عدم الإصرار على المطالب التّعجيزية يسهم في إعطاء الخصم/الشّريك طريق مقبول للخروج من الورطة – الأزمة، وبالتّالي الشّعور بأنّه خرج محقّقًا مكاسب لمصلحته والظّهور بمظهر المنتصر جزئيًّا على الصّعيدين المحلّيّ والدّوليّ. فطرفي الأزمة عادة ما يحاولان المقاومة وصدّ أي هجومٍ مضادّ بهدف الدّفاع عن مصالحهما، لذلك فإنّ أي حلّ عقلانيّ من الممكن أن يمهّد الطّريق لعلاقة إيجابيّة وبنّاءة بين الطّرفين، بينما العكس ســـيؤدّي إلى تدهور مميت للطّرفين.

٤- الحفاظ على الاتّصالات مع الخصم:

يشير الباحثون إلى أهمّيّة السّلوك التّفاوضي خلال الأزمات وفعاليّته في الحدّ من تراكمها والتّوصّل إلى حلّها. ففي الماضي، وفي أغلب النّزاعات، كان السّلاح هو الحكم في حسم المعركة، وكانت الاتّصالات بين الخصوم مقتصرة فقط عند نهاية المواجهات العسكريّة بغية المفاوضة على هدنة أو اتّفاقيّة استسلام أو سلام بين الطّرفين.

يفترض أن يبقى صنّاع القرار في كلّ طرف من اطراف النّزاع على اتّصال خلال الأزمة، وإذا ما حصل توقّف فيتمّ استخدامه لتحسين المواقع العسكريّة أو للتّقدّم التّدريجي للقوّات المسلّحة –بالأسلوب الّذي تمّ ذكره في البند أ– بغية استثمارها في المفاوضات.

٥– البحث عن الدّعم العريض:

تقوم الدّول أثناء الأزمات بالتّفتيش عن دعمٍ دوليٍّ وذلك عبر خطة سياسيّة واسعة النّطاق، فلا يكون فقط من خلال التّفتيش عن الأحلاف للاشتراك بالأعمال العسكريّة وإنّما عبر إيجاد الحليف القويّ الّذي يقدّم الدّعم المعنويّ والأخلاقيّ لها. وتصبح هذه الحاجة أكثر إلحاحًا في حال لجوء الطّرف المتوّرط في أزمة ما إلى استخدام القوّة العسكريّة، إذ يصبح بحاجةٍ للبحث عن الدّعم العريض والتّفويض لخططه من الدّول الأخرى كلّ ما كان ذلك ممكنًا.

يأتي تطبيق هذا المبدأ غالبًا في وقتٍ متأخّرٍ، لأنّه في المراحل الأولى من الأزمة تكون الدّول الأطراف أمام حاجة ملحّة لاتّخاذ القرارات الحاسمة والسّريعة ممّا يجعل من امكانيّة استشارة حلفائها أمرًا مستحيلاً، وخصوصًا إذا كانت الضّرورة وردّة الفعل على عمل ما تتطلّب السّرعة لمواجهة تحدّي غير متوقّع وخاصّة إذا كان التّنبؤ في هذا المجال مستبعدًا وبالتّالي التّخطيط لمواجهته.

٦– الاعتبار من السّوابق ودروس الأزمات:

إنّ تحقيق الإدارة الفاعلة والنّاجحة للأزمات الدّوليّة تستوجب دراسة عميقة للأزمات السّابقة والاستفادة من الدّروس المستقاة منها. ويتّفق الباحثون على أنّ دراسة الأزمات السّابقة تعدّ وسيلة نافعة لمعالجة الأزمات المستقبليّة، إذ ينبغي علينا دراسة الأزمات السّابقة لنتعلّم الكيفيّة الّتي ندير بها المواقف المتأزمة بفاعليّة من أجل تفادي تفاقم الأزمة ووقوع الحرب. في هذا الصّدد، ينقل د. كمال حمّاد عن Charles Herman تأكيده أنّه "على الرّغم من الصّلة بين الأزمات والحرب والقرارات الّتي تتّخذ أثناء الأزمات

الّتي تؤثّر في احتمال نشـــوب الحرب، إلّا أنّه ليس كلّ أزمة تُســـبّب الحرب"[1]، إذ أنّه غالبًا ما تســـبق الأزماتُ الحروب.

٧- سيكوّلوجيّة التّفاوض كوجه من أوجه إدارة الأزمات:

تكون الأزمات الدّوليّة في أغلب الأحيان غامضة الأهداف وغير واضحة المعالم، ومهما تمكّن الفريق الخاصّ بإدارة الأزمة من جمع المعلومات حوله فإنّ أحدًا من أطراف النّزاع لن يتمكّن من التّحكّم في مسارها، خاصّة في ظلّ ازدياد أجواء التّوتّر المرافقة لأحداث الأزمة وارتفاع لهجة التّهديدات المتبادلة والميل إلى اســـتعمال القوّة المسلّحة.

وكلّما تعقّدت الأزمة الدّوليّة يجد أطراف الأزمة أنفســـهم أمام ضـــرورة اتّخاذ قرارات حاســـمة في فترة زمنيّة محدودة، ولكي لا يخرج مسار الأزمة عن إرادة الأطراف المعنيّين يصبح الاتّصال بين الأطراف حاجة ملحّة مع التّأكيد على أنّ أي خطأ يرتكبه أحد الأطراف أثناء عمليّة اتّخاذ القرار وكذلك أثناء عمليّة الاتّصـــال من شأنه أن يساهم في تعطيل الموقف التّفاوضي.

من هنا فإنّ سيكولوجيّة التّفاوض تنضوي على أهمّيّة كبرى في إدارة الأزمات الدّوليّة. وقد اهتمّ علماء السّلوك بالتّكوين السّيكولوجي لأطراف التّفاوض لما لهذا التّكوين من أهمّيّة كبرى في سير عمليّات التّفاوض بمختلف أنواعه وأساليبه، كما أنّ الفهم الحقيقيّ لطبيعة التّكوين السّيكولوجي للمفاوضين تتيح للمفاوض موقفًا أفضل برسم الهدف والخطط والتّوازن بين الاستراتيجيّة والتّكتيك. من هنا أصبح الجانب الإنساني في التّخطيط عنصرًا أساسيًّا في عمليّة التّفاوض، وأصبحت قدرة المفاوض على تفهّم إمكانيّات من يفاوضهم ودوافعهم شرطًا أساسيًّا لنجاح عمليّات التفاوض إذ أنّ الخطّة أو الإستراتيجية بدون العمل الإنساني الكفوء والجاد لا تساوي شيئًا.

---

[1] كمال حمّاد، **إدارة الأزمات الدّولية: من الأزمة الكوبيّة إلى الأزمة الجورجيّة**، مرجع سابق، ص ٣٩.

وقد بينت الدّراسات السّيكولوجيّة، حسب ما يشير حمّاد في دراسته آنفة الذّكر، أنّ "المفاوض الكفوء النّاجح يمتلك مجموعة من المهارات والخبرات الفنّية المختلفة المتعلّقة بعمليّات التّفاوض إلى جانب مجموعة من الخصائص والقدرات الشّخصيّة الّتي تعكس التّكوين السّيكولوجيّ للمفاوض... ويقصد بالخصائص السّيكولوجيّة امتلاك مجموعة من القدرات النّفسيّة الّتي تعكس الاتّزان النّفسي والمرونة في تقبّل آراء الغير والإستعداد لملائمة النّفس مع الظّروف المتغيّرة... مثل القدرة على تصوّر المشاكل في مجملها والحكم على الأمور بالإستناد إلى التّقدير الشّخصي والقدرة على اتّخاذ القرارات وتنظيم الوقت وحسن استغلاله"[1] (بتصرّف). بالإضافة إلى القدرة على تحليل المواقف ومعرفة جوانبها المختلفة ليصل إلى المعلومات اللّازمة الّتي تكون زادًا له أثناء التّفاوض[2].

[1] كمال حمّاد، **إدارة الأزمات الدّولية: من الأزمة الكوبيّة إلى الأزمة الجورجيّة**، مرجع سابق، ص ٤٠.

[2] حسن الحسن، **التّفاوض والعلاقات العامّة**، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٢٧ و١٢٨.

المبحث الثّاني: نموذج الإدارة الأميركيّة للأزمات الدّوليّة:

تمهيد:

تختلف إدارة الأزمات الدوليّة من دولة لأخرى. ويعود ســـبب هذا الاختلاف إلى إمكانات كلّ دولةٍ وطاقتها ومواردها المختلفة الّتي تؤثّر بمجملها على نمط إدارتها لأزمةٍ ما. كما تختلف إدارة الأزمات الدّوليّة بمرور الزّمن لعدّة أسباب أهمّها تغيّر الظروف والموازين الدّوليّة واستخلاص العبر والدّروس من الأزمات السّابقة.

انطلاقًا ممّا تقدّم، هناك عدّة اعتبارات ينبغي توافرها في الدّولة بغية نجاحها في إدارتها للأزمات الّتي قد تطرأ عليها. ففضــلاً عن عامل الوقت في الأزمة قد تتوافر داخل الدّولة عناصــر القوّة في الإدارة في وقتٍ ما، حسب طبيعة البيئة الدّاخلية المواتية أو الخارجيّة الملائمة لها.

وقد تطوّرت أســاليب إدارة الأزمات تدريجيًّا بناءً على عاملين أســاســيّين هما: التّجارب العمليّة التي اختبرت صدقيّتها وفعاليّتها، والقراءة التّاريخيّة المتأنّية والدّقيقة.

وتنطوي المراجعة التّاريخيّة على أهمّيّة كبرى في عمليّة إدارة الأزمات الدّوليّة إذ أنّها تصقل الخبرات وتبلور معيارًا رشيدًا يمكن الرّجوع إليه في مواجهة أزمات الحاضر والمستقبل. ويعتبر الباحثون في الأزمات الدّوليّة أنّه في إطار مواجهة الأزمات وإدارتها، لا سبيل أفضل من منهج القياس التّاريخي الّذي يتّخذ التّجربة التّاريخيّة مصدرًا رئيسًا لدراستها وتحليلها مع التّأكيد على أهمّيّة تجنّب اللّبس، بين القياس التّاريخي الصّحيح الّذي يأخذ في حسبانه المتغيّرات الرّاهنة، وذاك الخاطئ الّذي يتجاهلها. هنا لا بدّ من الإشارة أيضًا أنه ليس للتّاريخ قواعد ثابتة تصلح للحالات كافّة وإنّما يجوز القياس على الحالات المشابهة الّتي تتيح توقّع بعض النّتائج المحتملة لتصرّفات معيّنة، في مواقف مماثلة، وقابلة للمقارنة، بحيث يمكن الاستفادة من الخبرات السّابقة في حلّ المشاكل الرّاهنة، شريطة معرفة الملائم منها.

في هذا الإطار يعتمد القياس التّاريخي على دور الحسّ التّاريخي الصّـــادق في تقرير ما إذا كانت التّجربة او الحالة قابلة للقياس أو لا، ويتوقّف ذلك على قدرة التّمييز بين المتغيّرات المؤثّرة في جوهر الحقيقة التّاريخيّة من تلك الّتي لم تحقّق التّأثير المطلوب.

وانطلاقًا من اعتبار أنّ إدارة الأزمات عمليّة لا تقتصر على التّعامل مع الأزمة لحظة حدوثها، وإنّما هي نشاط مستمرّ يسبقها التّمهيد لمواجهتها، ويليها استخلاص دروسها، فمن المفيد دراسة نمط إدارة الأزمات في الولايات المتّحدة الأميركيّة من النّاحيتين النّظرية والعمليّة (بعض التّجارب السّابقة) والتّوقف عندها، للانطلاق بعدها إلى رصد أسلوب الإدارة الأميركيّة خلال أزمة الأسلحة الكيميائيّة في سوريا. فما هو سلوك الولايات المتّحدة الأميركيّة أثناء إدارة الأزمات الدّوليّة؟ هذا ما سنتوقّف عند توضيحه في هذا المبحث، مع عرضٍ مختصرٍ لنموذج السّلوك الأميركي في إدارة الأزمة العراقيّة.

المطلب الأوّل: السّلوك الأميركي في إدارة الأزمات الدّوليّة:

ممّا لا شكّ فيه أن المهمّة الرّئيسيّة الّتي تسعى الولايات المتّحدة الأميركيّة إلى تنفيذها بإتقان وتسخّر كلّ العوامل المحلّيّة والإقليميّة والدّوليّة في خدمتها هي حماية أمنها القوميّ حتى لو تطلّب الأمر خلق الأزمات في الدّول الأخرى، إذ أنّ الوقائع التّاريخيّة تشير إلى أنّ منطق السّيطرة هو القاعدة الأساسيّة التي تقوم عليها العقيدة الأميركيّة. ومع بروز الولايات المتّحدة كأقوى دولة في العالم، أخذت القيادة الأميركيّة بتوسيع نفوذها ومحاولة السّيطرة على العالم متذرّعة بأنّها تأخذ على عاتقها الضّلوع بثلاث مهمّات مركزيّة[1]:

أ- الذّريعة الأولى: تدّعى الولايات المتّحدة الأميركيّة أنّها تقوم بإدارة علاقات القوى المركزيّة في العالم، في ظلّ تغيّر الموازين الجيوبوليتكيّة. وهي بذلك تتحمّل عبء توجيه هذه العلاقات وتشكيلها في سبيل تقوية التّطلعات القوميّة لتمكين نشوء نظام عالميّ أكثر تعاونًا، بحسب ادّعائها.

ب- الذّريعة الثّانية: تدّعي الولايات المتّحدة الأميركيّة بأنّها تسعى من خلال استراتيجيّاتها وسياساتها الدّوليّة إلى احتواء النّزاعات أو إنهائها، والحؤول دون الإرهاب، والحدّ من انتشار أسلحة الدّمار الشّامل، وتعزيز حفظ السّلام الجماعي في المناطق الّتي مزقتها الحروب الأهليّة، بحيث تتمكّن من تحقيق تراجع نسبي في العنف العالميّ بدلًا من أن يستمر بالانتشار.

وتعود "نظرية الاحتواء" إلى العام ١٩٤٧، وقد وضعها المؤرّخ والدّبلوماسي الأمريكي "جورج كينان George F. Kennan" في عهد الرّئيس الأميركيّ هاري ترومانHarry S. Truman إبّان الحرب الباردة، وهي سياسة تقوم على استقطاب دول العالم حرصًا على عدم وقوعها في النّفوذ الرّوسي آنذاك، وتصنف بالتّالي وفق ذلك الفهم بوصفها سياسة دفاعيّة بخلاف سياسة ايزنهاور في ملء فراغ الشّرق الأوسط ذات النّزعة الهجوميّة الهادفة لبسط السّيطرة على مناطق النّفوذ الاستعماريّ الأوروبّيّ في أفريقيا وآسيا حمايةً للمصالح الامبرياليّة. كان الظّهور الأوّل لاستراتيجيّة الاحتواء (Containment strategy) لدى مذهب المدرسة الواقعيّة في السّياسة

[1] نصير مطر الزبيدي، **إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية**، مرجع سابق، ص ١٥٢ و١٥٣.

الخارجيّة الأميركيّة عبر الممثّل الأبرز لهذا الاتّجاه وهو "هنري كيسنجر Henry Kissinger". وقد خدمت هذه الاستراتيجيّة أمريكا لأبعد حد إذ أنها أوجدت كل ما من شأنه تقليل أخطار الخصم الافتراضيّ، والقضاء على مسبّبات أخطاره والنهوض بتكتيكات فنّيّة للتّعامل مع الخصم والتّصدي لمؤامراته واستيعابه وترويضه[١].

ج- الذّريعة الثّالثّة: التّعامل بفعاليّة أكبر مع تزايد انعدام المساواة الّذي لا يطاق في الشّروط الإنسانيّة، والتّوافق مع الواقع الجديد "للضّمير العالمي" النّاشئ والحضّ على ردّ مشترك على التّهديدات البيئيّة والأيكولوجية الجديدة لخير البشريّة[٢] .

ولعلّ هذه الذّرائع كانت الخيوط الظّاهرة لحبكة "الإدارة بالأزمة" الّتي لطالما استخدمتها الولايات المتّحدة في عمليّة إدارتها الأزمات الدّوليّة. ولعلّ غزو العراق، وقبله الحرب على أفغانستان، ما هما إلّا نموذجان واضحان عن هذه الصّيغة المحكمة لإدارة الأزمات الدّوليّة بما يضمن المصالح القوميّة الأميركيّة، والّتي ترتكز على صناعة الأزمات والتّدخّل لحلّها بما يتناسب والسّياسة الأميركيّة. وفي هذا السّياق، قد اعتمد الاحتلال الأميركي للعراق على حملة دعائيّة ضخمة وذرائع مضلِّلة للرّأي العام العالميّ لإخفاء الدّوافع الحقيقيّة الكامنة وراء غزو العراق، ومن ضمنها تعويض الولايات المتّحدة عن الخسائر الماديّة الفادحة في أزمتها ضدّ الإرهاب، إلى جانب تفعيل السّيطرة الأميركيّة في منطقة الشّرق الأوسط، وزرع قواعد مادّيّة ومعنويّة جديدة للنّفوذ الأميركي على السّاحة الدّوليّة.

في هذا الصّدد، يتحدّث الباحث نصير الزّبيدي في كتابه "إدارة الولايات المتّحدة الأميركيّة للأزمات الدّوليّة"[٣] ناقلًا عن المفكّر الاستراتيجيّ الأميركيّ زبيغنيو بريجينسكيZbingiew Brzezinski تأكيده أنّه وفق مفهوم الإدارة الأميركيّة فإنّ الإطاحة بنظام صدّام حسين ونزع أسلحة الدّمار الشّامل العراقية كانا قراران استراتيجيّان

---

[١] ياسر سليمان، "**نظريّة الاحتواء بين النّجاح والفشل**"، منشور في موقع القدس العربي الإلكتروني بتاريخ ١٩ حزيران ٢٠١٧. http://www.alquds.co.uk/?p=739667، تاريخ الزّيارة: ٥ شرين الثّاني ٢٠١٧.

[٢] زبيغنيو بريجنسكي، **الفرصة السانحة**، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٩ وما بعدها.

[٣] نصير مطر الزبيدي، **إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية**، مرجع سابق، ص ١٥٣.

لا مناص من تحقيقهما وغير قابلين للمساومة على مساندة التّوازنات الدّوليّة، على اعتبار أنّهما قراران يدخلان في صـــمّيم متطلّبات الأمن القوميّ للولايات المتّحدة الأميركيّة ويحتلّان درجة الأهمّيّة القصـــوى في ســـلّم الأولويّات. كما يلفت بريجينسـكي إلى وجود مصـالح إسـتراتيجيّة أخرى متعلّقة بثروات العراق النّفطيّة كانت وراء الإطاحة بنظام صـدّام حسـين تكمن في تحييده كقوّة محتملة للوقوف بوجه إسـرائيل، علمًا أنّ هذا القرار أتى ضـمن سـياسـة جديدة تبنّتها الإدارة الأميركيّة في أعقاب أحداث الحادي عشـر من أيلول، وهي سـياسـة الدّفاع الوقائيّ preventive Defense الّتي تتلخّص في أنّ الولايات المتّحدة لا يمكنها المجازفة بالتّعايش مع الأنظمة أو المنظّمات الّتي يمكن أن تشكّل خطرًا مباشرًا على أمنها القوميّ، مثل نظام صدّام حسين.

بنـاءً على مـا تقدّم، فإن نموذج "الإدارة بـالأزمـة" الّذي تعتمده الولايـات المتّحدة الأميركيّة في أغلب قراراتها الاستراتيجيّة لإداراة الأزمات في الشّرق الأوسط هو أسلوب ينطلق من افتعال أزمة بهدف تغيير طبيعة العلاقة القائمة مع أحد الأطراف (المســـتهدفة من هذه الأزمة)، وتوجيه دفّة الأمور لصـــالحها كمصـــطنعة للأزمة. وتتعدّد الأسباب الحقيقيّة الكامنة وراء افتعال الأزمة، وسواء أكان الهدف النّمو والتّوسع، أو تحقيق المزيد من الاستقرار، أو للتّمويه والتّضليل عن مشاكل قائمة، فإنّ السّبب الحقيقي يبقى المحرّك الأساس والدّافع الرّئيس للسّـلوك الأميركي في إدارتها للأزمة، ويكون هذا الخيار لافتعال الأزمة هو الخيار الأصـلح كأحد سـبل إدارة الأزمة الحقيقيّة في ظلّ مجموعة الظّروف الرّاهنة.

إنّ إدارة الأزمات السّياسيّة والعسكريّة ذات الصّبغة الوطنيّة في الولايات المتّحدة تتطلّب قرارًا على المستوى الوطنيّ حيث يتم تداولها على مستوى الوزارات السّياديّة والمؤسّسات الكبرى، وبعض أجهزة الدّولة المعنيّة[1]، وهي:

- **البيت الأبيض:** من خلال مستشار الرّئيس للأمن القوميّ، وطاقم متابعة خاصّ بمكتب رئيس الولايات المتّحدة.

[1] مهدي بن عبد العتيبي، **إدارة الأزمات والتفاوض في القرن ٢١**، دار المعرفة، الرياض، ٢٠٠٤، ص ٢٣١ و٢٣٢.

- **وزارة الدّفاع:** من خلال مراكزها المتخصصّة كمركز القيادة المركزيّ الوطنيّ، ومركز الاستخبارات الوطنيّ.
- **وزارة الخارجيّة:** من خلال مركز إدارة الأزمات بالوزارة.
- **مكتب التّحقيقات الفدراليّ:** من خلال مركز إدارة الأزمات.
- **وكالة الاستخبارات المركزيّة: C.I.A** من خلال مركز إدارة الأزمات.
- بالإضافة إلى أيّ مراكز أخرى قد تحتاجها وفقًا لطبيعة وأبعاد الأزمات.

علمًا أنّ المؤسّسات الرّئيسيّة المسؤولة عن عمليّة صنع القرار في السّياسة الأميركيّة هي:

١- المؤسّسة التّشريعيّة وهي مؤسّسة الكونجرس
٢- المؤسّسة التّنفيذيّة وهي مؤسّسة الرّئاسة
٣- المؤسّسات القضائيّة وهي المحكمة الفيدراليّة العليا
٤- بالإضافة إلى دور الأحزاب السّياسيّة

وفي هذا الإطار، تمارس هذه المؤسّسات سلطاتها باعتبارها وحدات رئيسيّة وليست فرعيّة، وتكتسب هذه السّلطة من وضعها الدّستوري أو السّلطوي أو التّخصّصي الذي يمنحها نوعًا من الاستقلال في تكوينها، وتكون الأدوار السياسيّة الّتي تنتظم لتشكيل وصياغة القرار السّياسيّ، نتاجًا وحصيلةً لتداخل أداء هذه المؤسّسات الدّستوريّة إزاء القضيّة المطروحة[١]. ويتوقّف تحديد صاحب اليد العليا في اتّخاذ قرارات السّياسة الخارجيّة، على عدّة اعتبارات منها[٢]:

- الحزب المسيطر: إذ إنّ سيطرة الحزب الحاكم على الكونجرس تسهّل تصديقه على القرارات.

---

[١] عصام عبد الشافي، **السّياسة الأمريكيّة والثّورة المصرية**، ط ١، دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٤، ص ١٥.

[٢] مصطفي خليل نانيس، **الرّئاسة كمؤسّسة لصنع السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة**، منشور في مجلّة السّياسة الدّوليّة الصّادرة عن مؤسّسة الأهرام، القاهرة، عدد 127، يناير ١٩٩٧، ص ٨٢ و٨٣.

- شخصيّة الرّئيس فعندما تكون شخصّية الرّئيس ضعيفة مـن النّاحية السّياسيّة، يصعب عليه جذب تأييد الكونجرس.
- المناخ السّـياســي العام، إذ أنّه عندما يشــعر الجميع أن أمريكا تواجه تحدّيات مصـيريّة، يكون للرّئيس الكلمة العليا.

المطلب الثّاني: النّظريّات الأميركيّة الجديدة في إدارة الأزمات:

ازدهر في المرحلة السّياسيّة الجديدة بعد حلول نظام القطب الواحد نموذج إدارة المحافظون الجدد، خاصّة في عصر بوش الابن بعد إدخالها ضمن المؤسّسات الرّسميّة الأميركيّة. وقد قامت الإدارة الأميركيّة بتطبيق هذا النّموذج فعليًّا في إدارة الأزمات الدّوليّة في العراق وأفغانستان ومعظم بلدان الشّرق الأوسط وأوروبّا الشّرقيّة والدّول الّتي كانت ضمن الاتّحاد السّوفياتي السّابق. وتكمن اشكاليّة النّخبة الفكريّة والسّياسيّة الأميركيّة التي ضلعت في تنفيذ هذا النّموذج في مسألة ضبط النّظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتّحاد السّوفياتي والمنظومة الاشتراكيّة، إذ انقسمت هذه النّخبة إلى فريقين[1]:

- فريق توقّع نهاية أهمّ الأزمات الدّوليّة وخاصة تلك التي تصنّف في إطار الحرب الباردة.
- وفريق ثاني توقّع بداية عصر جديد تسود فيه المنافسة الاقتصاديّة بين الدّول، معتبرًا أنّ انتصار اللّيبراليّة على الشّيوعيّة يعني نهاية الصّراعات والتّناقضات.

وقد حكمت المؤسّسات الأميركيّة مجموعة من المبادئ والثّوابت التي دأبت الولايات المتّحدة الأميركيّة على اعتمادها كمرتكزات أساسيّة تنطلق منها في علاقاتها الدّوليّة وسياستها الخارجيّة المعتمدة، مبقيةً على اعتماد منطق السّيطرة باعتباره الأساس الذي تقوم عليه العقيدة الأميركيّة التّاريخيّة. وفي هذا الصّدد، يشير الأستاذ في جامعة هارفارد والكاتب في مجلّة "نيو ريبابليكNew Republic " "ستانلي هوفمان Stanley" Hoffmann إلى أنّ مراكز القوّة في أميركا تدعو إلى استعمال القوّة ضدّ من لا يوافق العقيدة الأساسيّة والأمنيّة للولايات المتّحدة الأميركيّة. وفي حين تعدّدت مرتكزات سياسة أميركا الخارجيّة، إلّا أنه هناك ثوابت لعبت دورًا أكثر فاعليّة من غيرها مثل إسرائيل ومكانتها في عقيدة هؤلاء المحافظين، إضافة إلى دور الشّركات المتعدّدة الجنسيّات، ولا سيّما النّفط الذي كان محطّ أنظارهم، والّذي لطالما نظروا له في رؤيتهم

[1] كمال حمّاد، **إدارة الأزمات الدّولية: من الأزمة الكوبيّة إلى الأزمة الجورجيّة**، مرجع سابق، ص ٥١ و٥٢.

الخارجيّة للنّفوذ والسّيطرة؛ ناهيك عن دور المجتمع الصّناعي العسكريّ في تحقيق الاستراتيجيّات خارج الحدود.

انطلاقًا من هذه المرتكزات، وبعد امتلاك أميركا مقوّمات القوّة وسيطرتها على مصادرها، تجرّأ رموز الإدارة الأميركيّة السّابقة على الاستخفاف بالنظام الرّسمي الدّولي، فقاموا بالعديد من الانتهاكات للشّرعيّة الدّوليّة، وكان ذلك من خلال عدّة حروب مثل غزو واحتلال أفغانستان والعراق، ومحاولة قولبة العالم ضمن مشروعهم الكوني (القرن الأميركيّ الجديد)، والذي بناه وروّج له اليمين المتشدّد في أميركا.

بدأت قولبة المرتكزات الأميركيّة العمليّة في عهد المحافظين الجدد، عندما نشر البيت الأبيض وثيقة "إستراتيجيّة الأمن القومي للولايات المتحدّة" في نهاية سنة 2002. تقوم هذه الاستراتيجيّة على ثلاثة مبادئ رئيسيّة وهي: الحروب الاستباقيّة، تغيير أنظمة الحكم بالقوّة، وإدامة التفوّق العسكريّ الأميركي. وقد تنبّأت هذه الوثيقة ببداية عهدٍ جديد لتغيير ديناميكية السّياسة الأميركيّة وانتهاج إستراتيجية الاقتراب العسكريّ المباشر واستخدام القوة الصّلبة، والهيمنة على مصادر الطّاقة وفتح أسواق جديدة، وتغيير الأنظمة السّياسيّة بالقوّة للدّول التي لم تلتحق بعد بالنّظام الرأسمالي العالمي ليتم بناء هياكل سياسيّة مرتبطة بشكل مباشر بالولايات المتحدة باعتبارها مركز النّظام الرّأسمالي الدّولي. نتج عن انتهاج هذه الاستراتيجيّة العديد من السّلبيّات تتلخّص بالانهيار الاقتصادي والفشل السّياسي والعسكريّ، إذ أنّها غزت العالم بالحروب والصّراعات والنّزاعات.[1] (بتصرّف)

[1] أحمد فايز صالح، **دور المحافظين الجدد في السّياسة الخارجيّة الأميركيّة**، باحث للدّراسات، ٢٠١١، ص ٥٥ و٥٦.

المطلب الثّالث: أزمة الخليج الثّانية كنموذج للإدارة الأميركيّة للأزمات:

عقب فشل المفاوضات السّياسيّة في جدّة بين العراق والكويت التي كانت برعاية السّعوديّة (يومي ٣١ تموز – ١ آب ١٩٩٠)، اطلق العراق شـــرارة أزمة الخليج الثّانية عبر دخول قوّاته إلى الكويت في 2آب ١٩٩٠[١]. ومنذ ذلك التّاريخ، حملت الولايات المتّحدة الأميركيّة على عاتقها مسؤوليّة إدارة الأزمة مع العراق، فاستخدمت كل إمكانيّاتها السّياسـيّة والعسـكريّة ضـدّ العراق نظرًا لمصـالحها الحيويّة في منطقة الخليج العربي، وقادت تحالفًا دوليًّا أخرج القوّات العراقيّة من الكويت في نهاية شـباط ١٩٩١. واسـتمرّت أميركا في إدارتها للأزمة حتّى عشيّة الحرب على العراق عام ٢٠٠٣.

وقد كشف أسلوب إدارة الولايات المتّحدة لأزمة حرب الخليج الثّانية مدى أهمّيّة مراكز إدارة الأزمات والتّفاوض في نجاح الإدارة الأميركيّة في إدارتها للأزمات الدّوليّة، ما أكّد الحاجة الماسّـــة لاعتناق مثل هذه العقيدة في إدارة الأزمة عربيًّا حتّى تتمكّن من مواكبة التّطورات المتلاحقة في العالم الّتي تسـتلزم مركزًا متخصـصًّـا، له القدرة على جمع وتحليل المعلومات واستشراف الأزمات على اختلاف أنواعها[٢].

وفيما يلي عناصر إدارة الأزمة وفق الإدارة الأميركيّة:

١- **دور مراكز المعلومات:** يشـير الباحث نصـير الزّبيدي إلى أهمّيّة دور المعلومات في الإدارة الأميركيّة لأزمة الخليج الثّانية، مقسّمًا تأثير فعاليّتها على ثلاثة مراحل[٣]:

- قبل بدء الأزمة: قامت مراكز الأزمات في الولايات المتّحدّة الأميركيّة بجمع وتحليل بيانات الرّئيس العراقي حينها صدّام حسين في مختلف المناسبات. وتقول الدّراسات أنّ مراكز جمع المعلومات رصـدت في تصـريحات حسـين معلوماتٍ تضـرُّ بالمصـالح الغربيّة في المنطقة،

---

[١] بيار سالينجر، اريك لوران، **حرب الخليج الملف السري: الترجمة الكاملة**. الناشر اوليفييه اوربان، باريس، ١٩٩١، ص٩٣ وما بعدها.

[٢] إبراهيم أبو خزام. **العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين**. طرابلس، مكتبة طرابلس العلميّة العالمية، ١٩٩٨، ص ٦٠.

[٣] نصير مطر الزبيدي، **إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية**، مرجع سابق، ص ٦١.

فبدأت في تركيز الحصـــول على المعلومات العســـكريّة عن العراق. تمثّلت هذه المعلومات بطلب الرّئيس العراقي بالتّدخل في الاســـتثمارات البترولیّة، ومحاولة الهيمنة على أســـعار منظّمة الأقطار المصـــدّرة للنّفط (أوبك)، اضـــافةً إلى إعلانه بأنّ العراق يســـتطيع أن يدمّر نصف الكيان الصّهيوني إذا اعتدى عليه.

- أثناء الأزمة: قامت أجهزة جمع المعلومات الأميركيّة بالتّنسيق مع أجهزة الاستخبارات بشنّ حرب نفسيّة ودبلوماسيّة ناجحة، مكّنت قوى التّحالف من حصر المدّ العراقي تجاه السّعوديّة، لحين حشد قوّات التّحالف لمعدّاتها وقوّاتها المنتظر قيامها بعمليّة عسكريّة تستهدف إخراج القوّات العراقيّة من الكويت، وتدمير الآلة العســـكريّة العراقيّة، بما يمكّن من عدم تكرار مثل هذه الأعمال مستقبلًا في هذه المنطقة الحسّاسة من العالم، الّتي تحمل في جوفها عصب اقتصـــاد الدّول الكبرى، وهو النّفط، ومكّنت المعلومات الوثيقة والمؤكّدة من القصـــف الدّقيق لقوّات التّحالف للأهداف العراقيّة المدنيّة والعسكريّة، ممّا مكّنها من احتلال العراق في نهاية الأزمة.
- بعد الأزمة: اســـتمرّت أجهزة جمع المعلومات في تأكيد معلوماتها من الأقمار الصّـــناعيّة، بالاضـــافة إلى عمل الأفراد المدّربين داخل الدّول الّتي جمعت معلومات حول الأنشـــطة المختلفة للجماعات المتصارعة داخل العراق، بما يمكّنها من استمرار إجبار العراق على عدم استخدام كلّ باقي قواه العسكريّة في تأمين نظام الحكم في الدّولة.

٢- **دور أجهزة التّخطيط:** برز دور هذه الأجهزة من خلال التّوقّع المســـبق للاحتمالات ومن ثمّ تجهيز البدائل الّتي سبقت اتّخاذ قرار الأزمة بشأنها، ما سهّل على متّخذي القرار السّياسي العمل وإدارة الأزمة بنجاح.

٣- **دور أجهزة الاتصال:** لعبت أجهزة الاتّصال المختلفة على كافّة المستويات دورًا هامًّا في نجاح إدارة الأزمة، وذلك من خلال اســـتخدام الأجهزة ذات التّقنيّة العالية الّتي مكّنت صـــنّاع القرار من إدارة الأزمة بنجاح خلال مراحلها المختلفة وفي التّوقيتات المناسب.

وفي المرحلة التّالية، بعد نجاح الولايات المتّحدة في إدارة الأزمة تجاه العراق توجّهت أميركا نحو عزل العراق إقليميًّا ودوليًّا وإضعافه إلى أقصى درجة بغية الوصول الى احتلاله كهدفٍ إستراتيجيٍّ[1].

وقد نجحت الإدارة الأميركيّة في ذلك من خلال ربط العراق بالتّنظيمات الإرهابيّة (كتنظيم القاعدة)، وتعبئة الرّأي العام الأميركيّ والرّأي العام العالميّ بزعم امتلاك العراق أسلحة الدّمار الشّامل[2]، إلى أن احتلّت العراق مستندةً إلى تطوّر مفهوم التّدخّل العسكريّ الإنسانيّ، الّذي يشير إليه تقرير اللّجنة الدّوليّة للتّدخل وسيادة الدّولة (الصّادر عن الأمم المتحدة في آب ٢٠٠١) ويبيح إمكانيّة تدخّل مجلس الأمن لحماية التّجاوزات ضدّ حقوق الإنسان.

فعلى الرّغم من أنّ نائب الرّئيس الأميركي السّابق "ديك تشيني Dick Cheney"، ووزير الدّفاع السّابق "دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld"، كانا يصفان الأمم المتّحدة بأنّها تقدّم "حماية زائفة"، إلّا أنّهم لجؤوا إليها بعد غزو العراق لشرعنة تواجدهم، وإصدار منظومة تشريعات تجيز احتلال العراق ومنحهم الوصاية الشّاملة، وتعتمد على مرتكزات الإسناد التّقليدية من الاتّحاد الأوروبّي والدّعم العسكريّ من النّاتو في العراق، ناهيك عن الاستخدام غير المباشر لدولٍ إقليميّة تتقاطع معها في استهداف وإنهاء الدّور العربيّ.

---

[1] يحيى زلوم عبد الحي، **حروب البترول الصليبيّة والقرن الأمريكي الجديد**، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر، بيروت، 2005، ص ٥١.

[2] نصير مطر الزبيدي، **إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية**، الطّبعة الأولى، مرجع سابق، ص ١٩١ وما بعدها.

الفصل الأوّل: إدارة أزمة الأسلحة الكيميائيّة في سوريا

المبحث الأوّل: الهجمات الكيميائيّة في سوريا.. نشأة وتطوّر الأزمة دوليًّا

المبحث الثّاني: الإدارة الأميركيّة لأزمة الأسلحة الكيميائيّة في سوريا

مقدّمة:

تعدّ الأسلحة الكيميائية في عصرنا الرّاهن، إلى جانب الأسلحة النّوويّة والبيولوجيّة، واحدة من ضمن قائمة الأسلحة الأكثر خطورة (أسلحة الدّمار الشّامل) وأكثرها تهديدًا للأمن والسّلم الدّوليّين لما لها من آثارٍ مدمّرةٍ وفتّاكةٍ واسعة النّطاق. ولا تنحصر خطورة السّلاح الكيميائيّ قانونيًّا بإمكانيّة استخدامه، وإنّما يعدّ انتاجه وتخزينه وامتلاكه وتدميره أمورًا محظورة وفق القانون الدّولي.

فيما يتعلّق بالأحداث السّوريّة، طفت أزمة السّلاح الكيميائيّ على السّطح منذ العام ٢٠١٣ حيث اتّهم تقرير للأمم المتّحدة الحكومة السّوريّة بتنفيذ خمس من أصل سبع هجماتٍ بالأسلحة الكيميائيّة جرى التّحقيق بها، وذلك على خلفيّة هجوم كيميائي مفترض طال مدينة الغوطة الشّرقيّة في ريف دمشق، إلّا أنّ الحكومة السّوريّة نفت هذه التّهمة واتّهمت الجماعات الارهابيّة بارتكابها.

ومع تطوّر الأحداث في سوريا واشتداد حدّة خطورة الوضع، أخذت أزمة الأسلحة الكيميائيّة تتراكم وتتطوّر حتّى نتج عنها تداعياتٍ خطيرةٍ مؤثّرةٍ في انحراف مسار الأزمة السّوريّة بشكلٍ عامٍ، بدأت بالتّهديد والوعيد ووصلت إلى التّنفيذ المبدئيّ ولم تنته بعد. ولعلّ أحد أخطر تداعيات أزمة الأسلحة الكيميائيّة برز في أعقاب الهجوم الكيميائيّ المفترض في خان شيخون في محافظة إدلب، وذلك من خلال اتّخاذ الإدارة الأميركيّة الحاليّة قرار قصف قاعدة الشّعيرات الجوّية، الّذي تدّعي واشنطن أنّ الطّائرات الّتي نفّذت هجوم خان شيخون انطلقت منه، كخطوةٍ تأديبيّةٍ على الاستخدام المزعوم للسّلاح الكيميائيّ من قبل النّظام السّوري.

في هذا الفصل سيتمّ التّطرق إلى تطوّر أزمة الأسلحة الكيميائيّة في سوريا وتطوّر ردود الأفعال حيالها بشكلٍ عام، وتطوّر المواقف الأميركيّة بشكلٍ خاصّ في سبيل رصد كيفيّة معالجة الإدارة الأميركيّة للأزمة، والتّوقّف عند المبادئ الرّئيسيّة التي ترتكز إليها أثناء المعالجة، وتحليل أبعاد الخطوات المأخوذة في سياق الإدارة الأزمويّة. في هذا الفصل، ستجري الاعتماد على المنهج الوصفيّ والتّحليلي، كما سيتمّ اعتماد وسيلة المقابلة الشّخصيّة مع الخبير الاستراتيجيّ عمر معربوني لتحليل أبعاد الأزمات والتّنبّؤ بمستقبلها.

المبحث الاول: تطوّر أزمة الأسلحة الكيميائيّة في سوريا:

المطلب الأوّل: تطوّر الأزمة: مسلسل الأحداث ومواقف المنظّمات الدّوليّة:

فيما يلي أبرز الأحداث ذات الصّلة باستخدام الأسلحة الكيمائيّة في سوريا:

١- اعتراف سوري في تموز ٢٠١٢:

اعترف النّظام السّوري بامتلاكه للأسلحة الكيميائية على لسان المتحدث باسم وزارة خارجية النظام في تلك الأثناء "جهاد مقدسي". وأكد أن النظام لن يستخدم أي سلاح كيميائي أو جرثومي إلا في حال تعرضه لاعتداء خارجي. وقد حمل تصريح الخارجيّة السّوريّة تهديدًا صريحًا بإمكانيّة استخدام هذا السلاح[١].

٢- هجوم خان العسل في١٩آذار ٢٠١٣:

- **الخسائر:** وقوع هجوم بالغاز في بلدة خان العسل في سوريا أسفر عن سقوط ٢٦ شخصًا، بينهم ما يزيد عن عشرات الجنود[٢].
- **تبادل الاتّهامات** ما بين الحكومة السورية والمعارضة حول جهة تنفيذ الهجوم.
- **تقرير الأمم المتّحدة:** أفاد تحقيق أممي لاحق عن استخدام غاز الأعصاب "سارين" في الهجوم، دون أن تُحدد مُنفّذ الهجوم.

---

[١] عمر الخطيب، **"الكيماوي على سوريا... كيف أصبح ردّ الفعل الأميركي كارثيًّا"**، مقال نشور في موقع أورينت نيوز بتارخ ٢٤ آب ٢٠١٥، http://orient-news.net/ar/news_show/90046/0/، تاريخ الزّيارة ١٥ تشرين الأوّل ٢٠١٧.

[٢] الكاتب غير محدّد، **"خان العسل.. مدينة الكيماوي والدّماء والاتّهامات"**، منشور في ميدل إيست أولاين بتاريخ ٢٨ تموز ٢٠١٣. http://middle-east-online.com/?id=159510 ، تاريخ الزّيارة ١٥ تشرين الثّاني ٢٠١٧.

٣- **هجوم ريف دمشق في٢١ آب ٢٠١٣:**

- **الخسائر:** وقوع مئات القتلى جرّاء حالات الاختناق باستهداف كيميائي لمنطقة الغوطة[١]، وهي منطقة في العاصمة السّوريّة دمشق يسيطر عليها المعارضة.
- **تبادل الاتّهامات:** النّظام يتّهم المعارضة والمجموعات الإرهابيّة، والمعارضة تتّهم النّظام السّوري بالمجزرة. من جهة ثانية اتّهمت كل من واشنطن ولندن وباريس الجيش السّوري بشنّ الهجمات المزعومة على منطقة الغوطة، بينما نفى الاتّحاد الرّوسي أن يكون هناك أي علاقة للحكومة السّوريّة بالهجمات الكيميائيّة معربًا عن اعتقاده بأنّ المجموعات الإرهابيّة هي من تقوم بهذه المجازر لتأليب الرأي العام ضد الحكومة السّوريّة.
- **مواقف المنظّمات الدوليّة:**

فيما يلي أبرز مواقف المنظّمات الدّوليّة حيال أحداث ريف دمشق المزعومة:[٢]

- **منظّمة الأمم المتحدة:** أحاط الأمين العام بان كي مون Ban ki-moon الأعضاء الدّائمين بمجلس الأمن بما أنجزه فريق التّفتيش الدّولي عن السّلاح الكيميائي بريف دمشق، وقالت مسؤولة الفريق نسيركي أنّ فريقها أنهى جمع الأدلّة المطلوبة. وقد صرّح مُحقّقو الأمم المتّحدة فيما بعد بأنّ صواريخ أرض-أرض مُحمّلة بالسّارين أُطلِقت على مناطق المدنيين وهُم نيام.
- **منظمة حظر الأسلحة الكيميائيّة:** أعربت منظّمة حظر الأسلحة الكيميائيّة في لاهاي عن أنّها قد تستلم من الخبراء الأمميّين عيّنات من دم وبول ضحايا الهجوم الكيميائي بالإضافة إلى عيّنات من التربة بريف

---

[١] الكاتب غير محدّد، "**أبرز محطّات الهجمات بالأسلحة الكيميائيّة في الأزمة السّوريّة**"، منشور في موقع النّهار الالّكتروني بتاريخ ٤ نيسان ٢٠١٧، https://www.annahar.com/article/564911، تاريخ الزّيارة ١٥ تشرين الثّاني ٢٠١٧.

[٢] الكاتب غير محدّد، "**تطوّرات المواقف الدّوليّة من الأزمة السّوريّة**"، منشور في موقع الجزيرة نت بتاريخ ٣١ آب ٢٠١٣، http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews، تاريخ الزّيارة ١٥ تشرين الثّاني ٢٠١٧.

دمشق للكشف عليها في مختبرات اوروبيّة مختلفة. على أن يتمّ تقديم تقرير المنظّمة بالنّتائج بعد عدّة أيام من إجراء الفحوصات.

- **منظّمة حلف الناتو:** أعرب الأمين العام لحلف الناتو أندرس راسموسن عن قناعته بأن النّظام السّوري هو من قام بالقصف الكيميائي. ولكنّه أكّد في المقابل أنّ النّاتو ليس لديه خطّة لتوجيه ضربة عسكريّة ضدّ سوريا، لأن الإقدام على مثل هذه الخطوة يتطلب موافقة ٢٨ دولة عضو بالحلف.

٤- <u>اتّهام جديد للنّظام في ١٠ أيلول ٢٠١٤:</u>

أكّد محقّقو منظّمة حظر الأسلحة الكيميائيّة أنّه قد تمّ استخدام غاز الكلور بشكل ممنهج ومتكرّر في قرية كفر زيتا في محافظة حماه، والتّمانعة وتلمنس في إدلب، وجميعها قرى معارضة، من دون أن تأتي على ذكر الجهة التي استخدمتها. وكما سبق ذكره، فإنّ منظّمة حظر الأسلحة الكيميائيّة كانت قد اعترفت بأنّه لم يعد لدى الجيش السّوري أي مخزون من هذا السّلاح. وعلى الرّغم من ذلك اتّهمت لجنة تحقيق تابعة للأمم المتّحدة السّلطات السّوريّة باستخدام الأسلحة الكيميائيّة "الكلور" ثماني مرّات في غرب سوريا، ولم تقدّم اي دليل على هذا الاتّهام. من جهته، نفى المندوب الدّائم للاتّحاد الرّوسي في الأمم المتّحدة آنذاك فيتالي تشوركين أي علاقة للحكومة السّوريّة بهذه الهجمات، معربًا عن اعتقاده أنّ المجموعات الارهابيّة هي من ارتكبتها بتأليب الرأي العام ضد السّلطة الشّرعيّة في دمشق. وطالب الأمم المتّحدة بتقديم الأدلّة على اتّهماها.[١]

٥- <u>أحداث خان شيخون في ٤ نيسان ٢٠١٧:</u>

- **الخسائر:** أشارت مصادر إعلاميّة إلى أن بلدة خان شيخون بمحافظة إدلب شمالي غرب سوريا تعرّضت لهجوم بالأسلحة الكيميائيّة قُتِل على إثرها ما لا يقل عن ٧٢ قتيلًا، بينهم ٢٠ طفلًا و١٧ امرأة، وأُصيب عشرات آخرين.[٢]

---

[١] الكاتب غير محدّد: **"أبرز محطّات الهجمات بالأسلحة الكيميائيّة في الأزمة السّوريّة"**، مرجع سابق.

[٢] الكاتب غير محدّدد، المرجع أعلاه.

- **تبادل الاتّهامات** بين الحكومة والمجموعات المســـلّحة حول الجهة المنفّذة للهجوم المفترَض. فمن جهته نفى الجيش السوري "نفيًا قاطعًا" استخدام اي أسلحة كيمائيّة أو سامّة في مدينة خان شيخون، مؤكّدًا أنّه "لم ولن يستخدم السّلاح الكيمياي في أي مكان أو زمان لا سابقًا ولا مستقبلًا"، معتبرًا أنّ "المجموعات الارهابيّة ومن يقف خلفها هي من تتحمل مسؤوليّة استخدام المواد الكيميائيّة والسّامّة والاستهتار بحياة المواطنين الأبرياء لتحقيق أهدافها وأجنداتها الدّنيئة". كما أكّدت وزارة الدفاع الروسية أن طائراتها "لم تشن أيّ غارة في منطقة بلدة خان شيخون".

ومن جهة أخرى، حمّلت كلّ من أميركا وفرنسا وبريطانيا والاتّحاد الأوروبي السّلطات السّورية المسؤولية عن الهجوم الكيميائي، بينما نفت الحكومة السّوريّة مسؤوليّتها عن الأحداث.

- **مواقف المنظّمات الدّوليّة:**

- **منظّمة الأمم المتّحدة:** أعلنت لجنة في الامم المتحدة أنّها فتحت تحقيقًا يتعلّق بهجوم "كيميائي" وقع في مدينة خان شيخون في محافظة إدلب شمال غرب، مؤكّدةً أنّها تسعى إلى "تحديد واضح للمسؤوليات" و"محاسبة" مرتكبي الهجوم الكيميائي.
- **منظّمة حظر الأسلحة الكيميائيّة:** عبّرت المنظّمة عن "قلقها الشّديد" إثر الهجوم المفترض على منطقة خان شيخون، مؤكّدةً أنّها "تجمع وتحلّل معلومات من كل المصادر المتوافرة".

٦- <u>أميركا تقصف مطار الشّعيرات في ٧ نيسان ٢٠١٧</u>:

في أعقاب أحداث خان شيخون ارتفعت حدّة اللّهجة السّياسيّة والتّهديدات الإعلاميّة من محور الخصوم بقيادة الولايات المتّحدة الأميركيّة لمعاقبة النّظام السّوري متّهمةً إياه بارتكاب الهجوم اللكيميائي المفترض على منطقة خان شـــيخون في محافظة إدلب. ونفّذت إدارة ترامب تهديداتها بتوجيه ضـــربة إلى مطار الشّعيرات الذي قالت أنّه انطلقت منه الطائرات التي نفّذت ضربة خان شيخون، وذلك بتاريخ ٧ نيسان

٢٠١٧. واستهدفت الضربة بحوالي ٦٠ صاروخ توماهوك، طائرات وحظائر طائرات محصّنة ومناطق لتخزين الوقود والإمدادت اللّوجيستية ومخازن للذّخيرة وأنظمة دفاع جوي وأجهزة رادار، حسب البنتاغون[١].

٧- **<u>هيومان رايتس ووتش Human Rights Watc تتّهم النّظام السّوري بهجمات كيميائيّة بين كانون الأوّل ٢٠١٦ ونيسان ٢٠١٧:</u>**

دعت هيومان رايتس ووتش في تقرير لها مجلس الأمن إلى اتّخاذ قرار يدعو جميع أطراف النّزاع السّوري إلى التّعاون الكامل مع محققّي منظّمة حظر الأسلحة الكيميائيّة، منوّهة بضرورة التّماشي مع تعهّدات مجلس الأمن بفرض عقوبات تحت الفصل السّابع من ميثاق الأمم لمتّحدة في حال الاستمرار باستخدام الأسلحة الكيميائيّة.

وإذ اتّهمت المنظّمة النظام السوري باستخدام الأسلحة الكيميائية بشكلٍ واسعٍ وممنهج، قالت أنّه على الرّغم من تسليم النّظام السوري لأسلحته الكيميائيّة إلا أنّه أبقى على مادة الكلور ذات الاستخدمات المدنيّة والمحظور استخدامه كسلاح، مشيرةً إلى أنّه بين أبريل/ نيسان ٢٠١٤ وأواخر ٢٠١٦ وثقت هيومن رايتس ووتش ١٦ هجومًا بالكلور تتّهم الحكومة السّوريّة بتنفيذه.

ووضعت المنظّمة في تقريرها مجموعة من التّوصيات تدعو من خلالها الحكومة السّوريّة بالكفّ فورًا عن استخدام الأسلحة الكيميائيّة والتّعاون بشكلٍ كاملٍ مع منظّمة حظر الأسلحة الكيميائيّة وتعديل تصريحاتها المقدّمة للمنظّمة بحيث يشمل كل ما تبقّى لديها من مخزونات ومنشآت للأسلحة الكيميائيّة بهدف تفكيكها والتّخلص منها، متّهمة الحكومة اللسّوريّة بتقديم تصريح غير كامل بعتادها وقدراتها الانتاجيّة عام ٢٠١٣. [٢] (بتصرّف)

---

[١] الكاتب غير محدّد، "**الضّربة الأميركيّة في سوريا "منفردة"**". منشور في موقع سكاي نيوز عربيّة بتاريخ ٧ نيسان ٢٠١٧، https://www.skynewsarabia.com/web/article، تاريخ الزّيارة ١٦ تشرين الثّاني ٢٠١٧.

[٢] الكاتب غير محدّد، "**الموت بالكيماوي: استخدام الحكومة السّوريّة الواسع والممنهج للأسلحة الكيميائيّة**"، ملخّص تقرير نشره موقع منظّمة هيومان رايتس واتش بتاريخ ١ أيار ٢٠١٧، https://www.hrw.org/ar/report/2017/05/01/303074، تاريخ الزّيارة ٩ كانون الأوّل ٢٠١٨.

كما نشـرت المنظّمة في تقريرها جدولًا تشـير فيه إلى إثني عشـر هجومًا كيميائيًّا منفّذًا بين شـهر كانون الأوّل ٢٠١٦ ونيسان ٢٠١٧ تحمّل خلالها النّظام السّوري المسؤوليّة عن هذه الهجمات, وفيما يلي الجدول كما نشرته المنظّمة:

الهجمات الكيميائية الموثّقة منذ ديسمبر/كانون الأول 2016

آلية الهجوم ونوع المادة الكيميائية والإصابات على أساس أفضل المعلومات المتاحة. الإصابات المبلغ عنها هي لمدنيين ما لم يُذكر خلاف ذلك.

التاريخ	الموقع	آلية الهجوم	نوع المادة الكيميائية	الضحايا
7 أبريل/نيسان	القابون، دمشق	غير معروفة	كلور	إصابتان
4 أبريل/نيسان	خان شيخون، إدلب	طائرة حربية	سارين	92 قتيلا، مئات المصابين
3 أبريل/نيسان	اللطامنة، حماة	طائرة مروحية	كلور	12 مصابا
30 مارس/آذار	اللطامنة، حماة	طائرة حربية	عامل أعصاب	169 مصابا (من المحتمل أن عديدا منهم مقاتلون)
29 مارس/آذار	القابون، دمشق	صاروخ أرضي	كلور	35 مصابا
25 مارس/آذار	اللطامنة، حماة	طائرة مروحية	كلور	3 قتلى، 32 مصابا
10 فبراير/شباط	عربين، دمشق	غير معروفة	كلور	3 إصابات (مقاتلين)
9 فبراير/شباط	عربين، دمشق	غير معروفة	كلور	3 إصابات (مقاتلين)
30 يناير/كانون الثاني	مرج السلطان، دمشق	صاروخ أرضي	كلور	11 مصابا
8 و9 يناير/كانون الثاني	بسّيمة، دمشق	غير معروفة	كلور	46 مصابا
12 ديسمبر/كانون الأول	جروح، حماة	طائرات حربية	عامل أعصاب	25 قتيلا
12 ديسمبر/كانون الأول	الصالحية، حماة	طائرة حربية	عامل أعصاب	42 قتيلا

٨- <u>اتّهام النّظام السّوري بأحداث خان شيخون في ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧:</u>

صـدر عن آلية التّحقيق المشـتركة بين منظّمة حظر الأسـلحة الكيميائيّة والأمم المتّحدة تقريرًا يتّهم النّظام السّوري باستخدام غاز السّارين في بلدة خان شيخون، وجاء في التّقرير الّذي أعدّه خبراء مكلّفون من قبل مجلس الأمن اتّهامًا مباشـرًا "بأنّ النظام السـوري مسـؤول عن إطلاق غاز السّـارين على خان شـيخون في ٤ أبريل/نيسـان ٢٠١٧". واعتبر التّقرير –بحسـب ما أوردت وكالة رويترز– أن "اسـتمرار اسـتخدام

الأسلحة الكيميائيّة بما في ذلك من جانب أطراف غير حكومية مثير للقلق بشدة"، كما حمل التّقرير تنظيم "داعش" المسؤولية عن استخدام غاز الخردل في بلدة أم حوش في ١٥ و١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦.[١]

يُضـاف هذا الاتّهام إلى الاتّهامات الثّلاثة الماضـية الّتي وجّهها الخبراء العاملون في إطار آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية للنّظام السّوري، والّتي خلصوا فيها إلى تحميل الحكومة السّـوريّة مسـؤوليّة هجمات بالكلور على ثلاث قرى عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، بينما حمّلوا تنظيم داعش مسؤولية استخدام غاز الخردل عام ٢٠١٥.

٩- اتّهام النّظام السّوري بهجوم كيميائي في اللّطامنة ٨ نوفمبر/تشرين الثّاني ٢٠١٧:

في حين كان يُعتقد أن غاز السّارين استخدم للمرّة الأولى في هجوم خان شيخون الّذي وقع في ٤ أبريل (نيسان)، أفادت منظّمة حظر الأسلحة الكيميائيّة، في ٤ أكتوبر/ تشرين الأوّل، بحصول واقعة تمّ خلالها اسـتخدام السّـارين أو التّعرض له في منطقة اللّطامنة في ٣٠ مارس، وتمّ الإبلاغ عن وجود خمسـين جريحًا من دون وقوع قتلى. وأعلنت المنظّمة أنّ "السّارين" استُخدم في قرية اللّطامنة الواقعة على بعد ٢٥ كيلومترًا جنوب خان شـيخون قبل ٥ أيام من حادثة خان شـيخون. وأضـافت المنظّمة أنّ لجنة التّحقيق التّابعة لها عثرت على عيّنات تربة وملابس وقطع معدنيّة، اتّضح اثر الفحوصات المخبريّة التّابعة للّجنة أنّه تمّ اسـتخدام السّـارين في اللّطامنة، مسـتبعدةً إمكانيّة أن يزور فريق التّحقيق المنطقة، حيث لا يزال القتال دائرًا بين القوّات النّظاميّة وفصـائل المعارضـة المسـلّحة. وفي ٨ نوفمبر/تشـرين الثّاني اتّهمت كلّ من الولايات المتّحدة الأميركيّة وفرنسـا وبريطانيا وألمانيا، في بيانٍ مشـتركٍ، النّظام السّـوري بتنفيذ الهجوم بغاز السّارين في أواخر مارس/آذار على مدينة اللّطامنة، قبل خمسة أيام من هجوم خان شيخون[٢].

---

[١] الكاتب غير محدّد، "**أبرز محطّات الهجمات بالأسلحة الكيميائيّة في الأزمة السّوريّة**"، مرجع سابق.

[٢] الكاتب غير محدّد، "**هجوم ثانٍ بغاز السّارين "يحمل بصمات" النظام السّوري**". مقال منشور في موقع mtv الالكتروني بتاريخ ٨ تشرين الثّاني ٢٠١٧، http://mtv.com.lb/news/ ، تاريخ الزّيارة ٢٥ تشرين الثّاني ٢٠١٧.

١٠- <u>مجلس الأمن الدّولي يصـوّت على تمديد صـلاحيّات الآليّة المشـتركة:</u> توقيف عمل آليّة التّحقيق المشتركة

"آلية التحقيق المشـتركة" هي بعثة تحقيق أنشـأتها الأمم المتّحدّة ومنظّمة حظر الأسـلحة الكيميائيّة عام ٢٠١٥ بمبادرة أميركيّة روسيّة للتّحقيق في استخدام أسلحة كيميائيّة في سوريا.

في ٢٤ أكتوبر/تشـرين الأول ٢٠١٧ صـوّت مجلس الأمن الدّولي على مشـروع قرار أميركي يدعو إلى تجديد تفويض آليّة التّحقيق المشـتركة ويطالب بفرض عقوبات على المسـؤولين عن اسـتخدام أسـلحة كيميائية في سـوريا، وقد اسـتخدمت روسـيا حق النّقض (الفيتو) في مجلس الأمن لتحبط المشـروع بعد رفض طلبها تأجيل التّصويت وأيدتها بوليفيا في موقفها، في حين أيّدت ١١ من الدّول الـ١٥ الأعضاء في المجلس مشروع القرار وامتنعت الصّين عن التصويت.

وفي ١٦ تشـرين الثاني، تمّ التّصـويت على مشـروع قرار روسـي يطلب مراجعة مهمة المحققين، وتجميد تقريرها الاخير الذي يحمّل نظام بشّار الأسد مسؤوليّة هجوم بالأسلحة الكيميائيّة في خان شيخون، ولكنّه لم يحصـل على العدد الكافي من الأصـوات. وقد اقترحت روسـيا تغيير قواعد مفتّشـي منظمة حظر الأسلحة الكيميائيّة في لاهاي.

وفي ١٧ تشـرين الثّاني، بعد أن أخفق مجلس الأمن في تبنّي مشـروع متّفق عليه، قامت اليابان بمبادرة تمديد صلاحيّات الآليّة المشتركة لمدة ٣٠ يومًا مع إمكانية تمديدها فترة تالية في المجلس وفق الضرورة. كما تضـمّن مشـروع القرار طلبًا من الأمين العام للأمم المتّحدة تقديم مقترح إلى مجلس الأمن خلال ٢٠ يومٍ من تبنّي القرار حول تركيبة اللّجنة وطرق عملها بما يعكس آراء أعضـاء مجلس الأمن. وجرى التّصويت على المشروع الياباني قبل انتهاء صلاحيات الآلية بست ساعات، إذ أيّدته مشروع ١١ دولة

من أصل ١٥ في مجلس الأمن، فيما صوّتت ضده روسيا وبوليفيا، وامتنعت الصّين عن التّصويت.[١] (بتصرّف)

وقد أعلن مدير قسم عدم الانتشار والرقابة على التسلح في الخارجية الروسية، ميخائيل أوليانوف أنّ روسيا لم تؤيد مشروع القرار حول سوريا الذي اقترحته أمريكا خلال الجلسة الاستثنائية للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مشيرًا إلى أنّ أميركا "حاولت تمرير مشروع قرار يؤكّد أنّ الجانب السوري أخفى بعض ترساناته، الّتي يزعم، أنها استخدمت في خان شيخون"، موضّحًا أنّ مشروع القرار يتضمّن "مطلبًا لسوريا للكشف خلال ٤٥ يوما عن كل ما تبقى من مخزونات الأسلحة الكيميائيّة المزعومة، وبطبيعة الحال فإنّ روسيا عارضت بشدة اتخاذ هذا القرار".[٢]

وعلى إثر هذا الخلاف بين روسيا والغرب وعدم تمكّن مجلس الأمن الدولي من تمديد عمل آلية التّحقيق، انتهت مهمّة الآليّة الدّوليّة المشتركة للتّحقيق في حوادث استخدام الأسلحة الكيميائيّة في سوريا. ولا تزال منظمة حظر الأسلحة الكيماوية تمتلك آلية تحقيق أخرى هي "بعثة تقصّي الحقائق"، لكن هذه الآليّة تعمل بموجب تفويض يخوّلها التّحقيق في ما إذا كانت الأسلحة الكيميائيّة قد استخدمت أم لا، من دون صلاحيّة تحديد الجهة المسؤولة عن استخدامها. تتألّف بعثة تقصّي الحقائق من علماء وخبراء للتّحقيق بشأن مزاعم وقوع هجمات كيميائيّة بسوريا، بحيث تقوم بإرسال تقاريرها إلى اللّجنة المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدّوليّة لحظر الأسلحة الكيميائيّة لتحديد من يقف وراء الهجمات.

وفي ٨ كانون الأوّل طرحت فرنسا عبر مندوبها لدى الأمم المتّحدة، فرانسوا ديلاتر، تشكيل لجنة جديدة للتّحقيق في الهجمات الكيميائيّة، بدلًا من دعم تمديد عمل لجنة التّحقيق الّتي كانت تصرّ عليها أميركا.

---

[١] الكاتب غير محدّد، "**مشروع قرار جديد أمام مجلس الأمن حول آليّة التّحيق المشتركة في سوريا**"، مقال منشور في موقع sputniknews عربي بتاريخ ١٩ تشرين الثّاني ٢٠١٧.
https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201711191027640551/، تاريخ الزّيارة ٢٥ كانون الأوّل ٢٠١٧.

[٢] الكاتب غير محدّد، "**روسيا ترفض مشروعًا أميركيًّا صارمًا حول سوريا في لاهاي**"، مقال منشور في موقع sputniknews عربي بتاريخ ٢٤ تشرين الثّاني ٢٠١٧، https://arabic.sputniknews.com/arab_world/، تاريخ الزّيارة ٢٥ كانون الأوّل ٢٠١٧.

هذا ما اعتبرته سوريا أمرًا غير مقبولًا لأنّه يتضمّن تشكيكًا بإتلاف ترسانة الأسلحة الكيميائية بالكامل، وهو بالتّالي يعدّ تشكيكًا بالأمم المتحدة نفسها وإهانة لها ولمحققيها، لأنّها هي من أشرفت على عملية الإتلاف بحضور جهات دولية خاضعة للأمم المتّحدة[1].

[1] الكاتب غير محدّد، "**سياسي: الشّكوك في "إتلاف" التّرسانة الكيماويّة السّوريّة إهانة لـــ"الأمم المتّحدة""**. مقال منشور في موقع sputniknews عربي بتاريخ ٨ كانون الأوّل ٢٠١٧. https://arabic.sputniknews.com/arab_world/ ، تاريخ الزّيارة ٢٥ كانون الأوّل ٢٠١٧.

المطلب الثّاني: دراسة أطوار الأزمة:

الفرع الأوّل: المنهجيّة المتّبعة:

لدراســـة تطوّر الأزمة وتحديد موقعها الحالي في ســـلّم الأطوار يجري اعتماد المنهجيّة التّالية لتحليل الأحداث ومواقف أفرقاء الأزمة ربطًا بمراحل تطوّرها.

- **تقسيم أفرقاء الأزمة إلى محورين:**

- **محور الحلفاء:** يشكّل محور الحلفاء بشكلٍ رئيسي سوريا وإلى جانبها: إقليميًّا كلّ من إيران (وحزب الله)، ودوليًّا كلّ من روسيا والصّين. هذا المحور بزعامة روسيا.
- **محور الخصـــوم:** يتألّف محور الخصـــوم الذي يحمل مواقف المعادية والهجوميّة تجاه الحكومة السّوريّة: إقليميًّا كل من اسرائيل وتركيا والسّعوديّة والأردن بشكل أساسي، ودوليًّا أميركا ودول الاتّحاد الأوروبّي. هذا المحور بزعامة أميركا.

- **سلّم أطوار الأزمة:**

سيتمّ رصد التطوّرات المرافقة لأزمة استخدام الأسلحة الكيميائيّة وتحليل المواقف بالاعتماد على سلّم الأطوار المشار إليه سابقًا وفق النّقاط التّالية:

- **الطّور الأوّل:** ولادة الحالة من خلال بروز المواقف التي أدّت إلى التّنازع بين الأفرقاء، والتي شـــكّلت القاعدة الأساسيّة لأزمة استخدام الأسلحة الكيميائيّة في سوريا.
- **الطّور الثّاني:** تصاعد ردود الأفعال بين محورَي الحلفاء والخصوم، وارتفاع حدّة النّزاع السّياسي والقانوني بينهما عبر تبادل الادّعاءات وتراشق التّهم بعد هجوم الغوطة الشّرقيّة الكيميائي.
- **الطّور الثّالث:** انجرار الأطراف إلى تعقيد العلاقات المباشـرة وغير المباشـرة، واتّخاذ النّزاع طابعًا إعلاميًّا دعائيًّا، والتّلميح بقابليّة تطوّر الأزمة باتّجاه تهديّد الأمن والسّلم الدّوليّين.

- **الطّور الرّابع:** تبلور الأزمة السّياسيّة الدّوليّة وبروز المواقف الدّوليّة المأجّجة بشكل يعرّض حفظ السّلم والأمن الدّوليّين للخطر. واستخدام الأطراف المتنازعة كل ما تمتلك من وسائل للتّأثير على قوّة الآخر.
- **الطّور الخامس:** يتمثّل بانتقال أحد الأطراف إلى استعمال فعلي للقوّة العسكريّة بنطاق محدود، من خلال تنفيذ أهداف تظاهريّة أو حشد القوات المسلحة والتهديد باستعمال القوّة.
- **الطور السّادس:** النّزاع المسلّح ولجوء أحد الأطراف إلى استخدام القوّة بنطاق أوسع.

الفرع الثّاني: تحليل أطوار الأزمة:

١ . الطّور الأوّل: تشكيل المواقف والتّنازع بشأن ملف السّلاح الكيميائي في سوريا:

- **<u>موقف الفريق الأوّل: محور الحلفاء</u>: الاعتراف السّوري بامتلاك الكيميائي يُعتبر بمثابة تهديد يستدعي التّنازع الدّولي.**

شكّل اعتراف النّظام السوري بامتلاكه للأسلحة الكيميائية نقطة تحوّل في تاريخ الأزمة السّوريّة إذ أعطى ذريعة قويّة لاحتدام الصّراع بين الفرقاء المتنازعة. فعلى الصّعيد الدّولي اعتُبر هذا الاعتراف بمثابة تهديد مستقبلي لإمكانيّة قيام الحكومة السّوريّة باستخدام هذا السّلاح، على الرّغم من تأكيد سوريا وفق تصريح وزارة خارجيّتها بأنّ النّظام السّوري لن يستخدم أيّ سلاح كيميائي إلّا في حال تعرضه لاعتداء خارجي. وقد استغلّ الخصوم هذا التّصريح على اعتبار أنّه يحمل تهديدًا صريحًا بإمكانيّة استخدام هذا السّلاح.

ممّا تقدّم يمكن القول أنّ ***<u>العامل الأوّل</u>*** لبروز الحالة التّنازعيّة على احتمال استخدام السّلاح الكيميائي في سوريا كان من جهة سوريا/ محور الحلفاء، وهو تصريح وزارة خارجيّتها حول امتلاك السّلاح وامكانيّة استخدامه.

- **<u>موقف الفريق الثّاني: محور الخصوم</u>: التّهديد الأميركي يبلور الحالة التّنازعيّة.**

منذ المرحلة الأولى للأحداث السّوريّة تُبدي الإدارة الأميركيّة استعدادها الصّريح لتنفيذ عمليّات عسكريّة في حال اتّخاذ الأحداث منحىً سلبيًّا. وقد لوّحت مرارًا وتكرارًا بإمكانيّة القيام بضربات إلى الدّاخل السّوري بهدف إسقاط النّظام فيما لو قام الأخير باستخدام الأسلحة المحرّمة دوليًّا. وقد بدأ بروز الموقف العدائي في وقتٍ سابقٍ لأحداث الغوطة الشّرقيّة وقد عمدت أميركا إلى التّعبير عن موقفها بأسلوب تهديدي تنازعي. إذ أنّ الرئيس الأميركي السّابق (الرئيس الأميركي آنذاك) باراك أوباما Barack Obama كان قد أدلى بعدّة تصريحات وجّه خلالها تهديدات مباشرة للنّظام السوري بأنّه أيّ استخدام للأسلحة الكيميائيّة

سيكون له تبعات خطيرة، مؤكّدًا على أنّ "استخدام الأسلحة الكيميائيّة في سوريا خط أحمر، من شأنه أن يُغيّر حساباته الخاصة بالتدخّل في الحرب الأهلية، ويُنذر بوقوع عواقب وخيمة".

تصريحات أوباما، التي صدرت في ٢٠ آب ٢٠١٢، أتت متزامنة مع تقارير استخباراتية أمريكية تشير إلى أنّها رصدت نشاط متزايد في مخازن الأسلحة الكيميائية السورية.

وفي كانون الأوّل من العام نفسه كتب الضّابط الأميركي السابق لشؤون الاستخبارات الدفاعية "جيفري وايت Jeffrey White " مقالاً تحليلياً في موقع معهد "واشنطن للدّراسات"، تعرض فيه لاحتمال استخدام النّظام السّوري للأسلحة الكيميائيّة، معتبرًا أنّ "استخدام الأسلحة الكيميائية ليس خياراً مؤكداً على الإطلاق، إلا أن احتمال حدوثه قد ارتفع بشكل كبير وسوف يزداد كلما دنت ساعة سقوط النظام". ودعا الإدارة الأميركيّة لاختبار صدقيّة تصريحاتها[١]. (بتصرّف)
وبالتّالي فإنّ ***العامل الثّاني*** لبروز الحالة التّنازعيّة على احتماليّة استخدام السّلاح الكيميائي في سوريا كان من جهة محور الخصوم بقيادة أميركا التي حذّرت من العواقب الوخيمة في حال استخدام سوريا للسّلاح الكيميائي.

٢ . الطور الثّاني: إدعاءات بتنفيذ سوريا لهجوم الغوطة الشّرقيّة، واتّخاذ النّزاع طابعًا سياسيًّا وقانونيًّا:

شكّلت أحداث منطقة الغوطة الشّرقيّة في ريف دمشق شرارة الأزمة السّياسيّة الحقيقيّة بين محور الحلفاء والخصوم. فبدأت الإدّعاءات والإدّعاءات المضادّة حول منفّذ الهجوم الكيميائي المزعوم تتطاير، إذ سارعت أميركا بتوجيه أصابع الاتّهام إلى الحكومة السّوريّة، لتردّ سوريا وحليفتها روسيا بالنّفي واستنكار التّهمة. وفيما يلي المواقف والمواقف المضادّة:

[١] عمر الخطيب، **"الكيماوي على سوريا... كيف أصبح ردّ الفعل الأميركي كارثيًّا"**، مرجع سابق.

- **المواقف السّياسيّة والقانونيّة لمحور الحلفاء:**

- **موقف النّظام السّوري:** كما تمّت الإشارة آنفًا فقد نفى النّظام السّوري استخدامه للسّلاح الكيميائي، وأكّد في بيان حكومي أنّها لم تستخدم هذا السّلاح، معتبرًا أنّ المجموعات الإرهابيّة نفسها هي من ارتكبت هذه المجزرة. وإذ أشار بيان الحكومة السّوريّة إلى أنّ ادّعاءات الإدارة الأميركيّة حول تورّط النّظام السّوري بالهجوم الكيميائي في ريف دمشق ما هي إلّا "أكاذيب مفضوحة" مماثلة للادّعاءات الكاذبة التي أطلقها جورج بوش الإبن Georges W. Bush حول امتلاك النّظام العراقي أسلحة دمار شامل قبل شنّ الحرب عليه، اتّهم الإدارة الأميركيّة باختلاق أزمة لشنّ عدوان على سوريا. كما نفى الجيش السّوري أن يكون قد استخدم السّلاح الكيميائي معتبراً أن التقارير بشأن هذا الموضوع تندرج في إطار "الحملة الإعلاميّة القذرة" ضدّ سوريا التي تهدف إلى التّغطية على "هزائم" المجموعات المسلحة.[1] (بتصرّف)
- **روسيا:** في إطار تسجيل روسيا لموقفها السّياسي والقانوني من الأزمة، رفضت موسكو اي اتّهام للحكومة السّوريّة بتنفيذ هجوم ريف دمشق واصفةً الاتّهامات الموجّهة ضدّ النّظام السّوري "عملًا استفزازيًّا محضّر له مسبقًا" يندرج في إطار "الحملة الإعلاميّة الهجوميّة المنحازة أطلقتها دول إقليميّة"[2]. في هذا السّياق، أكّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Putin أنّه على الإدارة الأميركيّة أن تقوم بتقديم أدلّة إلى الأمم المتّحدة تثبت ادّعاءاتها باستخدام النّظام السّوري للأسلحة الكيميائيّة، وإلّا فإنّ هذه الادّعاءات لا معنى لها. وطالب المندوب الدّائم لروسيا الاتّحاديّة في الأمم المتّحدة آنذاك "فيتالي تشوركين Vitaly Churkin" المنظّمة بتقديم الأدلّة اللّازمة قبل توجيه أي تهمة للحكومة السّوريّة. وإذ تمسّكت موسكو بموقفها الرافض لوجود أدلّة تدين دمشق باستخدام السّلاح الكيميائي، أصرّت على استعمال حقّ النقض "فيتو" في حال السعي لاستصدار قرار دولي لضرب سوريا من مجلس الأمن.

---

[1] الكاتب غير محدّد، "**المعارضة تتّهم النّظام بارتكاب "مجزرة" باستخدام "الكيماوي" ودمشق تنفي، مجلس الأمن يعقد اجتماعًا طارئًا وموسكو تعتبر الاتّهامات "عملًا استفزازيًّا""**، مقال منشور في موقع الوسط نيوز بتاريخ ٢٨آب ٢٠١٣. **http://www.alwasatnews.com/news/802551.html، تاريخ الزّيارة ٢٥ كانون الأوّل ٢٠١٧.**

[2] الكاتب غير محدّد، المرجع أعلاه.

- **الصّين:** بدورها أعلنت عن رفض الادّعاءات الموجّهة للحكومة السّوريّة بحجّة استخدام الأسلحة الكيميائيّة في الهجوم الكيميائي المزعوم على الغوطة، واكّدت أنّها ستستعمل حقّها بالنّقض في حال السعي لاستصدار قرار دولي لضرب سوريا من مجلس الأمن.

- **<u>المواقف السّياسيّة والقانونيّة لمحور الخصوم:</u>**

- **الولايات المتّحدة الأميركيّة:** عقب أحداث الغوطة عبّرت الإدارة الأميركيّة عن "يقينها" بأن النّظام السّوري هو من ارتكب المجزرة التي وصفتها بالـ "مروّعة"، على اعتبار أنها الطرف الوحيد في الصّراع الذي يمتلك غاز السارين. وإذ اعتبرت إدارة أوباما –الرّئيس الأميركي آنذاك– أنّ الحكومة السّوريّة "تجاوزت كلّ الخطط الحمر التي حدّدتها الادارة الأميركيّة في وقتٍ سابق"، توجّهت إلى مجلس الأمن طالبةً منه إصدار قرار دولي بإدانة سوريا بحجّة استخدامها السّلاح الكيميائي، وذلك قبل إجراء أي تحقيقات ومن دون تقديم أيّ دليل. وفي هذه المطالبة إشارة إلى تحويل النّزاع إلى المنصّة القانونيّة في إطار المحاولة الأميركيّة لإضعاف قوّة محور الحلفاء.
- بدورها وجّهت أغلب دول الاتّحاد الأوروبي اتّهامًا مباشرًا للحكمة السّوريّة باستخدام السّلاح الكيميائي في الهجوم الكيميائي المزعوم على الغوطة.

٣. الطور الثّالث: النّزاع يتّخذ طابعًا إعلاميًّا دعائيًّا، والتّلميح بقابليّة تطوّر الأزمة باتّجاه تهديد الأمن والسّلم الدّوليّين:

في هذه المرحلة دخلت أزمة استخدام الأسلحة الكيميائيّة طورها الثّالث، إذ بدأت أطرافها تنجرّ نحو التّصعيد السّياسي الإعلامي والدّعائي، واتّجهت نبرة الخصوم نحو التّصعيد متّكئة على حادثة الغوطة الشّرقيّة، ممّا نجم عنه توجّه الحكومة السّوريّة وحلفائها إلى اتّخاذ الخطوات اللّازمة للحدّ من استخدام السّلاح الكيميائي كحجّة دامة لإدانتها. فيما يلي تطوّر الأحداث في هذا الطّور:

- **تصعيد النّبرة السّياسيّة في الإعلام الأميركي:**

لم تكتف الإدارة الأميركيّة باتّهام الحكومة السّوريّة دون أي دليل بارتكاب أحداث ريف دمشق، بل اتّجهت إلى تصعيد لهجتها الإعلاميّة فاخذت تلوّح بأنّها ستقوم بتوجيه "ضربة تأديبيّة" بحسب ما أتى على لسان رئيسها آنذاك باراك أوباما، الذي وصف النّظام السّوري بأنّه "تجاوز كلّ الخطوط الحمر" على حدّ تعبيره.

كان ذلك في ٣١ آب ٢٠١٣ حيث صرّح أوباما بأنّه سيتوجّه إلى الكونجرس بقصد الحصول على إذنٍ يخوّل له تنفيذ ضربات عقابية ضد الحكومة السورية، مؤكّدًا أنّ إدارته "لا ترغب بالتزام عسكري طويل الأمد في سوريا، أو نشر قوات أميركيّة على الأرض"، فيما بدا هذا القرار أنّه يفتقر إلى الدّعم اللّازم في السلطة التشريعية.

هذا الخطاب الإعلامي والدّعائي التّصعيدي، الذي تقصّدت الإدراة الأميركيّة من خلاله توجيه رسائل سياسيّة تهديديّة إلى النّظام السّوري وحلفائه، ساهم في زيادة توتّر العلاقات مع سوريا وحلفائها. وما زاد العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين البلدين تعقيدًا هو ما أشار إليه مسؤولون عسكريّون أميركيّون حول "وجود سفينة حربية أميركيّة سادسة تعمل في شرق البحر المتوسط قرب خمس مدمّرات أميركية مزوّدة بصواريخ كروز، يمكن أن توجّه ضدّ سوريا في إطار ضربة محدودة ودقيقة".

فبعد الحديث عن استخدام السّلاح الكيميائي في الغوطة الشّرقيّة وإصرار الولايات المتّحدة الأميركيّة على التّدخّل العسكريّ محمّلة الرّئيس السّوري بشّار الأسد مسؤوليّة الجريمة، تحرّك أسطول الولايات المتّحدة الأميركيّة الحربي المرابط في شرق حوض المتوسّط وتمركَزَ قبالة المياه الإقليميّة السّوريّة.

- **تنازلات سوريّة في إطار الحدّ من تداعيات التّهديدات الأميركيّة وتفاقم النّزاع الدّولي:**

في سبيل الحدّ من تفاقم النّزاع الدّولي، وسحب ورقة الكيميائي من التّداول الأميركي كوثيقة تشهرها كلّما أرادت التّشريع لعملٍ عسكريّ مرتقبٍ لها داخل سوريا، وافقت الحكومة السّوريّة على العديد من المبادرات والاقتراحات الدّوليّة المقدّمة ذات الصّلة بملف السّلاح الكيميائي، ونذكر فيما يلي أهمّها:

- **موافقة سوريا على مبادرة الكيميائي:** في **٩ أيلول ٢٠١٣** أعلن وزير الخارجية السّوري وليد المعلم موافقة سوريا على مبادرة الكيميائي[١] –عُرفت بـ"مبادرة الكيماوي"[٢]–، وهي مبادرة كانت قد تقدّمت بها حكومة روسيا الاتّحادية خلال قمّة العشرين تهدف لوضع الأسلحة الكيميائيّة السورية تحت الرّقابة الدّولية لتجنيب النظام السوري ضربات أمريكية وغربية عليه. وهي خطوة تهدف لتجنّب دخول الأزمة في دائرة النّزاع الإقليمي والدّولي، وما لذلك من تهديد على الأمن والسّلم الدّوليّين.
- **الحكومة السّوريّة توافق على الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائيّة:** في الوقت الّذي كان الأسطول البحري الأميركي يرسو قبالة السّواحل السّوريّة أصدر مجلس الأمن القرار ٢١١٨[٣] الذي دعا بموجبه سوريا إلى التّخلّي عن السّلاح الكيميائي والانضمام إلى اتّفاقيّة حظر الأسلحة الكيميائيّة. وفي ١٤ أيلول ٢٠١٣، وقّعت سوريا على اتفاقية/معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية[٤] بناءً على قرار مجلس الأمن، وأودعت لدى الأمين العام للأمم المتّحدة وثيقة انضمامها إلى الاتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائيّة والتّعهّد بتدمير تلك الأسلحة، بحسب ما ينصّ القرار المذكور. وفي أكثر من تصريحٍ، أعلنت سوريا أنها ستمتثل لأحكامها وستقوم على تنفيذها بأمانةٍ وإخلاصٍ، وتطبيق الاتّفاقيّة في شكلٍ موقّتٍ ريثما تدخل حيّز التّنفيذ بالنّسبة للجمهوريّة العربيّة السّوريّة.

الجدير بالذّكر أن انضمام سوريا إلى اتّفاقيّة حظر الأسلحة الكيميائيّة جاء في ظلّ ظروف دوليّة ومحليّة استثنائيّة جعل خصوم سوريا يفترضون أنّها تعرّضت للتّهديد باستخدام القوّة لتنضمّ إلى الاتّفاقيّة. ويأخذ هذا الافتراض بعين الاعتبار تمركز الأسطول البحريّ قبالة سواحل سوريا، معتبرًا

---

[١] الكاتب غير محدّد، "**دمشق توافق على "المبادرة– الإنذار" لوضع "الكيماوي" تحت الرّقابة الدّوليّة**"، مقال منشور في موقع الرّأي ميديا بتاريخ ١٠ أيلول ٢٠١٣. **http://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=cd281fba-27e8-48bf-9fc9-9581e36b1067**، تاريخ الزّيارة ٢٥ كانون الأوّل ٢٠١٧.

[٢] راجع الملحق رقم ٢ للاطّلاع على محتوى مبادرة الكيماوي.

[٣] راجع الملحق رقم ٣ للاطّلاع على تفاصيل محتوى القرار ٢١١٨.

[٤] راجع الملحق رقم ١ للاطّلاع على محتوى اتّفاقيّة حظر الأسلحة الكيميائيّة.

إيّاه ركن من أركان الإكراه المادّي، ما وضع النّظام السّوري موضع اتّهامٍ دائمٍ على الرّغم من قيامه بالتوقيع على اتّفاقيّة حظر الأسلحة الكيميائيّة وتسلميه ما يمتلكه من مخزون كيميائي. بتعبيرٍ آخر، يعتبر أصحاب هذه النّظريّة أنّ انضمام سوريا إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائيّة يشوبه عدم رضى ضمنيّ بالرّغم من الانضمام العلنيّ، ما قد يجعل فرضيّة عدم الالتزام بمبادئ الاتّفاقيّة أمرًا واردًا. إلّا أنّ سوريا أصدرت مرارًا على لسان مسؤوليها تصريحات تؤكّد التزام سوريا بالاتّفاقيّة، بدءًا برئيس الجمهوريّة ومرورًا بوزير الخارجيّة وليد المعلّم وليس انتهاءً بوزير الخارجيّة فيصل المقداد، ما يتعارض مع هذه الفرضيّة ويؤكّد رضى النّظام عن هذه الخطوة كأحد السّبل لحلّ الأزمة.

في هذا الإطار، وربطًا بتصاعد حدّة الخطاب الإعلامي كأداة من أدوات التّلميح بقابليّة تطوّر الأزمة باتّجاه تهديد الأمن والسّلم الدوليّين، استمرّت أميركا بتوجيه الاتّهامات والتّلميحات ضدّ سوريا إذ صرّح الرّئيس الأميركي باراك أوباما بأنّ موافقة سوريا على المبادرة الرّوسية بتسليم السّلاح الكيميائي للإشراف الدّولي جاء فقط بسبب التّهديد بضربة صاروخيّة من قبل أميركا، ما يحمل تلميحًا بإمكانيّة تملّص سوريا من التزاماتها المفروضة بموجب الاتّفاقيّة. وفي معرض ردّه على هذه الاتّهامات، نفى الرّئيس السّوري بشّار الأسد وجود أي إكراه مادّي مؤكّدًا "لم يكن هناك أي تهديد أميركي بشأن التّخلي عن الأسلحة الكيميائيّة، ما دفعنا فعلًا بهذا الاتّجاه هو المبادرة الرّوسيّة نفسها والنّقاشات الّتي دارت بيننا وبين المسؤولين الرّوس حول هذه النّقطة، ولو لم تكن هناك مبادرة روسيّة لكان من الصّعب على سوريا التّحرك بهذا الاتّجاه".[1] (بتصرّف)

وفي سياقٍ متّصل، يشير الباحث أحمد عبد السّلام مرعي في دراسةٍ بعنوان "انضمام الدّول إلى اتّفاقيّة حظر الأسلحة الكيميائيّة في ظلّ القانون الدّولي العام: سوريا نموذجًا" إلى أنّ انضمام سوريا إلى الاتّفاقيّة جاء خاليًا من عيوب الخطأ والتّدليس إذ أنّ الجمهوريّة العربيّة السّوريّة التزمت بأحكام

---

[1] الكاتب غير محدّد، "**الأسد: لولا روسيا لما قبلت مناقشة السلحة الكيماويّة**"، مقال منشور في موقع CNNبالعربيّة بتاريخ ٣٠ أيلول ٢٠١٣. http://archive.arabic.cnn.com/2013/syria.2011/9/13/Assad.Syria.russia.chimical/index.html، تاريخ الزّيارة ٢٥ كانون الأوّل ٢٠١٧.

القانون الدّولي لناحية إتمام إجراءات التّوقيع على اتّفاق مع منظّمتي الأمم المتّحدة وحظر الأسلحة الكيميائيّة وقد قامت بإعداد مشروع مرسوم يقضي بتصديق سوريا على اتّفاق بشأن مركز البعثة المشتركة لإزالة الأسلحة الكيميائيّة في سوريا، كما أصدر الرّئيس السّوري بشّار الأسد المرسوم التّشريعي رقم ١٣ والقاضي بتصديق سوريا على الاتّفاق. ولأن آليّة التّصديق وإقرارها وفقًا لهذه الإجراءات لا يمكن بموجبها وقوع سوريا في خطأ أو تدليس، فإنّ انضمام سوريا إلى هذه الاتّفاقيّة يعدّ صحيحًا لأنّ رضاها الحرّ لم تصبه هذه العيوب. ويؤكّد مرعي أيضًا خلوّ الانضمام من عيوب الإكراه كأسباب لإبطال الإنضمام، لافتًا إلى أنّ تصريحات المسؤولين تؤكّد على صحّة الانضمام.[١] (بتصرّف)

- **اتّفاق واشنطن- موسكو: القرار ٢١١٨ يفرض على سوريا تفكيك كامل ترسانتها الكيميائيّة:** لمّا أصبح وضع النّزاع يشير إلى قابليّة تهديد السّلم والأمن الدّوليّين، لِما للتّهديدات الأميركيّة من صدىً سلبيٍّ على الصعيد السّوري ودول الإقليم، وتهديدًا لمصالح حلفاء سوريا وبالتّحديد الحليف الرّوسي، توجّه الخصمان الرّوسي والأميركي إلى وضع حلّ موقّت لأزمة السّلاح الكيميائيّ.

ففي **٢٧ أيلول ٢٠١٣** وقع الاتّفاق المشترك بين الإدارتين الأميركيّة والرّوسيّة، وقد نصّ هذا الاتّفاق الثّنائي على قرار تسليم سوريا كافّة مخزونها من الأسلحة الكيميائيّة لتجنيبها ضربة إقليميّة واسعة النّطاق. وفي أعقاب هذا الاتّفاق المُفاجئ، قام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتوجيه الطّلب إلى سوريا لتدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية لتفادي الضربات الجوية الأميركية، وقد حمل الطّلب تهديدًا صريحًا باستخدام القوة في حالة عدم الامتثال له.

---

[١] أحمد عبد السّلام مرعي، **"انضمام الدّول اتّفاقيّة حظر الأسلحة الكيميائيّة في ظلّ القانون الدّولي العام: سوريا نموذجًا"**، أطروحة دكتوراه، ص ١٢٧ وما بعدها.

ووافقت دمشق على تفكيك ترسانتها الكيميائيّة بإشراف بعثة مشتركة من الأمم المتّحدة ومنظّمة حظر الأسلحة الكيميائيّة، بموجب القرار رقم ٢١١٨ بعد الاتّفاق الرّوسي- الأميركي عقب أحداث الغوطة الشّرقيّة وما تلاها من تهديدات أميركيّة لشنّ ضرباتٍ على دمشق.

- **سوريا تسلّم مخزونها:**

أعلنت منظّمة حظر الأسلحة الكيميائيّة في **٢٣ حزيران ٢٠١٤** عن إزالتها لآخر ما تبقّى من الأسلحة الكيميائيّة الّتي تمتلكها الحكومة السّوريّة، في حين بقي مسؤولون في المعارضة يتحدّثون عن أنّ مخزونات الحكومة لم يتمّ إزالتها بشكلٍ كاملٍ، وأنّها احتفظت بالامدادات.

في هذا السّياق، أعلنت سيخريد كاخ منسّقة البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظّمة حظر الأسلحة الكيميائيّة في ٢١ نيسان ٢٠١٤ أن سوريا دمّرت ونقلت حوالي ثمانين في المائة من مواد الأسلحة الكيميائيّة.[١] وفي الثامن من أيار ٢٠١٤ دعت كاخ إلى الوصول الآمن وغير المقيّد لإزالة ما تبقّى من الأسلحة الكيمائيّة في سوريا والّتي تقدر ب٨% من مخزون الدّولة السّورية[٢]. وفي ٢٣ حزيران عام ٢٠١٤ أعلنت البعثة أنّ نسبة تدمير أو إزالة المواد الكيميائيّة المعلن عنها قد وصلت إلى مئةٍ في المئة مع عمليّة النّقل الأخيرة، منوّهةً بأنّ أكثر المهام تحدّيًا من النّاحية العمليّة في إطار جهود التّخلّص من الأسلحة الكيميائيّة السّوريّة، قد اكتملت. كما أشار البيان الصّادر عن البعثة إلى أنّه بالإضافة إلى إتمام عمليّات الإزالة، "فقد دمّرت الجمهوريّة السّوريّة جميع معدّات الإنتاج والمزج والتّعبئة والذّخائر المعلن عنها، بالإضافة إلى العديد من المباني المرتبطة ببرنامجها للأسلحة الكيميائيّة المعلن عنه". وذكر البيان

---

[١] الكاتب غير محدّد، "**التّخلّص من ثمانين بالمئة من مواد الأسلحة الكيميائيّة في سوريا**". مقال منشور في موقع مركز أنباء الأمم المتّحدة بتاريخ ٢١ نيسان ٢٠١٤. http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=20978#.WlYzy7eQr6Q، تاريخ الزّيارة ٥ كانون الأوّل ٢٠١٨.

[٢] الكاتب غير محدّد، "**سوريا: رئيسة بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحث على إزالة آخر ٨% من الأسلحة المتبقية**". مقال منشور في موقع مركز أنباء الأمم المتّحدة بتاريخ ٨ أيار ٢٠١٤. http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=21073#.WlY1MbeQr6Q، تاريخ الزّيارة ٥ كانون الثّاني ٢٠١٨.

أنّه "باستثناء ١٢ مرفقًا للانتاج، المرتبطين بقرارٍ منتظر من المجلس التنفيذي لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية، يكون قد تمّ القضاء على كامل برنامج سوريا للأسلحة الكيميائيّة المعلن عنه، في إطار زمنيّ لم يسبق له مثيل، وفي ظلّ ظروف وتحديّات فريدة من نوعها."[١] (بتصرّف)

- **تصريح اللّجنة المشتركة للتّحقيق باستخدام الحكومة لغاز الكلور يدخل الأزمة نطاق قابليّة تحوّل الأزمة باتّجاه تهديد السّلم والأمن الدّوليّين:**

في تمّوز ٢٠١٥ صوّت مجلس الأمن الدّوليّ بالإجماع على مشروع قرار **(القرار ٢٢٣٥ تشكيل آليّة مشتركة للتّحقيق)** بشأن تشكيل آليّة لتحديد المسؤولين عن استخدام الموادّ الكيميائيّة في سوريا[٢]. وشمل التّصويت الدّول الدائمة العضويّة وروسيا والصّين وبريطانيا والولايات المتّحدة الأميركيّة وفرنسا. وتبنّى المجلس القرار لإنشاء لجنة مشتركة من فريق منظّمة حظر الأسلحة الكيميائيّة ومجلس الأمن بعد تصويت جميع الدّول الخمسة عشر الأعضاء في مجلس الأمن.

وفي ٢٤ آب ٢٠١٦ صرّحت هذه اللجّنة عن استخدام الحكومة السّوريّة طائراتٍ حربيّةٍ لنشر غاز الكلور ضدّ معارضيها، في محافظة إدلب الشّماليّة، في هجماتٍ ثلاثٍ وقعت بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. كما أشارت اللّجنة إلى أنّ تنظيم داعش استخدم غاز الخردل.

٤. الطّور الرّابع: تكرار الهجمات الكيميائيّة نتج عنه تأجّج في المواقف الدّوليّة واستخدام الأطراف المتنازعة كل ما تمتلك من وسائل للتّأثير على قوّة الآخر، فدخلت الأزمة في نطاق الخطر المحدق بالسّلم والأمن الدّوليّين.

---

[١] الكاتب غير محدّد، "**سيغريد كاغ لـ CNN: أنجزنا تدمير "كيماوي" سوريا وسط تحديات صعبة**"، مقال منشور في موقع cnn بالعربيّة بتاريخ ٢٣ حزيران ٢٠١٧. https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/06/23/syria-chemical-weapons، تاريخ الزّيارة ٩ كانون الثّاني ٢٠١٨.

[٢] الكاتب غير محدّد، "**قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥: خطوة متأخّرة في الاتّجاه الصّحيح**"، مقال منشور في موقع The Syrian Human Right Committee، بتاريخ ٧ آب ٢٠١٥. http://www.shrc.org/?p=22369، تاريخ الزّيارة ٢٥ كانون الأوّل ٢٠١٧.

على الرّغم من أنّ أميركا ألمحت مرارًا إلى أن استخدام السّلاح الكيميائي في سوريا "يهدّد الأمن القومي" لبلادها ولحلفاء واشـــنطن بالمنطقة، إلّا أنّ الإدارة الأميركيّة كانت في البداية تكتفي بتوجيه الرّســـائل السّـياسـيّة التّهديديّة، ولكنّ مع اشـتداد خطورة الأزمة وتكرار أحداث الهجمات الكيميائيّة تصـاعدت حدّة الخطابات السّياسيّة والاعلاميّة بين الأفرقاء.

ففي ظلّ الحديث عن استمرار الهجمات بالسّلاح الكيميائي وبالتّوازي تصـاعُد حدّة الاتّهامات والاتّهامات المضادّة، اتّخذ الحلّ السّياسيّ لأزمة الأسلحة الكيميائيّة في سوريا منحىً سلبيًّا، إلى أن وصل التّصعيد إلى حدّ المطالبة **باللّجوء للفصل السّابع من ميثاق الأمم المتّحدة**. وقد طرح هذا التّصعيد تجاذبًا إعلاميًّا تبادلته محاور النّزاع، ففي حين كانت وسـائل اعلام محور الخصـوم تتكلّم عن امكانيّة صـدور قرار عن مجلس الأمن تحت الفصل السّابع تدعو إلى استخدام القوّة وفرض عقوبات على دمشق بحجّة عدم التزام النّظام بتعهّداته النّاجمة عن الانتساب إلى اتّفاقيّة حظر الأسلحة الكيميائيّة، كانت سوريا وروسيا تؤكّدان أنّ أي قرار يصـدر عن مجلس الأمن لن يكون تحت الفصـل السّـابع من ميثاق الأمم المتّحدة الّذي يجيز اللّجوء إلى القوّة.

- **اللّجوء إلى مجلس الأمن وحقّ النقض "الفيتو" يعطّل مشـروع قرار لفرض عقوبات على سـوريا**[1]: في ٢٨ شباط ٢٠١٧، اعترضت كل من روسيا، حليفة الحكومة السّوريّة، والصّين بالإضافة إلى بوليفيا على مشروع قرارٍ طُرح في مجلس الأمن يُجيز فرض عقوبات على الحكومة السّوريّة بحجّة استخدامها أسلحة كيميائيّة. وقد استخدمت روسيا حقّ النّقض للمرة السابعة منذ العام ٢٠١١ ضد مشروع قرار غربيّ يهدف إلى إدانة سوريا بحجّة "استخدامها الأسلحة الكيميائية ضدّ شعبها"، فيما أيّدت الصّين الموقف الرّوسيّ للمرّة السّادسة.

[1] الكاتب غير محدّد، "**روسيا والصين تستخدمان حق الفيتو ضد قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات جديدة على دمشق**"، مقال منشور في موقع روسيا اليوم الالكتروني بتارخ ٢٨ شباط ٢٠١٧. https://arabic.rt.com/world/865736، تاريخ الزّيارة ٢٠ تشرين الثّاني ٢٠١٧.

- **تأجّج المواقف الدّوليّة عقب أحداث خان شـــيخون وتحذير من تهديد الأزمة للسّـــلم والأمن الدّوليّين:** توالت ردود الأفعال الدّوليّة حول الهجوم الكيميائيّ المفترض في خان شـــيخون الّذي وقع في ٤ نيســـان ٢٠١٧. فقد اتّهم البيت الأبيض النّظام السّوري بشنّ هجومًا كيميائيًّا على مدينة خان شيخون في شمال غرب سـوريا، واصـفًا الحدث "بالعمل المروّع ولا يمكن القبول به"، معتبرًا أنّه جاء "نتيجة ضـعف الادارة السّـابقة وانعدام التّصـميم لديها" في إشـارة إلى إدارة أوباما[١]. وقد حمل تصـريح الرّئيس الأميركيّ الحاليّ دونالد ترامب تهديدًا واضـحًا باحتمال القيام بردٍّ عسكريٍّ على الهجوم الكيميائيّ المفترض على اعتبار أنّ النّظام السّـوري تجاوز "الخطّ الأحمر" والوضـع أصـبح يعرّض الأمن والسّـلم الدّوليّين للخطر. وسـاندت مجموعة من الدّول الموقف الأميركيّ ومنها كلّ من فرنسـا وبريطانيا وألمانيا وتركيا بالاضـافة إلى منظّمة الاتّحاد الأوروبّي.

وفي سياق التّصـعيدات الدّوليّة واستخدام محور الخصـوم كلّ ما يمتلك من أدوات للتأثير على قوّة محور الحلفاء، وجّهت أميركا اتّهامات إعلاميّة لسـوريا بتخزين ترســانة كيميائيّة غير معلنة، على الرّغم من أنّ منظّمة حظر الأسلحة الكيميائيّة كانت قد أعلنت في العام ٢٠١٣ عن تدمير التّرسانة الكيميائيّة السّوريّة بشكلٍ كاملٍ، كما سبق ذكره. إذ خرجت صـحفٌ غربيّةٌ عقب أحداث خان شـيخون لتتّهم دمشـق بأنّها لم تدمّر كامل ترســانتها الكيميائيّة. فقد اتّهمت صــحيفة وول ســتريت جورنال الأميركيّة ســوريا بأنّها تقوم بحماية وتخزين ترسانتها الكيميائيّة غير المعلنة، وفق ما نقلته عن تقارير استخباراتيّة. كما نقلت صحيفة غارديان البريطانيّة عن مسؤول إسرائيليّ لم تكشـف اسمه قوله أن الأسـلحة الكيميائيّة السّـوريّة قد فُرِّقت وتخضع لحراسة وحدة عسكرّية خاضعة للنّظام السّوريّ مخصّصة لهذا الغرض.

- **بعد اللّجوء مجدّدًا إلى مجلس الأمن، أميركا تهدّد باستخدام القوّة العسكريّة بعد اعتراض محور الحلفاء على إدانة ســـوريا:** عقب الهجوم الكيميائيّ المفترض على مدينة خان شـــيخون في ريف إدلب حمّلت

[١] الكاتب غير محدّد، "**العالم يندّد بمجزرة خان شـيخون وجلسـة طارئة لمجلس الأمن**"، مقال منشـور في موقع العربي الجديد الالّكتروني بتاريخ ٤ نيسان ٢٠١٧. https://www.alaraby.co.uk/politics/2017 ، تاريخ الزّيارة ١٦ تشرين الثّاني ٢٠١٧.

أميركا وفرنسا وبريطانيا والاتّحاد الأوروبي السّلطات السّوريّة المسؤوليّة عن الهجوم الكيميائيّ، ودعى كلّ من الولايات المتّحدة وحلفائها الغربيّين مجلس الأمن الدّولي إلى عقد جلسةٍ طارئةٍ للبحث في موضوع أزمة خان شيخون. وقدّمت أميركا مشروع قرارٍ جديدٍ يقضي بإدانة سوريا، ويتّهمها بالمسؤوليّة عن إطلاق الصّواريخ الكيميائيّة. إلّا أنّها اضطرّت لسحبه بعد تهديد روسيا والصّين بالاعتراض عليه بموجب حق النّقض "الفيتو". وعلى الإثر، لوّحت مندوبة الولايات المتّحدة نيكي هالي بأنّ بلادها ستلجأ إلى استخدام القوّة العسكريّة ضد سوريا، في حال استمرار الصّين وروسيا بـ" تعطيل" مجلس الأمن. يأتي هذا في إطار استخدام أميركا للتّهديد العسكريّ كأداة للضّغط على روسيا والصّين لسحب دعمهما لسوريا.

٥. *الطّور الخامس: أميركا تنفّذ تهديدها وتنتقل إلى الاستعمال الفعلي للقوّة العسكريّة بنطاق محدود:*

انتقلت الأزمة بعد تصعيدات أحداث خان شيخون، واعتراض كلّ من روسيا والصّين على قرار إدانة سوريا، إلى طور متقدّم من أطوار الأزمة الدّوليّة. إذ أنّ أميركا اتّجهت نحو تنفيذ تهديدها باستخدام القوّة العسكريّة المحدودة بهدف استعراض قواها وإبراز حجم استعدادها لخوض النّزاع المسلّح.

ضربة عسكريّة لأهداف تظاهريّة: نفّذت الولايات المتّحدة تهديدها باستخدام القوّة بعد أقلّ من يومين، وضربت قاعدة الشّعيرات الجوّيّة جنوب شرق حمص في ٧ **نيسان ٢٠١٧**. وصدر بيان عن البيت الأبيض صرّح فيه أنّ "قاعدة الشّعيرات هي القاعدة الّتي انطلقت منها الطّائرات الّتي ضربت خان شيخون بالكيميائيّ"، كما صرّح ترامب أنّ الضّربة الأميركيّة جاءت في إطار "حماية مصلحة الأمن القومي الحيويّة للولايات المتّحدة التي تقتضي منع وردع انتشار واستخدام الأسلحة الكيميائيّة القاتلة".[١] في المقابل، أوضحت الحكومة السّوريّة أن قاعدة الشّعيرات هو المطار الّذي أطلقت منه الصّواريخ الّتي أسقطت طائرة إسرائيليّة قبل شهر من أحداث خان شيخون، والقاعدة الّتي تنطلق منها الطّائرات السّوريّة

[١] الكاتب غير محدّد، "**سوريا: ضربة صاروخيّة أمريكيّة تستهدف قاعدة عسكريّة قرب حمص**". مقال منشور في موقع فرانس ٢٤ الالكتروني، بتاريخ ٧ نيسان ٢٠١٧. http://www.france24.com/ar/20170407، تاريخ الزّيارة ٢٥ كانون الأوّل ٢٠١٧.

لقصـف "داعش".[1] واعتبرت الحكومة السّـوريّة أنّ الغارة الاسـرائيليّة كانت ترمي إلى تغطية فلول إرهابيّي "داعش" جنوب تدمر، وحمايتهم من ملاحقة الجيش السّوري لهم.

[1] الكـاتـب غير محـدّد، **"تـداعيـات الضّـربـات الأميركيّـة على سـوريـا (مبـاشـر)"**. تغطيـة بتـاريخ ٧ نيسـان ٢٠١٧. https://arabic.sputniknews.com/arab_world/2017/ ، تاريخ الزّيارة ٢٥ كانون الأوّل ٢٠١٧.

المبحث الثّاني: الإدارة الأميركيّة لأزمة السّلاح الكيميائي في سوريا:

المطلب الأوّل: المبادئ الأميركيّة في إدارة الأزمة:

سيتمّ دراسة إدارة الأزمة من خلال مقاربة مبادئ إدارة الأزمات، وهي على الشّكل التّالي:

١- تحديد الأهداف:

من أهم مبادئ الإدارة النّاجحة للأزمة الدّوليّة أن يعي أطرافها الرّئيسيّين أنّ إمكانيّة الوصول إلى جميع الأهداف السّياسيّة هو أمر مستحيل. من هنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الأهداف القوميّة لأميركا تتحكّم بسياستها الخارجيّة بشكلٍ عامّ، سواء في الأزمة السوريّة عمومًا أو في أزمة الأسلحة الكيميائيّة على وجه الخصوص، ناهيك عن الأزمات الدّوليّة بالمطلق. وترتبط هذه الأهداف القوميّة بالمصالح الحيويّة لأميركا من ناحية، وبمنهجها التّقليدي المعتمد خلال تاريخها السّياسيّ كدولة ساعية إلى إقامة عالم آحادي القطبيّة، وتؤمن بـ"الاستثنائيّة" الأميركيّة، لذا فهي تسعى إلى نشر قيمها ومبادئها لتتمكّن من زعامة العالم وتجهّز على ضرب الاقتصاد النّفطيّ من أجل إعادة صياغة العالم اقتصاديًّا مرّة أخرى، ولعلّ دول الأزمات أكثر جهوزيّة للانصهار بهذه الأهداف والتّماهي معها من الدّول القويّة والمتماسكة داخليًّا. ويقوم النّظام آحادي القطبيّة على تصنيف الدّول وفقًا لالتزامها بالمعايير الأميركيّة فيما يتعلّق بحقوق الإنسان، المخدّرات، الإرهاب، وانتشار الأسلحة والصّواريخ والحرّية الدّينية تحت طائلة العقوبات في حال عدم تطبيق معاييرها الخاصّة التي تسعى من خلالها إلى تعزيز مصالح الشّركات الأميركيّة تحت شعارات حريّة التجارة والأسواق المفتوحة وتوحيد سياسة البنك الدّولي وصندوق النّقد الدولي. كما يقوم هذا النّظام على التّدخل في النّزاعات المحليّة الّتي لها فيها مصالح مباشرة أو محدودة نسبيًّا وإكراه دول أخرى على

اتّباع سياسات اقتصاديّة واجتماعيّة تخدم مصالح الولايات المتّحدة الاقتصاديّة وزيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية في الخارج، وفي الوقت نفسه منع مبيعات الأسلحة من قبل دول أخرى.[1]

ويقوم نجاح النّموذج الأميركي على المذهب النّفعي المرتبط بالثّقافة الميكافيلليّة "الغاية تبرّر الوسيلة"، وهي في سبيل نشر قيمها وتحقيق مصالحها لا تتوانى عن تقديم بعض التّضحيات (مثلما حصل في افتعال أزمة الحادي عشر من أيلول) في سبيل الحصول على الكثير من المكاسب إثر احتلال افغانستان. من هنا، تشير المعطيات والوقائع إلى أنّ أميركا تعتمد في إدارتها لأغلب أزماتها على منهج الإدارة بالأزمات الذي يقوم على افتعال الأزمات للتّمويه والتّغطية على مشاكلها القائمة واستخدام وسائل لا أخلاقيّة لتحقيق أهدافها الدّولة المفتعلة للأزمة[2].

ويُعتبر اسقاط النّظام السّوري من ضمن الأهداف الاستراتيجيّة للولايات المتّحدة الأميركيّة الذي بدأته من خلال تصدير ثورات الرّبيع العربي، وهو إذا ما تحقّق يشكّل تمهيدًا للتّدخل في المنطقة وتصدير مبادئها إلى الشّرق الأوسط للتّمكّن من السّيطرة عليه. وبعد أن أدركت الولايات المتّحدّة أنّه ليس باستطاعتها الوصول إلى أقصى أهدافها السّياسيّة، عدلت إلى هدف بديل يقضي بالإطاحة بالأسد بصورة أوتوماتيكيّة إذ أنّ أميركا لم تكن ترغب بإلزام نفسها بتوفير التّجهيزات العسكريّة اللاّزمة لفرض نظام ديمقراطيّ في سوريا في ظلّ التّنوع الطائفي والانقسامات والصّراعات المختلفة التي تُدار من دول خارجيّة متعدّدة، بحسب تصريح لهنري كيسنجر في لقاءٍ تلفزيونيٍّ.

وبالعودة إلى أزمة الأسلحة الكيميائيّة، فقد وافقت الولايات المتّحدة الأميركيّة في إدارتها لأزمة السّلاح الكيميائي على اقتراح روسيا حول حصر الهدف الرّئيسي بتسليم الدّولة السّوريّة ترسانتها الكيميائيّة وتفكيكها تحت إشراف منظّمة الأمم المتّحدة من أجل تجنيب سوريا ضربات أميركيّة تؤدّي إلى حرب

---

[1] رومان ولتفيد، نسخة بحث قدمت في الإجتماع السنوي لجمعية العلوم السياسية الذي انعقد ما بين ٢٨ – ٣١ آب ٢٠٠٣، جامعة القاهرة.

[2] الكاتب غير محدّد، "**إدارة الأزمات والإدارة بالأزمة**"، مقال منشور في بوّابة الحارة العمانيّة الالكترونيّة، بتاريخ ٢٠ أيلول ٢٠١٢. http://alharah2.net/alharah/showthread.php?t=47630، تاريخ الزّيارة ٢٥ كانون الأوّل ٢٠١٧.

إقليميّة اســـعة النّطاق (اتّفاق واشـــنطن وموســـكو). أتى ذلك بعد أحداث الغوطة، بعد أن كان الرّئيس الأميركي السّـابق قد حدّد منذ بداية الأزمة السّـوريّة ما وصـفه "بالخطوط الحمر" محذّرًا الدّولة السّـوريّة تجاوزها ومن بينها اسـتخدام السّـلاح الكيميائي في حربها الدّاخليّة. إلّا أنّها كلّما أخفقت في توريط النّظام السّـوري وإدانته بالأدلّة المباشـرة بارتكاب أيّ من الهجمات الكيميائيّة، تلجأ إلى تحميل النّظام السّـوري مسؤوليّة إبادة شعبه وتأكيد ضلوعه بالهجمات الكيميائيّة من دون أيّ دليل وعلى الرّغم من تسليم وتفكيك ترسانته بوجود مراقبين من الأمم المتّحدة. يشير هذا الاصرار الأميركي على إدانة سوريا إلى أنّ الهدف الاستراتيجي المتعلّق بتحقيق مصالحها القوميّة يفرض عليها البحث عن مبرّر قانوني للدّخول إلى سوريا، بذريعة التّدخّل الإنساني، في سبيل نشر قيمها ومبادئها وإحكام سيطرتها على المنطقة. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ كلّ المعطيات في الميدان السّوري تؤكّد أن الإدارة الأميركيّة لا تسعى لإيجاد حلّ أو مخرج للأزمة السّوريّة، بل إنّها كلّما اصـطدمت بانتصـار سـوريا على مخطّط التّفتيت والتقسـيم والتّجزئة، تجدها تشـهر سـلاح التّرويج لاتّهام النّظام السّـوري باسـتخدام السّـلاح الكيميائي. فليس بالأمر الجديد التأكيد على أنّ ذريعتَيْ "مكافحة الإرهاب" و"الكيماوي السّوري" ليستا سوى خدعة لتشريع التدخّل العسكريّ الأميركيّ في سـبيل تحقيق أهداف أميركا القوميّة المتمثّلة بضـما تحقيق أمن إسـرائيل ومحاربة النّفوذ الرّوسـي ومحاولة تحجيم الدّور الإيرانيّ وتحقيق كلّ ما من شأنه ضمان سيطرة أميركا على المنطقة.

من هنا لا بدّ من الإشـارة إلى ضـلوع أميركا بتقنيّة الإدارة بالأزمات، أو مبدأ "خلق الأزمات"، إذ يُفترض بالدّولة الّتي تسـتخدم نمط الإدارة بالأزمات في المجال السـياسـي، أي أنّها تسـعى لخلق أزمة في دولة أخرى، أن تمتلك إمكانيّات كبيرة وتطلّعات لتوســـيع قاعدة مجالاتها الحيوية وهذا ما يســـاعد أميركا بإمكانيّاتها العسـكريّة الضّـخمة[1]، وقاعدة المعلومات وأنظمة المخابرات ومراكز البحوث والدّراسـات القادرة على فهم وتفسـير وشـرح معالم المنطقة، على تطبيق نمط الإدارة بالأزمات في منطقة الشّـرق الأوسـط القابعة أساسًا في درك الصّراعات والمشاكل على شتّى الأصعدة.

[1] الكاتب غير محدّد، **"إدارة الأزمات والإدارة بالأزمة"**، مرجع سابق.

ومن ضـــمن نماذج خلق الأزمات خلق الثّورات والتّشـــجيع عليها في البلدان المســـتهدفة ولا شـــكّ في أنّ خدعة "الرّبيع العربي" كانت أحد أوجه هذا النّمط من أجل إحكام السّيطرة على الشّرق الأوسط من بوّابة نشـر الدّيمقراطيّة وإغاثة حقوق الإنسـان. وقد تتجسّـد الإدارة بالأزمات عبر خلق أسـباب اندلاع حربٍ ما كخطوة تمهيديّة لتقديم المســـاعدات المختلفة وعرض الخدمات والتّدخّل لمعالجة الأزمة. ومن النّماذج الأخرى افتعال أزمة وخلق مشكلة ما داخل نطاقها الأقليمي، ومن ثم اتّهام الدّولة المستهدفة (او الجماعة المستهدفة) بارتكابها في سبيل توجيه العقوبات ضدّها أو التّدخّل لاحقا لاحتلالها واسقاط نظامها ومن ثمّ إقامة حكم حليف لها في تلك الدولة، أو لتأديب تلك الجماعة الموجودة بها.

وتنطبق هذه النّماذج على الأســـلوب الطّاغي لدى الولايات المتّحدة الأميركيّة في إدارتها للأزمات، إذ أنّ الوقائع تشـــير إلى أنّ أميركا تمثّل النّمط النّموذجي في مجال تطبيق الإدارة بالأزمات، حيث تجيد الإدارة الأمريكيّة فن افتعال الأزمات وصـــناعتها، ومن ثم إدارتها بنجاح مرتكزةً على دراســـات معمّقة وخبرات أعمق في مجال العلاقات الدّوليّة. وقد ابتكرت أميركا هذا النمط لإدارة الأزمات خلال الحرب الباردة، ودأبت على تطويره في القرن الواحد والعشرين ليصبح وسيلتها للتّدخّل في شؤون الدّول الأخرى بذريعة الحفاظ على حقوق الانسان ومكافحة الارهاب.

وتعتمد أميركا، التي تُعتبر "أم الإدارة بالأزمات"، في إداراتها للأزمات على قيامها بالعديد من الدّراسـات، والبحوث الاقتصـاديّة والاجتماعيّة والسّـياسـيّة والثّقافيّة للأنظمة المسـتهدفة، التي تفيد خدمة مصـالحها الاقتصاديّة والسّياسيّة. ومن أبرز النماذج على استخدام أميركا لنمط الإدارة بالأزمات في العصر الحديث هما العراق وافغانستان.

إنّ غزو العراق من قبل أميركا تمّ التّمهيد له من خلال افتعال أزمة أسلحة الدّمار الشّامل، فادّعاء أميركا لوجود هذه الأسلحة لدى النّظام السّابق برئاسة صدّام حسين ودعمه للقاعدة والارهاب كان الذّريعة الّتي تمسّكت بها أميركا لتبرّر دخول قوّاتها إلى العراق. وبعد الغزو اتّضح أن تلك الادّعاءات كانت كاذبة وأنّه لا صحّة لتقارير المخابرات الأميركيّة التي أبلغت البيت الأبيض بامتلاك العراق لأسلحة الدّمار الشّامل، وتبيّن أنّ الحقيقة كانت السّيطرة على نفط العراق هذا من النّاحية الاقتصاديّة، أمّا من النّاحية الأيديولوجيّة

والسّياسيّة فالهدف الذي لطالما سعت إليه أميركا تعزيز سيطرتها على العالم كان ولا يزال نشر ثقافتها السّياسيّة في الشّرق الاوسط الجديد تحت مسمّى نشر الدّيموقراطيات، وهذا ما روّجت له في العراق.

أمّا غزو أفغانستان فينطبق عليه أسلوب افتعال أزمة أو خلق مشكلة ما داخل نطاقها الاقليمي، ومن ثم اتّهام الجماعة المستهدفة بارتكابها في سبيل توجيه العقوبات ضدّها أو التّدخّل لاحقا لاحتلالها، حيث تمّ افتعال أزمة أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الّتي أكّد الرّئيس السابق بوش الإبن أنّ أمريكا كانت على علم بوقوعها قبل فترة، ولكن المحلّلين يرون أنّها تركت الفاعلين يقومون بها لكي تفتعل أزمة غزو أفغانستان الّتي لا تريد الخروج منها لأسباب جيو استراتيجية، لقطع الطّريق على أيّ تحالف روسي صيني، أو تقدّمٍ لهما نحو بقية الدّول الحليفة للأميركيّين وكذلك للاعتقاد السّائد بوجود معادن ثمينة في أفغانستان. إذًا، أميركا افتعلت الحادي عشر من أيلول للتّمهيد للدّخول إلى أفغانستان لأسباب جيوستراتيجيّة باعتراف بوش الإبن، وفي ذلك اعتراف واضح على أنّ المصالح الأميركيّة وحدها من تتحكّم بسياسة أميركا الخارجيّة، وأنّ ذرائع حقوق الإنسان والقضاء على الارهاب ما هي إلّا أدوات لتنفيذ التّدخّل وإحكام السّيطرة. وتكلّمت بعض التّقارير الّتي اشارت عن افتعال أمريكا لأحداث ١١ أيلول عن أنّ المهاجمين الأفغان كانوا قد دخلوا إلى الفضاء الأمريكي تحت أعين المخابرات الأمريكية، وقد منحوا تأشيرات دخول قانونيّة، رغم معرفة تلك الجهة بانتمائهم لتنظيم القاعدة؛ والأدهى أنّهم منحوا موافقة للتّدريب على الطيران في مدارس متخصصة هناك.

لا يختلف هذان المثلان عن إدارة أميركا للأزمة السّوريّة، فإنّ الحديث الدّائر حول افتعال الأزمة الكيميائيّة في سوريا، هو بمثابة فهمٍ دقيق للنّمط الإداري الّذي تستخدمه أميركا في إدارته للأزمات والّذي بات مكشوفًا وواضحًا خلال تاريخ أميركا سواء القديم خلال الحرب الباردة، أو حديثًا خلال حربَي أفغانستان والعراق ودعمها لما يسمّى بثورات "الرّبيع العربي". وقد حاول محور الحلفاء مرارًا، وبالتّحديد روسيا، كشف النّقاب عن "مسرحيّة" الأسلحة الكيميائيّة التي تقول بأنّ بعضها أحداث مفبركة و"تمثيليّات" لاستمالة الرّأي العام والتّمهيد لأي تدخّل عسكري محتمل.

فأميركا الّتي حاوت أن توقع النّظام السّوري من خلال عدّة محاولات في فخّ الإدانة، تارةً من بوّابة الحرّيات وثانية من بوّابة حقوق الإنسان وارتكاب مجازر ضدّ الانسانيّة حتّى وصلت إلى حد اتّهامه باستخدام الأسلحة المحرّمة دوليًّا، تسعى بشتّى الطرّق إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجيّة ذات الصّلة بالمصالح القوميّة الأميركيّة الّتي لا يمكن أن تتحقّق إلّا من خلال إحكام السّيطرة على الشّرق الوسط بشكل عام، وسوريا ضمنًا، ولن يكون ذلك إلّا باسقاط النّظام السّوري.

٢- التّطبيق التّدريجي وحصر استعمال القوّة العسكريّة بمنطقة جغرافيّة محدودة:

تبدي الولايات المتّحدة الأميركيّة في إدارتها لأزمة السّلاح الكيميائي في سوريا تطبيقًا تكتيكيًّا لخططها إذ أنّها تؤخّر تنفيذ النّزاع العسكريّ مستفيدةً من الفرص السّانحة وعامل الوقت. وبالطّبع لدى الولايات المتّحدة فريق كامل ومركز دراسات يتابع المجريات ويراقب الأوضاع السّياسيّة والعسكريّة في سوريا.

في هذا الإطار، يشير هنري كيسنجر Henry Kissinger في إحدى لقاءاته[١] إلى عودة الولايات المتّحدة الأميركيّة في السّياسة الخارجية إلى إستراتيجية المتوقَّع والمضمون وتوجّهها أثناء تطبيق تكتيكات التّدخّل الخارجي نحو القرارات الّتي تحدّدها مجريات الأزمة وردود الأفعال المرتبطة بها، مع التّأكيد على أهمّيّة تحديد الأهداف التي ترتكز عليها السّياسة الخارجيّة الأمريكية والتّعامل معها كأولويّة ضمن خطّة العلاقات الخارجيّة. إنّ مصداقيّة قرارات الإدارة الأميركيّة، بحسب كيسنجر، ترتبط باتّجاه ردود الأفعال في الأزمات والقدرة على استنباط الحدس الّذي تستوجبه الأزمات الحاليّة. ويمكن اسقاط هذا المبدأ على كيفيّة إدارة أميركا لأزمة الأسلحة الكيميائيّة في سوريا، إذ انطلقت قرارات الإدارة الأميركيّة تدريجيًّا بدايةً من قاعدة الدّبلوماسيّة وتحديد الأهداف ذات الأبعاد السّلميّة كدعوة سوريا لتسليم مخزونها الكيميائيّ والاكتفاء بتوجيه الرّسائل للخصم المتعلّقة بالرّد المحتمل والتّلميح باحتمال أخذ المبادرة بالتّدخّل الانساني في حال عدم تفكيك سوريا لمخزونها الكيميائي، ومن ثمّ القيام باتّفاق أميركي روسي قامت على إثره

[١] الكاتب غير محدّد، "**هنري كسنجر يتحدّث عن النّظام العالمي الجديد وحالة الفوضى المقبلة التي ستسوده**"، مقال منشور في موقع نون بوست، بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠١٥. http://www.noonpost.org/content/15069، تاريخ الزّيارة ٥ كانون الثّاني ٢٠١٧.

سوريا بالانضمام إلى اتّفاقيّة حظر الأسلحة الكيميائيّة، ومن ثم حصر استخدام القوّة في مجال محدّد هو مطار الشّعيرات بزعم انطلاق الطّائرات الّتي قصفت الكيميائي على خان شيخون منه. من ناحية أخرى، أشار كيسنجر إلى وجود تباين في مواقف الولايات المتّحدة الأميركيّة حول مدى التزامها بالشّأن السّوري إذ اعتبر أنّ الإدارة الأميركيّة أبدت تخبّطًا بين تردّد ورفض للتّدخّل العسكري لحلّ هذا النّزاع، مشيرًا إلى أنّ احتراز الولايات المتّحدة الأمريكية من اتّباع أي سياسة في سوريا نتجت عنه عواقب وخيمة إذ أنّه سمح للإرهاب –على حدّ وصفه– لاغتنام فرصة وجود ثغرة بين الأهداف والإمكانيّات والمفهوم الاستراتيجي. (بتصرّف)

وربطًا بهدف "الدّفاع عن المصلحة العليا" الذي تسعى أميركا إلى تحقيقه كدولة متورّطة في هذه الأزمة، وانطلاقًا من ايمانها "بالاستثنائية" الأمريكيّة الّتي لا تنفك ترافق كل الحقبات الرّئاسيّة للتّاريخ الأميركي ولكن بطرق تطبيق مختلفة، يشير كيسنجر إلى أنّ المنهج التّقليدي الأميركي يرى وجوب أن تدافع الولايات المتحدة الأميركيّة عن دورها الدّولي من خلال تعديل قيمها الدّاخليّة لتصبح "منارة في العالم". وفي المقابل تنطلق أميركا –بحسب كيسنجر– من منهج دورها "كمدافع عن الدّيمقراطية في العالم"، إذ تدّعي مساعدة بقيّة الدّول في مقاومتها لأيّ عدوان خارجي وتعزيز نموّ الدّيمقراطية، وتلجأ للوسائل العسكريّة لمحاربة منتهكي حقوق الإنسان إذا لزم الأمر، بحسب ما تدّعيه، ما يجعلها تعتبر أنّ تدخّلها في منطقة النّزاع هو حقّ وأنّ اللّجوء إلى استعمال القوّة تدريجيًّا قد يكون احتمالًا مشروعًا في سبيل الدّفاع هذين المنهجين.

وعلى الرّغم من اختلاف هذين المنهجين من النّاحية العمليّة إلّا أنّهما يتفقان على تحقيق نفس الهدف، الذي يعتبر أن مهمّة الولايات المتّحدة تكمن في نشر قيمها ومبادئها في كل أرجاء العالم.

ومن هذا المنطلق فإنّ أميركا تحاول من خلال أزمة استخدام الأسلحة الكيميائيّة أن توهم العالم بأنّها تقوم بدورها الطّبيعي بالدّفاع عن الدّيموقراطيّة والحفاظ على الحرّيات وحقوق الانسان داخل سوريا بشكل عام والمناطق المنكوبة إثر الاستخدام المزعوم للكيميائي على وجه الخصوص.

٣- بقاء الجانبين:

من خلال متابعة أطراف النّزاع لتطوّرات أزمة الأســـلحة الكيميائيّة، بدا أنّ محورَي الحلفاء والأعداء بقيا يدوران في فلك النّزاع بنفس الحدّة، ولم يظهر أنّه هناك قدرة لطرف لتحييد دور ومصــالح الطّرف الآخر. فمحورَي الحلفاء والخصـــوم، وبالتّحديد الإدارة الأميركيّة والإدارة الرّوســـيّة يقفان أثناء معالجتها للأزمة السّـوريّة في قاربٍ واحدٍ يتمثّل بمصــالحهما المبتغاة من الأزمة السّـوريّة. وفي أزمة الأسـلحة الكيميائيّة يجدّف كلّ طرف لما يفيد صدّ قوّة الطّرف الثّاني وإثبات إرادته على المواجهة. في هذه الأزمة، سوريا هي القارب والأحداث الدّائرة ومن بينها أحداث الأزمة الكيميائيّة هي الأمواج التي تحاول الإدارتين الأميركيّة والرّوسيّة التّجديف بينها للوصول إلى البرّ الّذي يعظّم أرباح كل طرف ويقلّل من خسائره.

وإذا ما نظرنا إلى أزمة الأســـلحة الكيميائيّة في ســـوريا، على أنّها جزء لا يتجزّأ من ســـيناريو "الإدارة بالأزمات" الّذي تعتمده أميركا في إدارتها للأزمات الدّوليّة، فبعد المسـاعي الحثيثة لمحور الحلفاء لكشـف ما اعتبرته افتعال أميركيّ لأزمة الأسـلحة الكيميائيّة كأداة من أدوات إدارتها الأزمة السّـوريّة بشـكلٍ عام ضمن سعيها لفرض عقوبات عسكريّة على سوريا، وبعد أن أعلنت روسيا مرارًا استعدادها لمساندة سوريا في الميدانين السّياسـي والعسكري، فإنّ أميركا أدركت أنّ من مصـلحتها المحافظة على الخصـم والابقاء عليه وليس الدّخول بمواجهة مباشـــرة معه إذا ما أرادت الخروج بنتائج مجدية لها وذات فائدة على مصالحها القوميّة. فالهدف هو تحقيق بعض المصالح، حتّى لو تمّت التّضحية بأخرى، وليس الدّخول في حربٍ مفتوحة غير محدّدة المعالم وغير محمودة العواقب على الجميع. إذ أنّ محور الحلفاء دأب على التّرويج الجهوزيّة الكاملة، سواء من ناحية الاستعداد العسكريّ والتّماسك داخل المحور الواحد (سوريا-روســيا-ايران) أو من ناحية الاســتعداد المخابراتي إذ أنّ روســيا بيّنت للأميركيّين قدرتها على كشــف خطّطتهم وإحباط مشروعهم قبل الشّروع بتنفيذه.

في هذا الإطار، طيلة فترة الأزمة لم تتوانى بوارج الأميركيّين والرّوس على حدٍّ ســـواء عن التّواجد في البحر المتوسّط، والخصمان بقيا يحاولان إثبات قدرتهما على صدّ تهديدات الطّرف الآخر وعدم الخضوع للتّهديدات. ناهيك عن ذلك، فإنّ الإدارة الأميركيّة كانت تتذرّع في أغلب تصريحاتها بتقارير حول استخدام

الكيميائي من قبل النّظام السّوري تقول أنّها معلومات جمعتها المخابرات الأميركيّة، لنجد الإدارة الرّوسيّة متربّصة بها في المقابل تتسلّح بتقارير للمخابرات الرّوسية تحتوي على معلومات تكشف مراقبتها الدّائمة للوضع وتشي بعدم مصداقيّة أو عدم صحّة الادّعاءات الاميركيّة حول قيام قوّات النّظام السّوري بتنفيذ هجمات كيميائيّة.

يبحث كلا الطّرفين عن انتصار ولو جزئي بالاعتماد على وسائل الدّعم المناسبة والمتوفّرة التي سيتمّ التّطرّق إليها في أحد البنود التّالية (البحث عن الدعم). إنّ الظّهور بمظهر الكسب الجزئي، وعدم توجّه أميركا إلى اعتماد التّعنّت والإصرار على المطالب التّعجيزيّة، يعطي خصمها الرّوسي طريقًا مقبولًا للخروج من الأزمة والعكس صحيح. وهذا من شأنه أن يمهّد الطّريق لعلاقة إيجابيّة والخروج بحلّ عقلاني بين الخصمَين. وهذا ما ترجمته الإدارة الأميركيّة عمليًّا حينما تحوّل الخصم الرّوسي إلى حليف عبر الاتّفاق المشترك الذي تقدّمَ على القارب السّوري للخروج بحل مرضي للطّرفين (اتّفاق موسكو–واشنطن)، والّذي قضى بتسليم سوريا كافّة مخزونها من الأسلحة الكيميائيّة لتجنيبها ضربة إقليميّة واسعة النّطاق قد تفتح أفق الحرب الدّوليّة بقيادة الدّولتين العظمتين.

٤– الحفاظ على الاتّصالات مع الخصم:

حافظت أميركا في إدارتها للأزمة في سوريا على اتّصالها مع محور الحلفاء بقيادة روسيا. ويمكن ترجمة ذلك التّواصل من خلال متابعة السّلوك التّفاوضي الذي اتّبعته كلا الإدارتَين الأميركيّة والرّوسيّة في سبيل تحسين السّلوك العسكريّ وتجنّب دخول الأزمة في منحىً غير محدّد المعالم بالإضافة إلى تجنّب الصّدامات غير المرتبطة بالأزمة نفسها. تمثّل ذلك في الأزمة السّوريّة بشكل عام وأزمة السّلاح الكيميائي على وجه الخصوص من خلال التّفاوضات المستمرّة بين الأميركيّين والرّوس، والتّنسيق فيما خصّ تنظيم الملاحة الجوّية في الأجواء السّورية لمنع حصول أيّ تصادمٍ بين الطّائرات الروسية وطائرات التّحالف بقيادة أميركا. أثناء إدارة أوباما للأزمة الكيميائيّة، كانت الإدارة الأميركيّة تتروّى في تفضّل التّروّي في تنفيذ التّهديدات بحقّ الخصم على تحقيق المصداقيّة الأميركيّة، وتسعى من خلال المفاوضات والتّواصل الدّبلوماسي مع الخصم خارج حدود المعارك للتّوصّل إلى مخرج مناسب للأزمة يتّفق عليه

أطراف النّزاع. أمّا ترامب Trump فقد حاول منذ وصـــوله إلى الرّئاســـة إعادة هيبة الإدارة الأميركيّة وتصوير سيّد البيت الأبيض على أنّه الرّجل الفذ ذي القرارات الحاسمة وهذا ما سنأتي على شرحه في بن (سـيكولوجيّة التّفاوض). لذلك فإنّ العلاقات بين أميركا وروسـيا كصـنّاع رئيسـيّين للقرارات أخذت طابعًا خاصًّا إبّان حكم الأخير، واختلف السّلوك التّفاوضـي إثر الإشارات والرّسائل متعدّدة التّفسيرات التي أراد ترامب إيصالها لروسيا من خلال سلوكيّات إدارته للأزمة.

تمثّل السّلوك التّفاوضـي في إدارة الرّئيس السّابق باراك أوباما Barack Obama للأزمة من خلال اتّخاذ مجموعة اتّفاقيّات آلت إلى موافقة سوريا على "مبادرة الكيمياوي" الّتي تقدّمت بها روسيا لتجنيبها ضربات أميركيّة، موافقة الحكومة السّـوريّة على الانضـمام إلى معاهدة "حظر الأسـلحة الكيميائيّة"، ووقوع "اتّفاق واشنطن– موسكو" الّذي نجم عنه القرار ٢١١٨ الّذي يفرض على سوريا تفكيك كامل ترسانتها الكيميائيّة، بالاضافة إلى القرار ٢٢٣٥ القاضي بتشكيل آليّة مشتركة للتّحقيق في أزمة استخدام الكيميائي في سوريا، واسـتمرّت الاتّصـالات بين أميركا وروسـيا حول آليّة عمل لجنة التّحقيق عبر مجلس الأمن حتّى الأمس القريب في العهد الحالي.

أمّا ترامب Trump فقد اتّسـمت إدارته للأزمة بارتفاع حدّة الخطاب التّفاوضـي مع روسـيا تمثّل بحشـد ضـــغط أمريكي دولي كبير لإجبار روســيا دبلوماســيًّا بالتخلي عن الأســد. ويمكن توضــيح الاتّصــال التّفاوضي الرّوسي الأميركي في هذه الفترة من خلال المواقف التّالية[١]:

أ- التّفاوض الدّبلوماســـي بين المحورَين: توجّه وزير الخارجيّة الأميركي "ريكس تيلرســـون Rex Tillerson" إلى روسيا لإقناعها بالتّخلي عن مساندتها لحكومة الرّئيس السّوري بشّار الأسد، إذ كان من أهم اهداف الزّيارة محاولة الاتّفاق مع روســيا على أنّه لا حلّ للأزمة السّــورية طالما أن الأسـد موجودًا في السـلطة. فبعد أن غاب مطلب تنحّي الأسـد عن الحكم في سـوريا لفترة وجيزة

[١] الكاتب غير محدّد، "**هل يفعل ترامب ما لم يفعله أوباما في سوريا؟**". مقال منشور في موقع "نون بوست" بتاريخ ١٢ نيسان ٢٠١٧. http://www.noonpost.org/content/17527، تاريخ الزّيارة: ٢٥ ك١ ٢٠١٧.

قبل أحداث خان شيخون المفترضة، عاد ليحتلّ المطالب الأساسيّة في الخطاب الأميركيّ أثناء التّفاوضات. من ناحيتها رحّبت روسيا بزيارة تيلرسون إلّا أنّها عادت للتأكيد على عدم ضلوع النّظام السّوري بالأحداث الكيميائيّة المزعومة في خان شيخون، معلنةً رغبتها بوجود "تعاون بنّاء مع الولايات المتحدة مقابل محاولة تبرئة الأسد من جريمة خان شيخون".[1] (بتصرّف)

ب- العصا والجزرة: خلال اجتماع وزراء خارجية "مجموعة السّبع الكبار" في إيطاليا للنّقاش حول موضوع علاقة روسيا بالنّظام السّوري -بحضور وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة وإيطاليا، كندا، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، بالإضافة إلى انضمام وزراء خارجية كل من تركيا والسعودية وقطر والإمارات والأردن- ردّ تيلرسون على شرط روسيا بأنّ "باب التّعاون مع موسكو مفتوح ولكن بشروط، فإمّا أن تختار روسيا التّعاون معنا والاصطفاف مع العالم فتكون جزءًا من ذلك المستقبل وتؤدي دورًا مهمًا فيه، أو أن تبقى مع الأسد وإيران وهو ما نعتقد أنّه لن يحافظ على مصالحها على المدى الطويل".

وقدّمت أميركا ما اعتبرته "بادرة حسن نيّة" لروسيا، بعدم فرض عقوبات جديدة عليها بعد الهجوم الكيميائيّ علمًا أن اقتراح "فرض العقوبات على مسؤولين في الجيش الروسي شاركوا في تنسيق العمليات السورية" جاء من طرف بريطانيا.

من ناحيتها بريطانيا صرّحت بأنه "ليس هناك إجماع على عقوبات جديدة إضافية، الخيار الأفضل الحوار مع روسيا وليس دفعها نحو الزاوية". وقد اتّفقت "مجموعة السّبع الكبرى" على موقف موحّد خلاصته إقناع روسيا بالتّخلي عن مساندة الرّئيس السّوري بشار الأسد في مقابل فرض عقوبات اقتصادية جديدة بحق موسكو على خلفية دعمها للنّظام، إلى جانب تكرار الضّربات "التّأديبيّة" الأميركيّة على سوريا، وهذا بحدّ ذاته مؤشّر قويّ على تحول السّياسة الخارجيّة الأمريكية في عهد ترامب في موضوع معالجته للأزمة السورية.[2] (بتصرّف)

---

[1] الكاتب غير محدّد، "**الحرب في سوريا: تلرسون يحث روسيا على التّخلّي عن الأسد**"، مقال منشور في موقع بي بي سي بالعربيّة بتاريخ ١٢ نيسان ٢٠١٧. http://www.bbc.com/arabic/world-39576624، تاريخ الزّيارة ٥ كانون الثّاني ٢٠١٨.

[2] الكاتب غير محدّد: "**هل يفعل ترامب ما لم يفعله أوباما؟**"، مرجع سابق.

٥- **البحث عن الدعم:**

تفرض الحاجة في أوضاع الأزمات الحصول على الدّعم المعنويّ لاتّخاذ بعض القرارات العسكريّة ذات الصّلة بالنّزاع. ولا يقتصر الدّعم على تشكيل الأحلاف، بل يتعدّاه الحصول على الدّعم القانوني والسّياسي الدّولي لتنفيذ بعض الخطط.

وقد تمثّل ذلك في هذه الأزمة من خلال لجوء محور الخصوم بقيادة الولايات المتّحدة الأميركيّة إلى الأمم المتّحدة لإدانة سوريا وفرض عقوبات عليها تحت حجّة استخدام السّلاح الكيميائي. كما نرى فيما بعد اكتمال مسيرة أميركا في البحث عن الدّعم الاقليمي من خلال عقد سلسلة من اللّقاءات مع قادة عرب وإقليميّين عقب تنفيذ ضربة مطار الشّعيرات، حصلت خلالها على دعمًا معنويًّا من خلال تأييد واسع للضّربة يستند إلى حسم توريط النّظام السّوري بالهجمات الكيميائيّة، بالإضافة إلى حصول أميركا على دعمٍ آخر من نوع الاستعداد للمشاركة في حال اللّجوء إلى خيار التّدخّل العسكري، بحسب ما جرى تداوله إعلاميًّا على أقلّ تقدير. من جهتها حصلت روسيا استخدمت حق النّقض في مجلس الأمن على مشروع القرار الذي يستهدف توريط سوريا بهجمات خان شيخون، وهذا شكّل وسيلة دعم في إدارتها للأزمة.

ومن الخطوات الإضافيّة التي لجأت إليها أميركا للحصول على الدّعم في خطوة عسكريّة ضدّ سوريا، هو الطّلب من مجلس الأمن الدّولي مرارًا تمديد صلاحيّات الآليّة المشتركة والمطالبة بفرض عقوبات على المسؤولين عن استخدام أسلحة كيميائية في سوريا بالإضافة إلى تمرير مشروع قرار يؤكّد أنّ الجانب السّوري أخفى بعض ترساناته الّتي يزعم التّقرير أنها استخدمت في خان شيخون، ولكنّ روسيا عرقلت هذه الخطوات من خلال استخدام حق النّقض في مجلس الأمن واحبطت المشروع الأميركي لمعاقبة سوريا. وتندرج هذه الخطوة في سياق خلق الذّرائع الّتي تدعم سعي الولايات المتّحدة الأميركيّة إلى خلق الأزمات تمهيدًا لشروعها بالتّدخّل العسكري.

وفيما يتعلّق بتفاصيل أحداث الهجمات الكيميائي المزعومة، فقد تناولت وسائل الاعلام الرّوسيّة تقارير وتحقيقات تؤكّد من خلالها ضلوع أميركا وحلفائها في المنطقة بفبركة أفلام، ناقلةً عن لسان الرّئيس الرّوسي وصف هذه الأحداث بأنّها "مسرحيّة لتبرير ضربة الشّعيرات، ولدينا معلومات بأنّ أميركا تحضّر

لمسـرحيّات مشـابهة حيث يدبّرون لدسّ مادّة سـامّة ما مجدّدًا، كي يتّهموا فيما بعد السّـلطات السّـوريّة الرّسميّة باستخدامها"[1].

ويعتبر هذا الإتّهام وسيلة دعم ثنائيّة الاتّجاه، فهو إذا ما كانت تصـريحات الرّوس صـحيحة، وسيلة من وسائل خلق الأزمات تستخدمها أميركا لتقليب الرّأي العام العالمي ضدّ سوريا وحلفائها، للتّمهيد لسلوكيّاتها المقبلة، فتحرّض من خلالها مجلس الأمن على اتّخاذ خطوات عقابيّة ضد سوريا من أجل الحصول على مشروعيّة التّدخّل العسكري في سوريا بذريعة التّدخل الإنساني. وبالمقابل فإنّه وسيلة دعم تلجأ إليها روسيا لدعم موقفها وموقف حليفتها سـوريا، وحمايتها من أي إجراء عدواني أو عقابي محتمل، ومن أجل تحقيق هذا الهدف بثّت القناة الرّوسـيّة الرّسـميّة "روسـيا اليوم" مقاطع مصـوّرة تظهر "مشـاهد تمثيليّة" تقول بأنّها تعود للأحداث الكيميائيّة "المفبركة".[2]

في هذا الإطار، اسـتخدمت إدارة ترامب Trump خدعة التّقارير المخابراتيّة لتبرير خطّتها الهجوميّة على مطار الشّـــعيرات. فقد ادّعى ترامب بأن المخابرات الأميركيّة قدّمت لإدارته تقريرًا يفيد "باطلاق النّظام السّـوري للسـلاح الكيميائيّ من مطار الشّـعيرات إلى خان شـيخون"، تبيّن فيما بعد أنّه إعلان كاذب وأنّ ترامب روّج له لدعم ضـــربته لمطار الشّـــعيرات وإظهار الرّئيس الأميركي بمظهر الرّجل القوي. وقد أكّد البروفيسّور ثيودور بوستل Theodore A. Postol، وهو خبير أمريكي وعالمي في الأسلحة الكيميائية، عدم صحّة هذا التّقرير وعدم وجوده على الإطلاق وسنأتي على تفاصيل الأمر في البند اللّاحق.

٦- الاعتبار من السّوابق ودروس الأزمات:

---

[1] الكاتب غير محدّد، "**بوتين: هجوم خان شـيخون الكيماوي مسـرحية ولدي معلومات عن فبركة مقبلة بريف دمشـق**"، مقال منشـور في موقع العربيّـة بتـاريخ ١٢ نيســـان أبريـل ٢٠١٧. https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/04/12/putin-russia-america-syria، تاريخ الزّيارة: ٢٥ ك١ ٢٠١٧.

[2] المرجع أعلاه.

ممّا لا شـكّ فيه أنّ دراسـة الأزمات السّـابقة من شـأنه أن يحدّ من إمكانيّة تطوّر الأزمة لتسـبّب حرب. وأميركا الّتي خاضـــت هذه التّجربة مؤخّرًا في العراق تبدو وكأنّها تحصـــي خطواتها أكثر من تجربتها السّابقة التي بدت أهدافها مكشوفة للعالم. ولكن من خلال متابعة النّمط الإداري في حقبة أوباما، يبدو أنّ الإدارة كانت أكثر حرصًا في الاعتبار من الأزمات السّابقة، فكما تمّت الإشارة سابقًا فضّل أوباما التّركيز على كيفيّة الخروج من الأزمة بأقلّ خسـائر على أنّ يبحث عن الوسـائل الّتي تثبت مصـداقيّة تهديدات أميركا وقدرتها على تنفيذها، وكان يكتفي بتوجيه الرّســـائل التّهديديّة لمعاقبة ســـوريا ويقوم باللّجوء إلى مجلس الأمن للبحث عن دعمٍ لأي موقف أو الحصول على شرعيّة لأي تقدّم عسكريّ يتعلّق بالأزمة. هذا ما لم يستطع ترامب تحقيقه على الرّغم من أنّ مجريات الأحداث كانت تؤكّد صـلابة موقف محور سوريا وحلفائها، وعدم وجود أي أدلّة مباشرة وحتميّة على إمكانيّة إدانة سوريا بارتكاب هجوم بالسّلاح الكيميائيّ.

وفي سـياقٍ متّصـل، وربطًا بأزمة العراق ومزاعم أميركا حول امتلاك نظام صـدّام حسـين لبرنامج أسـلحة دمار شـامل، يشـير بول بريمر *المبعوث الرّئاســي الأميركي إلى العراق في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ في مقال نشرته CNN إلى أنّ "* العراق، الّتي صنّفها الرّؤساء الأميركيّون المتتابعون من الحزبين كدولة راعية للإرهاب، كان لديها برامج الأسـلحة النّووية والبيولوجيّة والكيميائيّة. وكان مجلس الأمن الدولي قد أصـدر ١٧ قرارا منذ عام ١٩٩١ بقوة القانون، مطالبين صـدام حسـين بالمصـارحة بشـأن برامج أسـلحة الدمار الشـامل. ولكنه لم يفعل. وتوصّـلت أدلةّ المخابرات – ليس فقط من وكالات الاسـتخبارات الأميركيّة، بل من الأجهزة الفرنسـيّة والألمانيّة والرّوسـيّة والبريطانيّة أيضًـا، إلى أنّ صـدّام كان مسـتمرًّا ببرامج أسـلحة الدّمار الشّامل. وكانت العقوبات الدّوليّة الّتي فرضـها مجلس الأمن الدّولي قد بدأت في التّلاشي. ولم يعد الاحتواء خيارًا قابلا للتّطبيق"، متابعًا: "وظهر لاحقًا أنّ أجهزة المخابرات كانت مخطئة. ولكن عندما اتُّخذ قرار الحرب، لم يعرف جورج بوش وتوني بلير ذلك". وفي ذلك إشـــارة إلى أنّ الإدارة الأميركيّة افتعلت أزمة "برنامج أسلحة الدّمار الشّامل" لدى النّظام العراقي، للتّمهيد لاحتلال العراق معتمدةً بذلك على تقارير

مخابراتيّة كاذبة[1]. ولكنّها لم تستفد في افتعالها لأزمة الأسلحة الكيميائيّة في سوريا من تجاربها السّابقة، وخاصّـــة إبان ضـــرب إدارة ترامب لمطار الشّـــعيرات بناءً على اختلاق "بيان للمخابرات" حول انطلاق الطّائرات الّتي قامت بهجوم خان شيخون الكيميائي المزعوم من مكار الشّعيرات.

في هذا الإطار، وبعد أن أعلنت إدارة ترامب أن المخابرات الأميركيّة قدّمت تقرير يفيد باطلاق النّظام السّوري للسّلاح الكيميائيّ من مطار الشّعيرات إلى خان شيخون، شكّك الخبير الأميركي والعالمي في الأسلحة الكيميائية البروفيسّور ثيودور بوستل Theodore A. Postol بصحّة هذا التّقرير مؤكّدًا في مقال نشره في صحيفة "كونتر بنش" الأميركية الالّكترونية، أن "القنبلة الكيميائيّة المزعومة التي القيت على خان شيخون كانت موجودة على الأرض ومن غير الممكن أن تكون قد أُطلقت من الجو"، لافتًا إلى أنّ "الإدارة الأميركيّة استلمت بلاغًا رسميًّا من الرّوس يفيد بأن الطّائرات الحربيّة السّوريّة ستقصف البلدة قبل ٢٤ ساعة"، وأعرب البروفيسور بوستل عن استعداده للذّهاب الى البلدة المنكوبة والادلاء بشهادته"، موحيًا بأن هناك منّ فجرها على الأرض.[2] (بتصرّف)

وقد أكّد الكاتب الأميركي "سيمور هيرش Seymour Hesh" أنّ أزمة خان شـــيخون مفتعلة للتّمهيد لضرب الشّعيرات، وذلك ضمن مقالٍ نشره في صحيفة "دي فيليت Die Welt" الألمانيّة كشف فيه "أنّ الاســـتخبارات الاميركيّة أكّدت للرّئيس ترامب Trump أنّها لا تملك أي أدلّة على أنّ الحكومة الســـورية تقف خلف الهجوم الكيميائي في "خان شيخون" قرب مدينة ادلب في نيسان (ابريل) الماضي". ونقل عن مصادر عسكريّة أنّ الرّئيس ترامب Trump أعطى اذنًا بإطلاق ٥٩ صاروخا على قاعدة "الشعيرات"

---

[1] بول بريمر، "**الخطأ والصـــواب في تقرير تشـــيلكوت عن حرب العراق**"، مقال نشـــره موقع CNN بالعربيّة، بتاريخ ١٠ أيلول ٢٠١٦. https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/07/11/iraq-chilcot-report-response-bremer، تاريخ الزّيارة: ٢٥ ك١ ٢٠١٧.

[2] عبد الباري عطوان، "**نظرية البروفيســـور الأمريكي بوســـتول التي اكدت ان قنبلة خان شـــيخون الكيميائية لم تُطلق من الجو تربك المشـــهد الســـوري وتتحدث عن "فبركة".. ما صـــحة هذه النظرية؟ ولماذا لم تتحقق مطالب صـــاحبها بتحقيق دولي نزيه ومحايد حتى الآن؟، مقال منشـــور في موقع رأي اليوم بتاريخ ٢٠ نيســـان** "٢٠١٧. http://www.raialyoum.com/?p=660249، تاريخ الزّيارة ٢٧ كانون أول ٢٠١٧.

العسكرية في حمص رغم هذه التحذيرات من اجهزة مخابراته، الأمر الذي أصاب المسؤولين في المؤسسة العسكرية الامريكية بالاسى الشديد. كما صرّح مسؤولٌ عسكريّ أميركيّ منتقدًا سلوك ترامب في إدارته للأزمات الدّوليّة وعدم استفادته من الدّروس السّابقة، قائلًا: "ان ترامب لا يقرأ شيئا، ولا يملك أي معرفة بالتاريخ، ويميل الى التّصرّف بشكلٍ متسرّعٍ، ويخلط بين ادارة صفقات تجاريّة، وبين الاعمال العسكريّة، ولا يعلم أنّ الخسارة في الأولى ماليّة، أمّا في الثّانية فهي إزهاق أرواح يلحق ضررًا بالامن الوطني الأميركيّ على المدى البعيد".[1] (بتصرّف)

وتشير هذه التّصريحات إلى أن المخابرات الأمريكيّة هيأت وفبركت الأسباب كأدوات دعم لسلوك الإدارة الأميركيّة وبالتّحديد لتبرير الضربة الّتي طالت مطار الشّعيرات، والّتي كانت تستهدف تأكيد مصداقيّة التّهديدات الأميركيّة وإظهار الرّئيس الأميركي بمظهر الرّجل القوي، ضاربةً بعرض الحائط العبر المستقاة من تجربة العراق، ما أثّر على سلوك أميركا وجعل محور الحلفاء أكثر تماسكًا في إدارتهم للأزمة.

٧- سيكولوجيّة التّفاوض:

اختلفت سيكولوجيّة التّفاوض لعدّة مرّات خلال الأزمة الأسلحة الكيميائيّة في سوريا، بدءًا من قبول المبادرة الروسيّة وصولًا إلى التّهديد داخل مجلس الأمن باستخدام القوّة مرّة جديدة.

ففي بداية الأزمة استطاع الرّوس ابرام اتّفاقيّة مع واشنطن بعد تصعيد الرّئيس الأميركي حينها باراك أوباما والتّهديد بإمكانيّة تنفيذ ضربة لسوريا بحال قامت باستخدام الأسلحة الكيميائيّة، وقد نتج عن هذا الاتّفاق تسليم سوريا لترسانتها الكيميائيّة. ولكن بعد أحداث الغوطة الشّرقيّة اختلفت سيكولوجيّة التفاوض إذ عادت أميركا للتّلويح بإمكانيّة الرّد العسكري، وقد هدّدت علنًا باستخدام القوّة العسكريّة اعتراضًا على

---

[1] عبد الباري عطوان: **"لماذا تقرع أمريكا طبول الحرب الكيماوية في سورية مجددا؟ وهل الأسد وحلفاؤه الروس على هذه الدرجة من الغباء لاستخدام هذا النوع من الأسلحة وفي مثل هذا التوقيت؟ وهل تتكرر فضيحة نيسان التي كشفها الكاتب الامريكي هيرش في "خان شيخون"؟**". مقال منشور في موقع رأي اليوم، بتاريخ ٢٧ حزيران ٢٠١٧. http://www.raialyoum.com/?p=700087 ، تاريخ الزّيارة ٢٤ ك١ ٢٠١٧.

اعتراض محور الحلفاء على إدانة سـوريا في مجلس الأمن داعيةً مجلس الأمن إلى إصـدار قرار تحت الفصل السّابع، الأمر الذي أكد محور الحلفاء استحالة حصوله.

وقد بحثت أميركا بشـكلٍ حثيثٍ عن مبرّرٍ لاتّخاذ المبادرة بتحرّكٍ عسـكريّ ضـدّ سـوريا بذريعة التّدخّل الانسـاني، فعند عدم توفّر أدلّة لإدانة سـوريا بارتكاب هجومات كيميائيّة في قرى معارضـة غرب سـوريا، عبّرت الإدارة الأميركيّة عن عدم ثقتها بصـحّة انتساب سوريا إلى اتّفاقيّة حظر الأسلحة الكيميائيّة، بحجّة أنّ قبول الانتساب جاء تحت التّهديد باستخدام القوّة من قبل أميركا، الأمر الذي نفته سوريا جملةً وتفسلًا كما سبقت الإشارة إليه، مؤكّدة التزامها بأحكام الاتّفاقيّة والتزامتها.

فعقب أحداث خان شيخون المزعومة في عهد الرّئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب، وبعد اطلاق الرّئيس السّوري تصـريحات عبر "فرانس برس France Press" تعتبر أنّ الهجوم الكيميائي على خان شـيخون "مفبركًا مئـة في المئـة من جـانـب الغرب والولايـات المتّحـدة"، اختلفت لهجـة الرّدود من قبـل الخـارجيّـة الأميركيّة الّتي ردّت بلهجة تصـعيديّة على الاتّهامات، إذ قال المتحدّث باسـمها "مارك تونر Mark C. Toner" أن الأسد "للأسف يحاول تقديم معلومات خاطئة وزرع الارتباك"، معتبرًا الأمر "تكتيك ليس جديد يستخدم من جانب روسيا". وشدّد تونر على أنه "لا شك في أن الهجوم بالأسلحة الكيميائية في محافظة إدلب تم تنفيذه من جانب النظام السّـوري"، ناقلًا في موقفه ارتفاع حدّة اللّهجة الأميركيّة الّتي وصـفت الهجوم المزعوم بأنّه "ليس انتهاكاً لقوانين الحرب فحسب، بل هو في اعتقادنا جريمة حرب"، ويصب ذلك التّصعيد في إطار السّعي الحثيث لتشريع التّدخّل العسكري بذريعة التّدخّل الانساني.

من اللّافت هنا أنّه إبّان حكم ترامب أصـبح هناك تحوّل كبير في سـيكولوجيّة التّفاوض من قبل الإدارة الأميركيّة في شـأن الأسـلحة الكيميائيّة في سـوريا، إذ بدا ترامب وكأنّه يحاول تظهير مواقفه من خلال إيصـال رسـائل متعدّدة الاتّجاهات ولعلّ الدّاخل الأميركي واحدًا منها، إذ انّه أراد أن يبرهن عن قدرته في إصدار القرارات دون تردّد في إشارةٍ إليٍ سلفه أوباما، بالإضافة إلى رسالة إلى الرّوس ليؤكّد لهم بأنّه قادرٌ على تغيير قواعد اللّعبة الدّوليّة في أي وقت.

في هذا الإطار لا بدّ من الإشـارة إلى أن الولايات المتحدة بدأت بالضـغط أكثر على موسـكو في عهد ترامب للتّوقف عن دعم الأسـد –كما سـبق الإشـارة–، ولأجل ذلك تكثّفت التصـريحات الأميركيّة تسـاند الضّـربة الأميركيّة لمطار الشـعيرات على تحقيق هدف الحرب النّفسـيّة. وأبرز تلك التصـريحات تحذير ترامب لبوتين من أنّه "يدعم شخصًا شريرًا بحق، أظنه سيئًا جدًا، سواء بالنسبة لروسيا أو للبشرية والعالم أجمع"، جاء ذلك في معرض إلى صـــحيفة "فوكس نيوز Fox New " الأميركيّة، ولم يتوقّف الخطاب الأميركي عند هذا الحدّ بل اختار ترامب أن يصعّد لهجته الإعلاميّة ويصف الأسد بوصفٍ جاء الأعنف من نوعه قائلًا: "الأسد يلقي غازات سامّة أو قنابل أو براميل متفجّرة، وسط مجموعة من الناس، ثمّ تجد الأطفال دون أذرع أو أرجل أو أوجه، فهذا، بكل إنصـــاف، هذا حيوان"، على حدّ تعبيره. من ناحيته وصف المتحدّث باسم البيت الأبيض "شون سبايسر Sean Spicer" خلال مؤتمر صحفي الأسد بأنّه "أسوأ من هتلر، فالسّلاح الكيميائي لم يستخدم في الحرب العالميّة الثّانية وحتى هتلر لم ينحدر إلى درجة من استخدام هذا السّلاح"، بحسب تعبيره. وارتفعت حدّة الخطاب التّهديدي من قبل أميركا حيال سوريا إذ نبّه وزير الدّفاع الأميركي "جيمس ماتيس James Mattis" مجدّدًا إلى أنّ النظام السوري "سيدفع ثمنًا باهظًا إذا استخدم أسلحة كيميائيّة مرّة أخرى"، إلّا أنّه أشار إلى أنّ "الوضع في سوريا لن يتسبّب في تدهور علاقة الولايات المتّحدة بروسيا". وفي تصريحاتٍ حاسمةٍ لوزير الخارجيّة الأميركيّ "ريكس تيلرسون Rex W. Tillerson" قبل توجهه إلى موســكو، وفق ما أشــرنا ســابقًا، حاول اللّعب على العامل السّيكولوجي خدمةً للحرب النّفسيّة ضد خصوم أميركا بقوله: "أن الهجوم الكيميائي الذي وقع في خان شيخون يجرد الرئيس الأسد من شرعيته، ومن الواضح أنّ حكم عائلة الأسد يقترب من النهاية". كل التّصريحات التي تمّ ذكرها تصبّ في خانة البروبوغاندا الأميركية للضّغط على النّظام السّوري وحلفائه[1].

كما تبدّى التّحوّل في سيكولوجيّة التّفاوض أكثر إبّان استخدام روسيا للمرّة السّابعة حقّ النقض ضد إصدار أي قرار يدين سوريا ويوقع العقوبات بحقّها، وتمثّل بارتفاع اللّهجة الحادّة لمندوبة أميركا إلى الأمم المتّحدة نيكي هايلي الّتي هدّدت صراحةً وبنبرة حاسمة أنّ بلادها ستقوم بتنفيذ ضربات مقبلة جديدة في

[1] كاتب غير محدّد: "**هل يفعل ترامب ما لم يفعله أوباما في سوريا؟**"، مرجع سابق.

حال استمرار روسيا بما وصفته بـــ"تعطيل لمجلس الأمن"، فكانت ضربة مطار الشّعيرات. كما صرّحت الولايات المتّحدة عقب ذلك، على لســـان المتحدّث باســـم البيت الأبيض، موجّهةً تحذيرًا جديدًا للنّظام السّوري من "تكرار الهجمات بالأسلحة الكيمائيّة" سيعرّضها لضربات أميركيّة جديدة، محاولةً التّرويج إلى أنّها رصـــدت تجهيزات يقوم بها النّظام السّـــوري لتنفيذ هجمات من هذا القبيل. ورجّحت وســـائل إعلام أميركيّة أن تكون هذه التّهديدات تمهيدًا لضـــربةٍ أمريكيّة جديدة، إذ وصـــفت صـــحيفة "نيويورك تايمز" تصـريح البيت الأبيض بأنّه ليس إلّا "خطوة تمهيديّة لضـربةٍ أميركيّة جديدة محتملة للأراضـي السّـوريّة". علاوةً على ذلك، حذّرت مندوبة أميركا لدى الأمم المتّحدة عبر تغريدةٍ نشرتها في "تويتر twitter" من أنّه "أيّة هجمات مستقبليّة لن يوجّه اللّوم فيها على الرّئيس السّوري بشار الأسد فحسب، بل أيضًا على روسيا وإيران اللّتين تدعمانه لقتل شـعبه" على حدّ تعبيرها، ما اعتبرته روسـيا اتّهام مرفوض لا أسـاس له و"دقًّا جديدًا لطبول الحرب الكيمائيّة في سوريا".[1]

٨-بناء الخطط والسّيناريوهات البديلة في إدارة الأزمات:

حاولت الولايات المتّحدة مرارًا اسـتدراج الأمم المتّحدة إلى اتّخاذ قرار يسـمح بفرض عقوبات على سـوريا بذريعة تسبّبها بجرائم إبادة ضدّ شعبها، ويعطي الشّرعيّة لأيّ تدخّل عسكري قد تقوم به بحجة حفظ الأمن والسّلم الدّوليّين، إلّا أن الفيتو الرّوسي أحبط مساعيها بشكلٍ مستمرّ. وقد حاولت أميركا التّرويج لفكرة أنّ سوريا لم تقم بتسليم كل مخزونها من الأسلحة الكيميائيّة، معربةً عن اصرارها ضرورة معاقبة سوريا. وفي هذا الإطار أفادت صـحيفة نيويورك تايمز، في تصـريح يفيد بإصـرار الولايات المتّحدة على اتّهام سـوريا من دون أي دليل، بأنّه هناك احتمالين حول مصـدر الأسـلحة الّتي اسـتخدمت في خان شـيخون، إما أن الأسد أخفى غاز السّارين عن المفتّشين الدّوليّين أو أنّ المتخصّصين في الأسلحة التّابعين للنّظام السّوري صنعوا إمدادات جديدة.

---

[1] حنـان فهمي: **"تحرّش عســـكري وحرب بيـانـات دبلومـاســـيّـة بين أمريكـا وروســـيـا"**. بوابـة الوفـد – ٢٧ حزيران ٢٠١٧. https://alwafd.org/عالمـــي/١٥٦٠٥٠٥-تحرش-عسكري-وحرب-بيانات-دبلوماسية-بين-أمريكا-وروسيا ، تاريخ الزّيارة ٢٥ ك١ ٢٠١٧.

كما أطلقت أميركا تصـريحات مفادها أنّ دمشـق تحضّـر لـــ"هجمة كيميائيّة جديدة"، وقد أثارت هذه التّصريحات حفيظة موسكو ما دفعها للتّأكيد على لسان النّاطقة باسم خارجيّتها أنّ "الاتّهامات العارية عن الصّحّة التي صدرت من واشنطن ضد القيادة السّورية، والتي زعمت بأنها تحضر لشن هجمة كيميائية جديدة، هي اتّهامات أشبه باستفزاز واسع النّطاق، عسكريًّا وإعلاميًّا على حدّ سواء، وهي موجّهة ليس فقط ضد السّلطات السورية، بل وضد روسيا أيضًا".

ويشـير هذا الموقف الأميركي إلى السّـعي الحثيث لدى أميركا للحصـول على ذريعة شـرعيّة للتّدخّل العسكري في سوريا، والبحث عن سيناريوهات بديلة كلّما فشلت السيناريوهات السّابقة.

لا زالت الأزمة في دائرة النّقاش والتّفاوض، ومن الضّـروري انتظار المرحلة المقبلة لتتّضـح خلالها معالم السّـيناريوهات البديلة التي تحضّـرها الولايات المتّحدة الأميركيّة. ولكن يمكن القول بشـكلٍ عام أنّ إدارة الولايات المتّحدة للأزمات تنطلق من قاعدة تصاعديّة تبدأ بالتّفاوضات الآيلة إلى تطبيق مبادئ سياسيتها الخارجيّة وفق مصـالحها القوميّة، ومن ثمّ التّلويح أو التّهديد باسـتخدام القوّة للدّفع بالمفاوضـات نحو الحلول المناسـبة لها في حال تعارض اتّجاهها مع مصـالح أميركا والبحث عن كل الذّرائع والتّكتيكات والوسـائل الدّاعمة لتنفيذ اسـتراتيجيّتها الخارجيّة، وصـولًا إلى الاسـتخدام الفعلي للقوّة في حال فشـل المفاوضـات، إلّا أنّ التّخوّف من تكرار أخطاء التّجارب الّتي كبّدت أميركا تكاليف باهظة وخسـائر جمّة إضـافة إلى الحذر من اتّخاذ الأزمة منحىً دوليًّا، يجعلان الإدارة الأميركيّة أكثر ترويًّا في الاتّجاه نحو خطوة الحرب وأكثر ميولًا نحو الحلول الدبلوماسيّة. وفي هذا الإطار يشير كيسنجر في إحدى مقابلاته[1] إلى أهمّيّة نظريّة المصداقيّة كعنصر أساسي ومهمّ في النّظام العالمي، معتبرًا أن "مصداقيّة الدّولة مهمّة بقدر أهمّيّة هذه الصـفة في شـخص المرء فهي تمثّل ضـمانًا لا يمكن الطّعن فيه وبهذا يمكن للدّول الصّـديقة التّعويل عليها كما يجب أخذ الأعداء والخصـوم لتهديداتها على محمل الجدّ. وهي بالتّالي تعدّ

[1] الكاتب غير محدّد، "**هنري كيسنجر يتحدث عن النظام العالمي الجديد وحالة الفوضى المقبلة التي ستسوده**"، مقال منشور في موقع نون بوست بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٦. http://www.noonpost.org/content/15069، تاريخ الزّيارة ٢٨ ك١ ٢٠١٧.

من أساسيّات أيّة إستراتيجية". هذا ما ارتكزت إليه إدارة ترامب لدى لجوئها إلى استخدام القوّة الاستعراضيّة للتأكيد على مصداقيّة أميركا في تهديداتها وقدرتها على تنفيذها في الوقت الذي تراه مناسبًا.

كما يشير كسنجر إلى أنّ "المصداقيّة مقيّدة، من جهة، بالسّياسة الدّبلوماسية ومن جهة أخرى بالتدّرج في القوّة. وبالنسبة للدّول الّتي اتّفقت فيما بينها على أسس معيّنة أو على أهداف محددة، فإن الدّبلوماسية ستكون الطّريقة المثلى لإرساء التّوافق. أمّا عندما لا تكون هناك أهداف مشتركة وتتقاطع المصالح فإن منطق القوّة سيكون هو المهيمن. لكن ذلك لا يعني أنه لا توجد حالات شاذة في ظل حيثيات نادرة يمكن أن تعتبر كمثال يحتذى به في المجال الدبلوماسي. وتجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسية تستمد زخمها من الوعي الكامن بتداعيات فشل السياسة المعتمدة. وعندما تنتهي الحروب، فإن الدّبلوماسية تحكم لتحدّد مدى سيرورة العمليّة السّياسيّة ولجعلها بديلًا للحرب، وجب تحديد ضوابط للمصلحة الوطنيّة الّتي من المفترض أن تتبلور في شكل إستراتيجيّة لمزيج من كلا العالمين".

ما طرحه كيسنجر يؤكّد أنّ السّيناريوهات البديلة المعتمدة وفق مبدأ السّياسة الخارجيّة الأميركيّة عادةً ما تقوم على سيطرة منطق القوّة، فالدّبلوماسيّة ليست إلّا وسيلة من وسائل الضّغط على الخصم لاجباره على التّراجع عن مواقفه وتقديم تنازلات، وفي حال فشل سيناريو المفاوضات كأداة من ادوات الدّبلوماسيّة من تحقيق الهدف المبتغى، من المؤكّد أنّ أميركا ستلجأ إلى استخدام القوّة كسيناريو بديل لإدارة الأزمات الدّوليّة.

في المبحث المقبل سيتم التّطرّق إلى أبعاد القرارات الأميركيّة التي تتعلّق بتداعيات أزمة استخدام الأسلحة الكيميائيّة في سوريا، وبالتّحديد قرار الإدارة الأميركيّة الحاليّة برئاسة دونالد ترامب توجيه ضربة استعراضيّة إلى مطار الشّعيرات، وما خلف ذلك من رسائل، وما لها من تداعيات على مستقبل الأزمة السّوريّة.

المطلب الثّاني: الضّربة الأميركيّة لقاعدة الشّعيرات، تداعياتها وأبعادها:

الفرع الأوّل: اتّخاذ قرار ضربة الشّعيرات:

أوّلًا: إيفانكا ترامب تقنع والدها بالضّربة التّظاهريّة:

لم يكن اتّخاذ قرار ضـرب قاعدة الشّـعيرات السّـوريّة في السـابع من نيسـان ٢٠١٧ بالأمر السّـهل بالنّسـبة لأميركا. فالإدارة الأميركيّة لم تكن عازمة على اتّخاذ قرار الضّربة العسكريّة المحدودة لولا تدخّل إيفانكا ترامب Ivanka Trump ابنة الرّئيس الأميركيّ الحاليّ دونالد ترامب، وقد شـكّلت هذه الضّـربة تحوّلًا مفاجئًا في الموقف الأميركي خاصّـة أنّها أتت بعد أيّامٍ قليلةٍ من إعلان الإدارة الأميركيّة أن رحيل الأسـد لم يعد مطلبًا أميركيًا[١].

وفي التّفاصيل الّتي كشفها كتاب "نار وغضب" للكاتب مايكل وولف Michael Wolff، فإنّ مهاتراتٍ حصلت داخل البيت الأبيض قُبيل اتّخاذ قرار الضّربة الأميركيّة كخطوة للرّد على الهجوم الكيميائي المزعوم في مدينة خان شـيخون في محافظة إدلب السّـوريّة، إذ أنّه داخل الإدارة الأميركيّة نفسـها هناك من كان يشـجّع على الضّربة وهناك من كان يدعو إلى تجنّبها.

يقول وولف أنّه لم يكن من السّهل عقب هجوم خان شيخون المزعوم التّنبّؤ بطبيعة ردّة فعل ترامب حيال هذه الأحداث، وفيما لو كان يعتبر الهجوم الكيميائيّ مهمٌّ أو لا. إذ أنها لم تكن المرّة الأولى الّتي يجري فيها اتّهام النّظام السّوري باستخدام الكيميائيّ، فالإدارة السّابقة أي إدارة أوباما كانت قد تعاطت مع ظروف مشابهة من دون اتّخاذ قرار بتوجيه ضـربةٍ تأديبيّةٍ، بل اكتفت بالتّحذير والتّهديد. إنّ ضـبابيّة موقف ترامب من السّـياسـة الخارجيّة وعدم وضوحه إذا ما كان انعزاليًا أو مع التّدخّل العسكريّ أو حتّى إذا ما كان بمقدوره أساسًا التّمييز بين الاثنين، زاد من حيرة المسـؤولين في الإدارة الأميركيّة، وما عقّد الأمر معرفة المسـؤولين بأنّ ترامب لا

---

[١] الكاتب غير محدّد، "تسريبات بريطانيّة: إيفانكا ترامب وراء قصف الشّعيرات"، منشور في صحيفة المصريّون الالكترونيّة بتاريخ ١٠ نيسان ٢٠١٧، https://www.almesryoon.com/story/1062076/ ، تاريخ الزّيارة ١٣ آذار ٢٠١٨.

يحبّ أن يُملى عليه ما يجب فعله رغم إداركه أنّ ذوي الخبرة العسكريّة هم من يجب أن يأخذوا زمام المبادرة في السّياسة الخارجيّة، بحسب "نار وغضب".

فيما يتعلّق بالجدال الحاصل داخل كواليس الإدارة الأميركيّة حول ضرب قاعدة الشّعيرات، فإنّه على الرّغم من اعتراض ستيف بانون Stephen K. Bannon، مستشار ترامب آنذاك، لتنفيذ ضربة تظاهريّة ضدّ سوريا، يقول وولف أنّ إيفانكا ترامب ابنة الرّئيس الحاليّ، وإلى جانبها مساعدة مستشار الأمن القوميّ آنذاك "دينا باول" –وهي أميركيّة من أصول مصريّة–، ومعظم أعضاء دائرة الأمن القوميّ الدّاخلي للرّئيس رأوا أنّ قصف خان شيخون كان فرصة مباشرة لتسجيل "نقطة تدخّل أخلاقيّة" وماسبة "لكسر مطيّة الرّد المعتاد"، على اعتبار أنّه ظرفًا قاطعاً لاتّهام الرّئيس السّوري بشّار الأسد بأنّه يتحدّى القانون الدّولي عبر حجّة استخدام الأسلحة الكيميائيّة، متذرّعين بوجود فيديو توثيق للهجوم المزعوم ووجود اتّفاق بين وكالات الاستخبارات حول مسؤوليّة الأسد عنه. يشير وولف إلى أنّه على الرّغم من موافقة دونالد ترامب على طلب مستشاره للأمن القومي ماكماستر H. R. McMaster على إبعاد ستيف بانون الرّافض للتّدخّل العسكري عن "مجلس الأمن الوطني"، إلّا أنّه كان إلى حدٍّ ما مقتنعٌ برؤية بانون، التي تحبّذ عدم التّدخّل بما سمّاه "مستنقع الشّرق الأوسط"، ناقلًا عن ترامب قوله "لماذا نفعل أي شيءٍ لسنا مضطّرين لفعله ولا يضمن لنا أيّ نتيجة؟". كان بانون يجادل بأن "الهجوم الكيميائيّ لم يغيّر الوضع على الأرض" بالإضافة إلى أنّها "ليست الهجمة الأولى من هذا النّوع"، معلّلًا رأيه بأن "الفوضى المرافقة لها لم تتسبّب بها الإدارة الحاليّة، والتّدخّل العسكريّ يمكن أن يؤدّي خسارة في الأرواح بدون تحقيق أيّ مكاسب". بينما عزمت كلّ من إيفانكا ودينا باول على إقناع الرّئيس بضرورة الرّد، أو إصدار مجموعة من العقوبات، وفي أحسن الأحوال توجيه ضربة عسكرية محدودة، ولتحقيق هدف الإقناع استخدمت إيفانكا خطّة لإثارة مشاعر ترامب عبر طبع صور كبيرة لأطفال متأثّرين بالهجمات الكيميائيّة –حسب ادّعائهم– ونساء يخرج من أفواههم رغوة.[1] (بتصرّف)

---

[1] الكاتب غير محدّد، "كواليس قرار ترامب بضرب مطار الشعيرات كما عرضها كتاب "نار وغضب""، ترجمة موقع أورينت نيوز، منشور في موقع أورينت نيوز بتاريخ ١٠ كانون الثّاني ٢٠١٨، http://orient-news.net/ar/news_show/144336/، تاريخ الزّيارة ١٣ آذار ٢٠١٨.

وبالفعل استطاعت ايفانكا أن تدفع والدها لأخذ القرار بالرّد حيث أمر بتنفيذ ضربات بصواريخ توماهوك على مطار الشّعيرات، لتخرج بعدها عبر تغريدة في حسابها الشّخصي على توتير twitter متفاخرةً بـــ"قرار والدها لرفض الجرائم ضدّ الانسانيّة" بحسب ادّعائها، ومعتبرةً أنّ "الوقت يدعو لاتّخاذ القرارات الصّعبة".

ثانيًا: حديث عن التّنسيق المسبق الأميركي الرّوسي على الضّربة الأميركيّة:

عقب تنفيذ الضّربة الصّاروخيّة الأميركيّة على مطار الشّعيرات، قام إعلام وزارة الخارجيّة الأميركيّة بالتّغريد عبر "Twitter" ملمّحًا بوقوع تنسيق أميركي–روسي مشترك قبل تنفيذ الهجوم. إذ قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية جيف ديفيس Jeff Davis. وأعلن البنتاغون أنه أبلغ القوات الروسية بالضربة الصاروخية على قاعدة الشعيرات بسوريا قبل حدوثها مشيرًا إلى أنّه لم يستهدف أجزاء من القاعدة الجويّة السوريّة التي يعتقد بوجود قوات روسية فيها.[١]

في هذا السّياق، يعتبر الخبير العسكري الاستراتيجي عمر معربوني أنّه لا يمكن القول أنّ العلاقة بين روسيا وأميركا حول سوريا قد وصلت إلى مرحلة التّنسيق، معتبرًا أن التّنسيق "لم يتعدّى التّفاهمات التّقنيّة من خلال بروتوكول تنظيم الملاحة الجوّية في الأجواء السّورية لمنع حصول أيّ تصادمٍ بين الطّائرات الروسية وطائرات التّحالف بقيادة أميركا".

لم تقتصر التّحليلات الإعلاميّة على وجود تنسيق فعلي بين الأميركيّين والرّوس، بل تخطّاه إلى الكلام عن وجود تنسيق مع الطّرف الإيراني بحجّة أن الاستهداف الصّاروخي لقاعدة الشّعيرات استثنى كلّ من الوحدات الرّوسيّة والإيرانيّة داخل القاعدة، واقتصر على إيقاع الضّرر بالوحدات السّوريّة. اعتبر معربوني أنّ الكلام عن تنسيق أميركي–إيراني "هو كلام لا يتناسب مع طبيعة العلاقة العدائيّة حول سوريا بين إيران وأميركا، وبالتّالي لا يعدو كونه ثرثرة لا أساس لها من الصحة". [٢]

---

[١] الكاتب غير محدّد، "**أميركا تهاجم النّظام السّوري بـ٥٩ صاروخًا**"، مقال منشور في موقع العربيّة نت بتاريخ ٦ نيسان ٢٠١٧. http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2017/04/06/، تاريخ الزّيارة ٢٥ تشرين الثّاني ٢٠١٧.

[٢] مقابلة مع المحلّل العسكري الاستراتيجي عمر معربوني، بيروت، ١١ نيسان ٢٠١٧.

الفرع الثاني: تداعيات الضّربة التّظاهريّة الأميركيّة:

لدى عرض أطوار الأزمة تبيّن أنّ أزمة استخدام السّلاح الكيميائي في سوريا قد تخطّت الطّور الخامس، وبدأت تلوح في الأفق مؤشّرات الدّخول بنزاع مسلّح قد ينذر بتدهور الأوضاع نحو دخول البلاد بحالة حرب. وفي أعقاب الضّربة عقد مجلس الأمن الدولي جلسة طارئة (٧ نيسان ٢٠١٧) لبحث الضربة الصاروخية الأمريكية التي استهدفت قاعدة الشعيرات الجوية بحمص السورية.

وفيما يلي مواقف المحورَين حيال الهجوم الصاروخيّ الأميركيّ:

<u>موقف محور الحلفاء بإدارة روسيا:</u>

أكّدت روسيا أن الولايات المتّحدة تستميت لإعاقة وصول الخبراء الدّوليين لمطار الشّعيرات، رغم الدّعوة الموجّهة من الحكومة السورية، لدحض رواية واشنطن حول إلقاء قنابل غاز "السّارين" قرب خان شيخون من طائرات سلاح الجو السّوريّ. وفي هذا الإطار، أعربت روسيا في جلسة مجلس الأمن الطّارئة عن قلقها البالغ إزاء العواقب السّلبيّة الّتي لا يمكن تجنّبها على المعركة ضد الإرهاب العالمي جرّاء العمل العدواني.

ويختصر الموقف الرّوسي بما يلي:

- اتّهمت روسيا الولايات المتحدة بانتهاك القانون الدولي بعمل عدواني صارخ على دولة ذات سيادة، معتبرةً أنّ أميركا استندت على قرار مسبق بأن سوريا مذنبة بأحداث خان شيخون، وأدانت بشدّة الأعمال غير القانونية للولايات المتّحدة وتبعاتها على المنطقة، محذرةً من "إلحاقها ضررًا هائلًا بعلاقات واشنطن وموسكو".
- التّلميح إلى أنّ الضّربات الأميركيّة أعدّت قبل الهجوم الكيميائي المزعوم في إدلب، مؤكّدةً أن تدخّل الولايات المتّحدة في سوريا جاء دون إذن الحكومة السورية، لافتةً إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تحاول بضربتها في سوريا إبعاد الأنظار عن الضحايا المدنيين في العراق.[١]

---

[١] الكاتب غير محدّد، **"تفاصيل الجلسة الطّارئة لمجلس الأمن بشأن الضّربة الأميركيّة على سوريا"**، مقال منشور في موقع sputniknews بتاريخ ٧ نيسان ٢٠١٧. https://arabic.sputniknews.com/world/201704071023331336/، تاريخ الزّيارة ٢٥ تشرين الثّاني ٢٠١٧.

- أعلنت تعليق "اتّفاق السّلامة الجوّيّة" مع الولايات المتحدة الأمريكية الذي تمّ التّوصّل إليه قبل شهور من تاريخ الضّربة، وهو يهدف إلى منع وقوع حوادث جوّيّة بين طائرات البلدين فوق سوريا، وعدم استهداف مواقع تابعة أو محسوبة على التّحالفَين التّابعّين لموسكو وواشنطن في الدّاخل السوري[١].
- أعلنت أنها تبحث بقاء قوة جوية روسيّة في سوريا لدعم عمليّات "مكافحة الإرهاب" التي يقوم بها الجيش السّوري، بالإضافة إلى اتّخاذ سلسلة من التّدابير بأسرع وقت ممكن لتعزيز وتحسين فاعليّة منظومة الدفاع الجوي للقوات المسلحة السورية.[٢]
- أعربت الصّين عن تضامنها مع الشّعب السّوري في معاناته مؤكّدةً أن الحلّ السّياسي هو السّبيل الوحيد للخروج من الأزمة، وأن الحلول العسكريّة تزيد الوضع تعقيدًا في سوريا والمنطقة، داعيةً كافة الأطراف المعنية لمواصلة جهودها الدبلوماسية والتمسّك بالحوار والمشاورات ودعم دور الأمم المتحدة كقناة الوساطة الأساسية.[٣]
- استخدمت كل من روسيا والصّين حقّ النقد (الفيتو) في مجلس الأمن ضدّ إصدار قرار لمعاقبة سوريا.

<u>موقف محور الخصوم بإدارة أميركا[٤]:</u>

- الإشادة بتحقيق الضربة لأهدافها من خلال إلحاق "أضرار جسيمة في القاعدة و تدمير طائرات تابعة للنّظام والبنية التّحتية الدّاعمة لها من ملاجئ الطائرات ومستودعات للوقود والدعم اللوجيستي ومستودعات الذخائر ونظم الدفاع الجوي وأجهزة الرادار".
- التوعّد والإعلان عن الاستعداد للقيام بتنفيذ عمل عسكري إضافي في سوريا فيما لو رأت الإدارة الأميركيّة ذلك ضروريًّا.

---

[١] الكاتب غير محدّد، "**بوتين يبحث "قوّات جوّيّة دائمة" بسوريا بعد الضّربة**". مقال منشور في موقع سكاي نيوز عربيّة بتاريخ ٧ نيسان ٢٠١٧. https://www.skynewsarabia.com/web/article/ ، تاريخ الزّيارة ٢٥ تشرين الثّاني ٢٠١٧.

[٢] جهاد عودة، "**الضّربة الأميركيّة الصّاروخيّة لسوريا (تحليل)**"، مرجع سابق.

[٣] جهاد عودة، المرجع أعلاه.

[٤] جهاد عودة، "**الضّربة الأميركيّة الصّاروخيّة لسوريا (تحليل)**"، مرجع سابق.

- الدّعوة إلى تدمير جميع القوات والقدرات الجوية للجيش السّـــوري، على اعتبار أنّه الحلّ الممكن لإنهاء الصّراع في سوريا (وزيرة الخارجيّة الأميركيّة السّابقة هيلاري كلينتون).
- بثّ إشـــارات إعلاميّة تفيد التّضـــليل حول فحوى العلاقة بين الأميركيّين والرّوس، وتهدف إلى التشـــكيك بمصـــداقيّة الحلفاء نشـــرت وزارة الخارجية الأمريكية على حســـابها في موقع "توتير" تغريدة تدّعي فيها أنّ اتّفاقًا أبرم مع الرّوس قبل تنفيذ الضّـــربة، وفحوى التّغريدة: "تم إخطار الروس مســـبقاً بالضـــربة، واتخذ المخططون العسكريّون الأميركيون احتياطات للحد من خطر وجود طواقم روسية أو سورية في القاعدة".
- أصـــدر مجلس النّواب الأمريكي في الســـابع من نيســـان ٢٠١٧ قانونا يفوّض إدارة الرئيس دونالد ترامب، بإرسال صواريخ مضادة للطّائرات محمولة على الكتف من طراز "مانباد" للمعارضة السّورية، بعد ساعات من الضّـــربات الصّـــاروخية على سوري. ويعتبر هذا القرار تحوّلاً في السّـــياســـة الخارجيّة الأميركيّة ينطوي على دلالات كبيرة في توقيته وأهدافه، على الرّغم من أنه يتضـــمّن بعض القيود على نقل هذه الأســـلحة المثيرة للجدل، إذ أنّ توزيع هذا السّلاح يتضمّن دعمًا بالإجماع من الوكالات العسكريّة والاستخباراتيّة.
- أشـــار موقع "ســـتراتفور" الاســـتخباراتي الأميركي أنّ خيار الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة دونالد ترامب باستهداف قاعدة الشعيرات الجوية دون سواها، يعني أن الضربة العسكرية الأميركية بمثابة إنذار للرئيس السوري بشار الأسد، مستبعداً أن تمهّد الطريق نحو تدخّل أميركي كبير في سوريا.
- تلقّت الضّـربة الأميركيّة تأييد كل من بريطانيا وفرنسـا اللتين دعتا إلى التّصـويت على مشـروع قرار دولي يطلب إجراء تحقيق حول الهجوم الكيميائي المفترض في خان شـــيخون، وانضـــمّت أميركا إليهما، وقد واجتهما كلّ من روسيا والصّين بحق النّقض للمرّة السّابعة منذ بداية الأزمة السّوريّة.
- قيام واشنطن بسلسة استضافات لقادة عرب واقليميّين (المملكة العربية السعودية ومصر والاردن وفلسطين وتركيا) ، والحديث عن تلاقي عربي أميركي على ضـــرورة إخراج ايران وحليفها حزب الله من ســـوريا، بالإضـــافة إلى الحديث عن اســـتعداد تركي للمشـــاركة مع القوّات الأميركيّة في حال لجأت الى الخيار العسكري.

الفرع الثّالث: أبعاد ضرب مطار الشّعيرات:

يربط المحلّلون السّياسيّون بين الضّربة الأميركيّة لمطار الشّعيرات وبين الانتصارات الميدانيّة الّتي يحقّقها الجيش السّوري ضد الجماعات الإرهابيّة المدعومة، ما شكّل دافعًا لدى من يدعم هذه الجماعات لوضع حدّ لهذه الانتصارات وإعاقة التّقدّم الميدانيّ، من خلال ضربةٍ تظاهريّةٍ ذات أبعاد استراتيجيّة مختلفة الاتّجاهات.

فمع وصول الجيش السّوري إلى مرحلة استعادة المبادرة وتمكّنه من تحقيق الانتصارات الكبرى وسيطرته على الثّقل الاستراتيجيّ للدّولة، ارتأت الولايات المتّحدة الأميركيّة ضرورة التّدخّل لإعادة رسم الميدان بضرباتٍ محدودةٍ تستهدف توجيه رسائل لاتّجاهات مختلفة.[1]

عقب تنفيذ إدارة ترامب لضربة مطار الشّعيرات توالت التّحليلات العسكريّة والسّياسيّة حول أبعاد هذه الضّربة وتأثيرها على مستقبل الأزمة السّوريّة، وعاد الكلام عن خطورة احتمال تأزّم المواجهات ما قد يؤدّي إلى توغّل التّدخّل العسكريّ الأميركيّ في سوريا وما سيقابله من توغّل روسيّ عسكريّ، وما لهذا الاحتمال من أثرٍ على نشوب حربٍ عالميّةٍ غير محمودة العواقب.

في هذا السّياق اعتبر السّفير الرّوسي في لبنان ألكسندر زاسبكين أنّ هذه الغارة تصبّ في مصلحة الارهابيّين في إشارةٍ إلى دعم أميركا للإرهاب، وللتّأكيد على أنّ الارهاب الواقع في سوريا هو حليف لمحور الخصوم، وتحرّكات إرادة ترامب أتت لخدمة أهدافه. وإذ اعتبر زاسبكّين أنّ الغارات الأميركيّة على مطار الشّعيرات تعتبر تطوّرًا خطيرًا واصفًا إيّاها بالتّصرّف اللّا عقلانيّ، أكّد أنّ القرار الأميركيّ يشكّل خرقًا للسّيادة السّوريّة والقانون الدّولي الّذي ينصّ على ضرورة احترام سيادة الدّول. [2]

من جهته يقول المحلّل العسكريّ الاستراتيجيّ عمر معربوني أنّ "الضربة الصّاروخيّة لقاعدة الشّعيرات جاءت في توقيتٍ حسّاسٍ ومفصليٍّ حيث كان الجيش السّوري يحقّق انتصارات في الميدان في جبهتي تدمر وريف

---

[1] مقابلة مع المحلّل العسكري الاستراتيجي عمر معربوني، مرجع سابق.

[2] الكاتب غير محدّد، "**سفير روسيا في لبنان: أميركا حليفة الإرهاب**". مقال منشور في موقع جنوبيّة بتاريخ ٨ نيسان ٢٠١٧. http://janoubia.com/2017/04/08/ ، تاريخ الزّيارة ٢٥ تشرين الثّاني ٢٠١٧.

حلب الشّرقيّ إضافةً إلى تمكّن الجيش السّوريّ من انهاء مفاعيل هجوم جوبر وريف حماه الشّماليّ"، مشيرًا إلى أنّه "كان يراد من هجوم جوبر الّتي تعتبر مفتاح دمشق من الجهة الشّرقيّة الإيحاء بأنّ الجماعات الإرهابيّة لا تزال قادرة على التّأثير من خلال تهديد العاصمة دمشق، علمًا بأنّ الهدف التّكتيّ للهجوم كان ربط القابون بجوبر وتاليًا بالغوطة الشرقيّة، بينما الهجوم على ريف حماه الشّمالي كان يستهدف الوصول إلى مطار حماه العسكريّ والتّأثير في عقدة المواصلات الحسّاسة التي تربط حماه بالسّاحل وحماه بحلب"[1].

وتنطوي الضّربة الأميركيّة التّظاهريّة على عدّة أبعاد، خاصّةً إذا ما تمّ ربطها بالضّربات الإسرائيليّة السّابقة لها. ويمكن تقسيم أبعاد هذا الهجوم إلى ما يلي[2]:

- **البعد السياسي:**

أتت الضّربة الأميركيّة لإعادة خلق الأوراق بعد فشل الأهداف الارهابيّة في كلّ من جوبر وريف حماه الشّمالي، وهي تستهدف إيصال رسائل متعدّدة الاتّجاهات:

- "الرسالة الأولى للداخل السوري وهدفها التأثير في معنويات الشّعب السوري والضغط على الدولة السوريّة.
- الرسالة الثّانية للجماعات الإرهابية وهدفها التّأكيد على ثبات الدّعم الأميركي، إلى جانب الدّول الأخرى الدّاعمة لهم. وقد وصل مضمون هذه الرّسالة للجماعات الإرهابيّة على اعتبار أنّ قاعدة الشّعيرات تشكّل القوّة الجوّية الرئيسية المؤثرة في محاور تدمر وريف حماه الشمالي.
- الرسالة الثّالثة لإيران وحزب الله وتهدف الى تخويف الجهتين وإبراز قدرة أميركا على استهدافهما.
- الرسالة الرابعة موجّهة لـــ " إسرائيل" وتهدف الى ردّ اعتبار سلاح الجو الصّهيوني الذي تعرّض للملاحقة من محيط قاعدة الشّعيرات بعد الغارة على موقع في البريج.

---

[1] مقابلة مع المحلّل العسكري الاستراتيجي عمر معربوني، مصدر سابق.

[2] بيروت برس نت، "**عمر معربوني: الاعتداءات الصّهيو-أميركيّة وإمكانيّات الرّد**"، ٢٧ نيسان ٢٠١٧. http://beirutpress.net/article/392825، تاريخ الزّيارة ٢٥ ت١ ٢٠١٧.

- الرسالة الخامسة موجّهة لروسيا وهدفها التّلميح بقدرة أميركا على التدخّل العسكري في سوريا في أي وقت تريده، وإمكانيّة تغير قواعد اللعبة.
- الرسالة السادسة للداخل الأميركي بأن الرّئيس ترامب قادر على اتّخاذ قرارات استراتيجيّة دون تردّد وبأنه يمتلك الاستقلاليّة"[1].

- **البعد الاقتصادي:**

يرتبط أصل الهجمة بطبيعة وأهداف المشروع المعادي الذي يرتكز على أهداف اقتصاديّة. ويرتبط هذه الأهداف بالأطماع الدّوليّة للسّيطرة على حقول الغاز والنّفط والممرّات النّفطيّة والغازيّة والبحريّة، وهو أمر لا يمكن رصده من خلال الدّراسات والأبحاث العربيّة فقط، بل أيضًا يمكن مراجعة تفاصيله من خلال مئات الأبحاث والدّراسات الغربيّة التّي تحتوي على تأكيدات وشروحات وتفصيلات حول تاريخ الغرب كناهبٍ دوليٍّ للثّروات ضمن مسار متبدّل في الآليات وثابت في الأهداف.

ويرتبط هذا البعد بالبعد السّياسي، إذ أنّ النّاهب الدّولي استطاع عبر أحداث المسار التّاريخي أن يحيّد كامل دول الطّوق ما عدا سوريا عبر اتّفاقيات "كامب ديفيد "و"اوسلو" و"وادي عربة". كما استطاع مؤخّرًا أن يدمّر قدرات العراق ويرجع به إلى الوراء عشرات السّنين وأن يجعل منه نموذجًا طائفيًا أُريدَ تعميمه على كامل المنطقة.[2]

- **البعد العسكريّ والاستخباراتي:**

يتفوّق الأميركيّون عسكريًّا لناحية عدد ونوعيّة الأسلحة والعتاد الموجود بحوزتهم، واستخباراتيًّا لناحية قدرات الاستطلاع الإلّكتروني المتقدّم وكلّ ما يرتبط بأدوات وآليّات خوض الحرب. وممّا لا شكّ فيه أنّ الكلام عن التّفوّق الأميركي في هذه المجالات هو انتصار للجهات الدّاعمة للمجموعات الارهابيّة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار قدرات المشغّل الأساسي لهذه الجماعات التي تم إطلاق يدها لخوض حرب لا

[1] مقابلة مع المحلّل العسكري الاستراتيجي عمر معربوني، مرجع سابق.
[2] المرجع أعلاه.

نمطية على كامل الجغرافيا السـوريّة. وقد انتقلت أميركا إلى اسـتغلال هذا البعد بعد عجز مرحلة التّظاهرات عن تحقيق أهداف المخطّط الأميركي، لهذا تم الإنتقال الى البعد العسكري بهدف الوصول الى تفتيت الجيش السّوري وانهاء قدراته والسّيطرة على ثروات سوريا الطّبيعيّة.[1]

- **البعد التّقنيّ:**

في غياب منظومة الانذار والمتابعة التي عملت الجماعات الإرهابيّة على تدميرها، وخصـوصًـا في تلّ الحارة شمال درعا ومرصد صيدنايا للحرب الإلكترونيّة وموقع مرج السّلطان في الغوطة الشّرقيّة وغيرها الكثير من مواقع الاستطلاع الميدانيّ، تستغلّ كلّ من أميركا عامل المفاجأة لتنفيذ ضربات محدودة، ما يطرح تحدّيًا جدّيًا في ظلّ الاستهدافات المفاجئة. وما يساعدها على تحقيق عنصر الاستفادة من الوقت استخدام الصّواريخ الجوّالة متوسّطة المدى والّتي يمكنها سلوك مسار فوق الأرض تتم برمجته مسبقًا بحيث يحقّق أيضًا عامل المفاجأة. ولا يمكن التّصدّي لهذا التّحدّي إلّا من خلال استعادة استكمال بناء منظومة الدّفاع الجوّي من رادارات ومنظومات إطلاق متنوّعة ومختلفة يمكنها أن تؤمّن تكاملًا، من شأنه أن يحدّ من وقوع هكذا ضربات سواء أكان عبر الطّائرات أو الصّواريخ الجوّالة.

في هذا الصّدد يؤكّد معربوني أنّ الدّبلوماسيّة السّورية المعروفة باتّباعها سياسة حافّة الهاوية تتعامل مع ملف كيماوي خان شيخون "عبر التّنسيق مع الحلفاء لتقويض الأهداف المعادية، من خلال عمل سياسي وديبلوماسي يذهب باتّجاه تأكيد نفي قيام الجيش السّوري بتنفيذ الضربة الكيميائيّة"، مشيرًا إلى أنّه "أمر يمكن اثباته في البعد التقني للتّأكيد على عدم حصول ضربة من الجو أو بواسطة المدفعيّة، وقد أكّده مجموعة من الخبراء الغربيين وليس فقط خبراء سوريين وروس"[2].

[1] مقابلة مع المحلّل العسكري الاستراتيجي، مرجع سابق.

[2] المرجع أعلاه.

الخاتمة:

تسعى الولايات المتّحدة الأميركيّة منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتّحاد السّوفياتي –أكبر قوّة عظمى منافسة لأميركا–، من خلال سياستها الخارجيّة إلى تحقيق ما يعزّز موقعها القيادي ويجذّر معالم النّظام العالمي الآحادي القطب ويضع الحدّ أمام أي قوّة منافسة من شأنها أن تعيد العالم إلى نظام ثنائي أو متعدّد الأقطاب. وفي سبيل بلوغ هذا الهدف المحوريّ الّذي يصبّ في خانة تقديم المصلحة القوميّة الأميركيّة على مصلحة أي بلد آخر، تبذل الإدارة الأميركيّة كل ما بوسعها لإخفاء أطماعها بمجموعة من الذّرائع التي تخوّلها استغلال أي أزمة أو حتّى صناعة الأزمات لتعبر من خلالها إلى تحقيق مصالح أميركا العليا. عليه، فليس من المستغرب أن تنطلق الإستراتيجيّة الأميركيّة في سوريا من ركيزة تحويل الأراضي السوريّة إلى ساحة معارك استنزاف لجميع القوى المتحاربة لتصفية بعضها البعض، بهدف تنفيذ مخطّطات تُعيد تشكيل المنطقة وفق مقتضيات المصالح الأميركيّة–الإسرائيلية، وترسيم الشّرق الأوسط الجديد.

وعلى مدى التّاريخ، دأبت أميركا على تغليف أهدافها الحقيقيّة لدخولها كطرف في أزمة ما بقالبٍ من الادّعاءات والذّرائع كأن تروّج إلى أنّها تسعى إلى توجيه وإعادة تشكيل علاقات القوى المركزيّة الدّوليّة بطريقةٍ تضمن نشوء نظام عالمي أكثر تعاونًا، أو تبرّر دخولها في صراع ما بأنّها تسعى من موقع المسؤوليّة إلى احتواء النّزاعات أو إنهائها، والحؤول دون الإرهاب، والحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل، والحفاظ على السّلم والأمن الدّوليّين. ولعلّ هذه الذّرائع شكّلت الخيوط الظّاهرة لحبكة "الإدارة بالأزمة" التي تضطلع بها الإدارة الأميركيّة في معالجة الأزمات الدّوليّة، وقد كشفت أغلب قراراتها الاستراتيجيّة في الشّرق الأوسط تحديدًا عن ارتكاز السّلوك الأميركي على مبدأ افتعال الأزمات بهدف تغيير طبيعة العلاقة القائمة مع الدّولة المستهدفة من الأزمة، وتوجيهها لما يخدم مصالحها القوميّة.

بناءً على ما تقدّم، فإنّ الثّابت الرّئيسي في سياسة أميركا الخارجيّة هو حماية أمنها القومي، وهو ينبثق من عدّة مرتكزات أساسيّة وجوهريّة لعلّ أبرزها توسيع النّفوذ وإحكام السّيطرة على مصادر الثروات الطّبيعيّة حماية المصالح الإسرائيليّة وحماية أمن إسرئيل، ناهيك عن تعزيز دور المجتمع الصّناعي العسكريّ في تحقيق

الاستراتيجيّات خارج الحدود. وقد بدأت قولبة هذه المرتكزات الأميركيّة عمليًّا في عهد المحافظين الجدد، عندما نشر البيت الأبيض "إستراتيجيّة الأمن القومي للولايات المتحدّة" في نهاية سنة 2002؛ وقامت هذه الاستراتيجيّة على ثلاثة مبادئ وهي: الحروب الإستباقيّة، وإدامة التفوّق العسكريّ الأميركي، وتغيير أنظمة الحكم بالقوّة. وتشير الأحداث الأخيرة التي عمّت الدّول العربيّة إلى ترجمة حقيقيّة وواقعيّة لهذه الاستراتيجيّة، وبالتّحديد من خلال مبدأ تغيير أنظمة الحكم بالقوّة.

في الأزمة السّوريّة، أصبح موضوع استخدام الأسلحة الكيميائيّة أحد أكثر الذّرائع التي تتمسّك بها أميركا لإدانة سوريا وإيقاع عقوبات بحقّها واتّخاذ القرارات العسكريّة التي قد تصل إلى حدّ التدخّل العسكريّ. واللافت أنّ هذه الذّريعة تمّ استخدامها لأكثر من مرّة –كما تمّ توضيحه في هذا البحث– لإدانة سوريا دونما أي دلائل، فكانت الدّولة السّوريّة تقع في خانة الاتّهام قبل انتظار تقارير اللّجنة المختصّة، ناهيك عن تشكيك سوريا وحلفائها بحياديّة اللّجنة وشفافيّتها، وهذا ما يعقّد إمكانيّة حسم موضوع أزمة السلاح الكيميائي في سوريا، ويجعل السّلاح الكيميائي أداة بيد خصوم سوريا لابتزازها به. ولا يصعب على أيّ مراقبٍ للأحداث السّوريّة أن يرى بوضوحٍ أنّ الصّراع في سوريا هو صراعٌ بين المعسكر الأميركيّ الغربيّ من جهة والمعسكر الرّوسي من جهة أخرى، وهو يتجلّى تارّةً بالصّراع الدّبلوماسي الّذي يُعبَّر عنه بسلوكيّات الوفود في المؤتمرات المشتركة المتّصلة بالأزمة –سواء من ناحية الشكل والصورة ونبرة الصّوت– التي تدلّ على عمق الانقسام وحدّة الاصطفاف، وتارة أخرى بالصّراع العسكري في الميدان السّوري.

وقد راهنت أميركا وحلفاؤها على سقوط النّظام السوري بوقتٍ اسرع من خلال التّرويج للاستخدام المزعوم للسّلاح الكيميائي من قبل قوّات النّظام في مناطق متعدّدة في سوريا. وقامت الولايات المتّحدة الأميركيّة على إثر الهجمات المفترضة بإعلان الخطوط الحمراء التي إذا تجاوزتها دمشق فسوف تتعرض لهجوم عسكري دوليّ، إلا أنّ التّدخّل الرّوسي الدّبلوماسي الذي نجم عنه قرارًا بتشكيل لجنة دوليّة تقوم بمراقبة التّخلص من السلّاح الكيميائيّ السوريّ، أسقط هذه الذّريعة من يد الإدارة الأميركيّة. هذا على الصّعيد الدّبلوماسي، أمّا على الصّعيد العسكريّ، فقد شكّلت الجهوزيّة الميدانيّة من قبل الحلف الرّوسي (روسيا–إيران– وحزب الله) صاعقةً بوجه الغرب المتمثّل بأميركا والاتّحاد الأوروبّي، خاصّة فيما يتعلّق بمواجهة الصّراع المسلّح للجماعات المتطرّفة الإرهابيّة، ما غيّر من موازين القوى ميدانيًّا على ساحات المعارك لصالح النّظام السوري.

إنَّ الاصطفاف السّياسي حول الأزمة السورية أدّى إلى تقسيم مجلس الأمن الدولي، خاصّة بعد بروز الصين كلاعب سياسي جديد على السّاحة الدوليّة وانضمامها إلى الحلف الرّوسي ممّا قوّى موقف موسكو بوجه الولايات المتحدة وأوروبّا، وسمح لها بتأدية دور قيادي مختلف في المنطقة. وممّا لا شكّ فيه أنّ ما يتحكّم بتفعيل أو تعطيل عمل مجلس الأمن الدّولي، الذي من المفترض أنّه المسؤول الأوّل عن تحقيق السّلم والأمن الدّوليّين، هي المصلحة البحتة. فالدّول الكبرى هي الّتي تقرّر وفق مصالحها القوميّة إمكانيّة تطبيق القوانين الدولية من عدمه، لهذا فليس من المستغرب أن تلجأ أميركا إلى الطّلب من مجلس الأمن بفرض عقوبات على سوريا انطلاقًا من مبدأ حفظ الأمن والسّلم الدّوليّين، بينما يواجهها الحلف الرّوسي–الصّيني بالفيتو انطلاقًا من مبدأ عدم التّدخّل بالشّؤون الدّاخلية للدّول.

أدّى هذا الانقسام الحاد بين الأعضاء الخمسة ذات العضويّة الدائمة في مجلس الأمن، والتي تتمتّع بحق النّقض (الفيتو)، إلى شلّ دور المجلس وعدم جدوى قراراته ممّا أوصل الأزمة السوريّة إلى طريقٍ مسدودٍ.

تكشف سلوكيّات أميركا في إدارة الأزمة عن محاولات الإدارة الأميركيّة لإخضاع إرادة المجتمع الدولي من خلال الابتزاز والتهديد، فهي تارّةً تهدّد روسيا بتعريضها للعقوبات الاقتصاديّة في حال عدم التّخلي عن دعم النّظام السّوري، وتارةً تبتزّها من خلال الإغراء بالانضمام إلى مجموعة الدّول السّبع في إطار المحاولة لردعها عن استخدام الفيتو ضدّ التّدخّل العسكري في سوريا. تبدو هذه التّصعيدات تكتيكات تعتمد عليها الإدارة الأميركيّة كجزء من استراتيجيّة التّفاوض للضّغط على محور روسيا وحلفائها، إلّا أنّها لم تكن تكتيكات فعّالة إذ أنّه مع تطوّر أحداث الأزمة السّوريّة وتبيان مدى تماسك الحلف الرّوسي أدركت أميركا وحلفاؤها ضرورة الحفاظ على المنهج الدّبلوماسي في التّعاطي مع الأزمة تجنّبًا لتطوّر الوضع دوليًّ نحو الأسوأ، وسعيًا وراء تحقيق المكاسب الممكنة إذ أنّ تكاليف الدّخول بحرب ستكون أكبر بكثير من المكاسب الممكن تحقيقها لدى سلوك المنهج السّلمي.

نظرًا لتشابك المصالح والتعقيدات بين أطراف النّزاع في الأزمة السّوريّة، لا يستبعد المحلّلون أن تستمرّ الحرب على سوريا إلى أمد غير قريب، في ظلّ صعوبة الوصول الى تفاهمات سياسيّة لإنهاء هذه الحرب. وتربط بعض التّحليلات السّياسيّة هذه الحرب بمشروع سياسي تاريخي، ما يجعل الخروج بحلّ جذري للأزمة في الوقت

القريب أمرًا مستبعدًا. فانطلاقًا من التّحليلات المختلفة حول واقع وأسباب وخلفيّات الأزمة السّوريّة، لا يمكن التّعامل معها على أنّها أزمة داخليّة أو حرب أهليّة يمكن الوصول إلى تسوية لإنهائها على غرار الكثير من التّسويات السّابقة المتعلّقة بالأزمات الدّاخليّة، بل إنّ الأدلّة والمعطيات والظّروف تؤشّر إلى أنّ الأحداث السّوريّة لا تقلّ عن كونها حرب عالميّة على الأرض السّوريّة. ولكن هذه الحرب تتّخذ شكلًا حديثًا مختلفًا، فنذر الصّراع الدّولي بين القطبين الأميركي والرّوسي لا تتّخذ شكل الحرب السّاخنة القائمة على المواجهة الميدانيّة العسكريّة، أي أنّه ليس صراعًا عسكريًّا مباشرًا بينهما، كما أنّها لا تتّخذ شكل الحرب الباردة. هذا ما اطلق عليه نوح فيلدمان تسمية "الحرب الفاترة"، مشيرًا إلى أنّ الصّراع الدّولي بين القوّتين الأميركيّة والرّوسيّة هو أبرد من الحرب السّاخنة المحتدمة عسكريًّا وأسخن من الحرب الباردة غير المباشرة، إذ إنّه صراع قائم على المصلحة والإيديولوجية. وفي هذا السّياق، يربط المحلّل العسكري عمر معربوني أهداف هذه الحرب بمشروعٍ له امتداد زمني يرجع إلى اتّفاقية سايكس – بيكو، ما يؤكّد صعوبة حسمها على المدى القريب. من أهمّ هذه الأهداف:

- إعادة تقسيم المنطقة على أسس مذهبيّة وطائفيّة وأثنية لأجل إحكام السّيطرة عليها.
- السّيطرة على منابع النّفط والغاز الواعدة، وكذلك على ممرات النّفط والغاز وهذا هو السبب الرئيسي للحرب والذي لن ينهي الحرب قريبًا الا بالوصول إلى تفاهمات هي متعذّرة نتيجة الانقسامات الحادة والكبيرة.

ساهمت الأزمة السّوريّة في إضعاف جبهة أميركا الطّامحة إلى إعادة نظام القطب الواحد بزعامتها، في مواجهة الجبهة الرّوسيّة المدعومة من قوّتين صاعدتين (إيران والصّين). فقد تمخّض عن هذه الأزمة وعيًا جديدًا لطبيعة العلاقة الأميركيّة – الرّوسيّة تقوم على التّلاقي بعد طلاق دام لفترة طويلة، إذ أدرك الطّرفين أنّ مصلحة البلدين تقتضي الحفاظ على نقاط توازن بينهما في الأزمة السورية وعدم الاستمرار بحالة العداء المطلق. وما الاتّفاق الأميركي–الرّوسي الرّامي إلى التّخلّص من التّرسانة الكيمائيّة للنّظام السّوري، إلّا ترجمة عمليّة لسياسة التّلاقي بين الطرفين.

وفي معرض البحث عن الحلول المحتملة للأزمة، فإنّ احتمالات الحل يجب أن تعبر من خلال الخيارات التّالية: إمّا صدور قرار من قبل مجلس الأمن ينفي استخدام سوريا للأسلحة الكيميائيّة فيبرّؤها او يؤكّد الأمر

فيبيح تنفيذ عقوبات ضدّها وبالتّالي إمكانيّة التدخّل العسكري من قبل أميركا، أو إعلان الحرب من قبل أميركا من دون انتظار قرار لأمم المتّحدة، أو الاستمرار بالمفاوضات وفق الوقائع والمعطيات المطروحة. ولدى تقييم مدى نجاح هذه الاحتمالات، يتبيّن التّالي وفقًا لما تناوله البحث:

- احتمال صـــدور قرار مجلس الأمن: تبيّن من السّـــرد الوارد خلال البحث أنّ احتمال اللّجوء إلى الأمم المتّحدة لحلّ أزمة الأسلحة الكيميائيّة لا يحمل في طيّاته بوادر حلول، إذ جرى استخدامه مرارًا ولكنّه لم يخرج بنتائج مجدية بسبب استعمال روسيا حق النّقض الفيتو ضدّ إصدار أي قرار يدين سوريا ويوقع بحقّها عقوبات.

في هذا السّياق، تجدر الإشارة إلى أنّ إلزاميّة قرارات الأمم المتّحدة هي مسألة جدليّة، إذ أنّه هناك هوّة بين الإلزاميّة القانونيّة والإلتزام العملي. فمن النّاحية القانونيّة، يمتلك مجلس الأمن منفردًا القدرة على إصدار القرارات التي تتعلّق بالسّلم والأمن الدّوليين، ولا يحق للجمعيّة العامّة أن تصدر فتوى في أي قرار يتعلّق بالسّـــلم والأمن دون قرار أو توصـــية من المجلس نفســـه ولا يعدو دورها أن يكون مجرّد إصـــدار توصـــيات. أمّا من النّاحية العمليّة، فإنّ الوقائع التّاريخيّة أثبتت أنّ قرارات مجلس الأمن لا تعدو كونها قرارات دعائيّة لا تمتلك القوّة الملزمة إلّا بحدود الإرادة الدّوليّة. فإذا كانت الإرادة الدّوليّة المنطلقة من مصالح الدّول الكبرى تنسجم مع هذا القرار، فإنّ القرارات الدّوليّة تأخذ مسارها نحو الإقرار عبر مجلس الأمن والضّـــغط على الدّول المعنيّة للتّنفيذ، أمّا إذا كانت الإرادة الدّوليّة لا تنســـجم مع هذا القرار، فمن الطّبيعي أن تلجأ الدّول العظمى إلى اســتخدام الفيتو لإحباطه حمايةً لمصـــالحها، وحتّى لو تمّ إقراره فإنّ إلزاميّة التّنفيذ لا تكون بالقوّة نفســـها، وخير دليل على ذلك القرار ٤٢٥ الصّـــادر عن مجلس الأمن عام١٩٧٨ بشأن الصّراع اللّبناني الإسرائيلي والذي قضى بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية. لا يعترف مجلس الأمن بمخالفة إسرائيل لقراراته وعدم الالتزام بتطبيق القرار ١٩٧٨/٤٢٥، بينما تنفي الحكومة اللبنانية التزام اســرائيل، كما يورد بعض المراقبين أن الأخيرة لم تنفّذ أيًّا من قرارات مجلس الأمن المعتمدة في شتى الموضوعات المتعلقة بصراعها مع لبنان.

بناءً عليه، فإنّ مصـــالح الدّول الكبرى هي التي تتحكّم بقرارت مجلس الأمن وبإلزاميّة تنفيذها فيما لو صدرت.

- احتمال إعلان الحرب: لا يبدو خيارًا مقبولًا من كلا محوري الخصـــوم والحلفاء لما له من تداعيات دوليّة خطيرة. فكلا الفريقين يبدي عن استعداده وتحضّره وجهوزيّته للوجود العسكريّ ولخوض الحرب المباشرة، وهذا من شـأنه أن يجعل خيار المواجهة أكثر اسـتبعادًا إذ انّ كلا الطّرفين غير متأكّد من امكانيّة تحقيق النّصـــر الميداني، ونتائج الحرب إذا ما دارت ســتبقى مجهولة مع الثّبات على أنّها ســتكون مدمّرة على نطاق إقليمي وعالمي واسعين. هذا ما يجعل الطّرفين أكثر اهتمامًا بمتابعة المناورات من دون الولوج إلى مواجهة ميدانيّة غير محدّدة المعالم وغير محمودة العواقب على الجميع.
- اســـتمرار المفاوضـــات: يبدو أنّ هذا الحلّ هو الحلّ الأمثل والجاري اعتماده في الفترة الحاليّة، إلّا أنّ المعطيات تدلّ على هذه المفاوضــات لن تهدّئ من حدّة الصّــراع على الأرض السّــوريّة إذ أنه صــراع مصالح ونفوذ بين دول عظمى.

ممّا تقدّم، وفي معرض الإجابة على إشـــكاليّة البحث، فإنّه على الرّغم من تخطّي النّزاع حول الاســـلحة الكيميائيّة في سـوريا لطور الأزمة الدّوليّة –الطّور الرّابع لأطوار النّزاع– ودخوله طور حشـد القوى المسـلّحة وتنفيذ ضـــربة التّظاهريّة من قبل الإدارة الأميركيّة ما ينذر باقتراب النّزاع المســلّح، وعلى الرّغم من مســاندة الاتّحاد الأوروبي وبعض الدّول العربيّة للقرارات الأميركيّة ومحاولة تنفيذ قوّة ضـــاغطة على القرار الرّوســـي والتّأثير عليه بالقوّة الدبلوماسـيّة واقناعه لسـحب دعمه للنّظام السّـوري، فإنّ تصـدّي روسـيا وحلفائها للمحور الأميركيّ وحلفائـه يقف عـائقًا أمـام تطوّر النّزاع ودخولـه في طور النّزاع المســـلّح، ممّـا يُبقي على خيـار المفاوضـات كسـبيل أمثل لحلّ الأزمة سلميًّا. وبالتّالي يبقى السّلوك التّفاوضـي وسـيكولوجيّة المفاوضـات هي الآليّات المعتمدة من قبل أطراف الأزمة للخروج منها بأرباحٍ اكثر وخسائر أقلّ.

لائحة المصادر والمراجع:

أوّلًا: الكتب:

١- أبو خزام إبراهيم، **العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشـــرين**، الطّبعة غير مذكورة، مكتبة طرابلس العلميّة العالميّة، طرابلس، ١٩٩٨.

٢- بريجنســكي زبيغنيو، **الفرصـــة الســـانحة**، ترجمة عمر الأيوبي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧.

٣- الحســن حســن، **التّفاوض والعلاقات العامّة**، ط١، المؤســسـة الجامعة للدراســات والنشــر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣.

٤- حمّاد كمال، **إدارة الأزمات الدّولية: من الأزمة الكوبيّة إلى الأزمة الجورجيّة**. الطبعة غير مذكورة. دار النّشر غير مذكور، بيروت، ٢٠١٠.

٥- الخزرجي ثامر كامل محمد، **العلاقات السّـــياســـيّة الدّوليّة وإســـتراتيجيّة إدارة الأزمات**، ط١، دار مجدلاوي للتّوزيع والنّشر، عمان، ٢٠٠٩.

٦- الخزرجي ثامر كامل محمد، **النّظم الاستراتيجيّة والسّياسات العامّة: دراسة معاصرة في استراتيجيّة إدارة الأزمات**، ط١، دار مجدلاوي للتوزيع والنّشر، عمان، ٢٠٠٤.

٧- الزّبيدي نصـــير مطر، **إدارة الولايات المتحدة للأزمات الدولية**، ط١، دار الجنان للتّوزيع والنّشـــر، عمان، ٢٠١١.

٨- ســالينجر بيار، لوران اريك. **حرب الخليج ، الملف الســري، الترجمة الكاملة**. الطّبعة غير مذكورة، أوليفييه اوربان، باريس، ١٩٩١.

٩- الشافي عصام عبد، **السّياسة الأمريكيّة والثّورة المصرية**، ط ١، دار البشير للثّقافة والعلوم، القاهرة، ٢٠١٤.

١٠- شـــهلان فهد، **إدارة الأزمات**، الطّبعة غير مذكورة، أكاديمية نايف العربيّة للعلوم الأمنية، الرّياض، ١٩٩٩.

١١- صـــالح أحمد فايز، **دور المحافظين الجدد في الســياســة الخارجية الأميركية**، ط١، باحث للدراسات، بيروت، ٢٠١١.

١٢- عبد الحي يحيى زلوم، **حروب البترول الصليبيّة والقرن الأمريكي الجديد**، الطّبعة غير مذكورة، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر، بيروت، ٢٠٠٥.

١٣- عبد العظيم خالد، **النّظام العالمي المصالح الاقتصاديّة والسّياسيّة والتّوجهات الإستراتيجيّة**، ط١، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١١.

١٤- العتيبي مهدي بن عبد، **إدارة الأزمات والتّفاوض في القرن ٢١**، الطّبعة غير مذكورة، دار المعرفة، الرياض، ٢٠٠٤.

١٥- علي مي قناوي، **الأسباب الاستراتيجيّة لغزو العراق: دراسة تحليليّة في السّياسة الخارجيّة الأميركيّة**، الطّبعة غير مذكورة، المكتب العربي للمعارف، بغداد، ٢٠١٤.

١٦- عليوة السّيّد، **إدارة الصّراعات الدّوليّة – دراسة في سياسات التّعاون الدولي**، الهيئة العامّة المصريّة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.

١٧- العيساوي مالك محسن، **الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدوليّة في الإستراتيجيّة الأمريكيّة**، ط١، دار العربي للنشر والتّوزيع، القاهرة، ٢٠١٥.

١٨- ناجي طلال، **النّفوذ الصّهيوني في العالم بين الحقيقة والوهم، الولايات المتحدة نموذجًا**، الطّبعة غير مذكورة، مركز دراسات الغد العربي، دمشق، ٢٠٠٣.

١٩- هويدي أمين، **التّحولات الاستراتيجيّة الخطيرة :البيروستريكا وحرب الخليج الأولى**، الطبّعة غير مذكورة، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧.

ثانيًا: الأبحاث والدّراسات:

١- بشاري لويس كامل، السيد سمير أحمد، "**الكوارث الطبيعية وكيفية مواجهتها**"، بحث مقدّم إلى المؤتمر السّنوي الأول لإدارة الأزمة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٦.

٢- بحري لواء، عبد الخالق سعيد، **إدارة الأزمات بين النظرية والتطبيق**، بحث مقدّم إلى ندوة حول "إدارة الأزمات"، أكاديمية ناصر العسكريّة العليا، القاهرة، ١٩٨٨.

ثالثًا: مقالات في دوريّات:

١- أبو السّعود هيثم، "**المجتمع وإدارة الأزمات**"، مقال مأخوذ من مجلّة معلومات دوليّة، ١٩٩٨.

٢- حمّاد كمال، "**النّموذج الاســـتراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات**"، مأخوذة من مجلّة الدّفاع الوطنيّ، العدد ٤٣، ٢٠٠٣.

٣- نانيس مصطفى خليل، "**الرّئاسة كمؤسّسة لصنع السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة**"، مقال مأخوذ من مجلّة السّياسة الدّوليّة الصّادرة عن مؤسّسة الأهرام، ١٩٩٧.

رابعًا: الأطروحات والرّسائل:

١- مرعي، أحمد عبد السّلام، "**انضمام الدّول اتّفاقيّة حظر الأسلحة الكيميائيّة في ظلّ القانون الدّولي العام: سوريا نموذجًا**"، أطروحة دكتوراه، الجامعة بيروت العربيّة، بيروت، ٢٠١٦.

خامسًا: الوثائق:

١- معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية (CWC). التّفاصيل في الملحق رقم ١.

٢- مبادرة الكيماوي. التّفاصيل في الملحق رقم ٢.

سادسًا: القرارات الدّوليّة:

١- الأمم المتّحدة، الوثائق الرّسميّة، القرار ٢١١٨. التّفاصيل في الملحق رقم ٣.

سابعًا: مقابلة خاصّة:

١- مقابلة مع المحلّل العسكري الاستراتيجي **عمر معربوني**، بيروت، ١١ نيسان ٢٠١٧.

ثامنًا: مقالات من مواقع إلكترونيّة:

١- بريمر بول، "**الخطأ والصـــواب في تقرير تشـــيلكوت عن حرب العراق**"، منشـــور في موقع CNN بالعربيّة، ٢٠١٦،

https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/07/11/iraq-chilcot-report-response-bremer.

٢- الخطيب عمر، "**الكيماوي على سوريا... كيف أصبح ردّ الفعل الأميركي كارثيًّا**"، منشور في موقع أورينت نيوز، ٢٠١٥،

http://orient-news.net/ar/news_show/90046.

٣- سليمان ياسر، "**نظريّة الاحتواء بين النّجاح والفشل**"، منشور في موقع القدس العربي الإلكتروني، ٢٠١٧،

http://www.alquds.co.uk/?p=739667 .

٤- عطوان عبد الباري، "**لماذا تقرع أمريكا طبول الحرب الكيماوية في سورية مجددا؟ وهل الأسد وحلفاؤه الروس على هذه الدرجة من الغباء لاستخدام هذا النوع من الأسلحة وفي مثل هذا التوقيت؟ وهل تتكرر فضيحة نيسان التي كشفها الكاتب الامريكي هيرش في "خان شيخون"؟**"، مقال منشور في موقع رأي اليوم،

http://www.raialyoum.com/?p=700087.

٥- عودة جهاد، "**الضّربة الأميركيّة الصّاروخيّة لسوريا (تحليل)**"، منشور في موقع البلاغ الالكتروني، ٢٠١٧،

http://albalagh.news/١٢٦٨٦٤

٦- فهمي حنان، "**تحرّش عسكري وحرب بيانات دبلوماسيّة بين أمريكا وروسيا**"، منشور في بوابة الوفد الالكترونيّة، ٢٠١٧،

https://alwafd.org/عالمي/١٥٦٠٥٠٥-تحرش-عسكري-وحرب-بيانات-دبلوماسية-بين-أمريكا-وروسيا.

٧- معربوني عمر، "**الاعتداءات الصّهيو-أميركيّة وإمكانيّات الرّد**"، منشور في موقع بيروت برس نت، ٢٠١٧،

http://beirutpress.net/article/392825.

٨- الكاتب غير محدّد، "**كواليس قرار ترامب بضرب مطار الشعيرات كما عرضها كتاب "نار وغضب""**، ترجمة موقع أورينت نيوز، منشور في موقع أورينت نيوز، ٢٠١٨،

http://orient-news.net/ar/news_show/144336/.

٩- الكاتب غير محدّد، "**تسريبات بريطانيّة: إيفانكا ترامب وراء قصف الشّعيرات**"، منشور في صحيفة المصريّون الالكترونيّة، ٢٠١٧،

https://www.almesryoon.com/story/1062076/

.

١٠- الكاتب غير محدّد، "**بوتين: هجوم خان شـيخون الكيماوي مسـرحية ولدي معلومات عن فبركة مقبلة بريف دمشق**"، منشور في موقع العربيّة، ٢٠١٧،

https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/04/12/putin-russia-america-syria.

١١- الكاتب غير محدّد، "**هل يفعل ترامب ما لم يفعله أوباما في سوريا؟**"، منشور في موقع "نون بوست"، ٢٠١٧،

http://www.noonpost.org/content/17527 .

١٢- الكاتب غير محدّد، "**تفاصيل الجلسة الطّارئة لمجلس الأمن بشأن الضّربة الأميركيّة على سوريا**"، منشور في موقع sputnik news عربي، ٢٠١٧،

https://arabic.sputniknews.com/world/201704071023331336/.

١٣- الكاتب غير محدّد، "**بوتين يبحث "قوّات جوّيّة دائمة" بسوريا بعد الضّربة**"، منشور في موقع سكاي نيوز عربيّة، ٢٠١٧،

https://www.skynewsarabia.com/web/article/938519/.

١٤- الكاتب غير محدّد، "**أبرز محطّات الهجمات بالأسـلحة الكيميائيّة في الأزمة السّـوريّة**"، منشور في من موقع النّهار، ٢٠١٧،

https://www.annahar.com/article/564911.

١٥- الكاتب غير محدّد، "**الضّربة الأميركيّة في سوريا "منفردة""**، منشور في موقع سكاي نيوز عربيّة، ٢٠١٧،

https://www.skynewsarabia.com/web/article/938415/.

١٦- الكاتب غير محدّد، "**هجوم ثانٍ بغاز السّارين "يحمل بصمات" النظام السّوري"**، منشور في موقع mtv، ٢٠١٧،

http://mtv.com.lb/news/%D8.

١٧- الكاتب غير محدّد، "**مشروع قرار جديد أمام مجلس الأمن حول آليّة التّحيق المشتركة في سوريا"**، منشور في موقع sputnik news عربي، ٢٠١٧،

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201711191027640551/.

١٨- الكاتب غير محدّد، "**روسيا ترفض مشروعًا أميركيًّا صارمًا حول سوريا في لاهاي"**، منشور في موقع sputnik news عربي، ٢٠١٧،

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/.

١٩- الكاتب غير محدّد، "**سياسي: الشّكوك في "إتلاف" التّرسانة الكيماويّة السّوريّة إهانة لـ"الأمم المتّحدة""**، منشور في موقع sputnik news عربي، ٢٠١٧،

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/2017.

٢٠- الكاتب غير محدّد، "**سيغريد كاغ لـــCNN: أنجزنا تدمير "كيماوي" سوريا وسط تحديات صعبة"**، منشور في موقع cnn بالعربيّة، ٢٠١٧،

https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/06/23/syria-chemical-weapons

٢١- الكاتب غير محدّد، "**روسيا والصين تستخدمان حق الفيتو ضد قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات جديدة على دمشق"**، منشور في موقع روسيا اليوم، ٢٠١٧،

https://arabic.rt.com/world/865736.

٢٢- الكاتب غير محدّد، "**العالم يندّد بمجزرة خان شيخون وجلسة طارئة لمجلس الأمن"**، منشور في موقع العربي الجديد الالّكتروني، ٢٠١٧،

https://www.alaraby.co.uk/politics/2017.

٢٣- الكاتب غير محدّد، "**سوريا: ضربة صاروخيّة أمريكيّة تستهدف قاعدة عسكريّة قرب حمص"**، منشور في موقع فرانس ٢٤ الالكتروني، ٢٠١٧،

http://www.france24.com/ar/2017.

٢٤- الكاتب غير محدّد، "**تداعيات الضّربات الأميركيّة على سوريا (مباشر)**"، منشور في موقع sputnik news، ٢٠١٧،

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/2017.

٢٥- الكاتب غير محدّد، "**سفير روسيا في لبنان: أميركا حليفة الإرهاب**"، منشور في مقال موقع جنوبيّة، ٢٠١٧،

http://janoubia.com/2017.

٢٦- الكاتب غير محدّد، "أميركا تهاجم النّظام السّوري بـــ٥٩ صاروخًا"، منشور في موقع العربيّة نت، ٢٠١٧،

http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2017.

٢٧- الكاتب غير محدّد، "**هنري كيســـنجر يتحدث عن النظام العالمي الجديد وحالة الفوضـــى المقبلة التي ستسوده**"، منشور في موقع نون بوست، ٢٠١٦،

http://www.noonpost.org/content/15069

٢٨- الكاتب غير محدّد، "**هنري كيســـنجر يتحدث عن النظام العالمي الجديد وحالة الفوضـــى المقبلة التي ستسوده**"، منشور في موقع نون بوست، ٢٠١٦،

http://www.noonpost.org/content/15069.

٢٩- الكاتب غير محدّد، "**الموت بالكيماوي: اســتخدام الحكومة السّــوريّة الواســع والممنهج للأسلحة الكيميائيّة**"، منشور من موقع منظّمة هيومان رايتس واتش، ٢٠١٦،

https://www.hrw.org/ar/report/2017/05/01/303074.

٣٠- الكاتب غير محدّد، "**قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥: خطوة متـأخّرة في الاتّجـاه الصّـــحيح**"، منشور في موقع The Syrian Human Right Committee، ٢٠١٥،

http://www.shrc.org/?p=22369

٣١- الكاتب غير محدّد، "**التّخلّص من ثمانين بالمئة من مواد الأسـلحة الكيميائيّة في سـوريا**"، منشور في موقع مركز أنباء الأمم المتّحدة، ٢٠١٤،

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=20978#.WlYzy7eQr6Q

٣٢- الكاتب غير محدّد، "**سوريا: رئيسة بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحث على إزالة آخر ٨% من الأسلحة المتبقية**"، منشور في موقع مركز أنباء الأمم المتّحدة، ٢٠١٤، http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=21073#.WlY1MbeQr6Q.

٣٣- الكاتب غير محدّد، "**تطوّرات المواقف الدّوليّة من الأزمة السّوريّة**"، منشور في موقع الجزيرة نت، ٢٠١٣، http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013.

٣٤- الكاتب غير محدّد، "**خان العسل.. مدينة الكيماوي والدّماء والاتّهامات**"، منشور في موقع ميدل ايست أونلاين،٢٠١٣، http://middle-east-online.com/?id=159510.

٣٥- الكاتب غير محدّد، "**المعارضة تتّهم النّظام بارتكاب "مجزرة" باستخدام "الكيماوي" ودمشق تنفي، مجلس الأمن يعقد اجتماعًا طارئًا وموسكو تعتبر الاتّهامات "عملًا استفزازيًّا**""، منشور في موقع الوسط نيوز، ٢٠١٣، http://www.alwasatnews.com/news/802551.html

٣٦- الكاتب غير محدّد، "**دمشق توافق على "المبادرة- الإنذار" لوضع "الكيماوي" تحت الرّقابة الدّوليّة**"، منشور في موقع الرأي ميديا، ٢٠١٣، http://www.alraimedia.com/Home/Details?Id=cd281fba-27e8-48bf-9fc9-9581e36b1067.

٣٧- الكاتب غير محدّد، "**الأسد: لولا روسيا لما قبلت مناقشة السلحة الكيماويّة**"، منشور في موقع CNN بالعربيّة، ٢٠١٣، http://archive.arabic.cnn.com/2013/syria.2011/9/13/Assad.Syria.russia.chimical/index.html .

-

ملحقات:

١- **ملحق رقم ١: معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية** (CWC):

هي اتفاقية الحد من انتشـــار و اختزان و اســـتخدام الأســـلحة الكيميائية، اســـمه الكامل مؤتمر الحد من تطوير، انتاج، اختزان و استخدام الأسلحة الكيميائية و على دمارهم، و أدارت هذه الإتفاقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) و هي منظمة مستقلة تقع في ذا هاغ في هولاندا. الهدف الرئيس من هذا المؤتمر هو منع انتاج و استخدام الأسلحة الكيميائية و تدمير جميع الأسلحة الكيميائية، و أنشطة تدمير الأسلحة الكيميائية تم التأكد منها من مجموعات من هذا المؤتمر حيث تم رصد تدمير ٧١% من مخازين الأســـلحة الكيميائية في تشـــرين الثاني ٢٠١١، كما كان للمؤتمر نظم إخلاء مؤقتة للمنشـــآت الكيميائية الحربية، و أيضـــا مســـائلات على إدعائات اســـتخدام و انتاج الأســـلحة الكيميائية، في آب ٢٠١٠، ١٨٨ دولة انضمت للمؤتمر.

يُرمى من الاتفاقية إلى إزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال حظر استحداث وإنتاج واحتياز وتخزين الأســـلحة الكيميائية والاحتفاظ بها أو نقلها أو اســـتعمالها من جانب الدول الأطراف. كما يجب على الدول الأطراف أن تتخذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحظر فيما يتعلق بالأشـــخاص (الطبيعيين أو الاعتباريين) في إطار ولايتها القضائية.

وقد اتفقت كافة الدول الأطراف على نزع الســـلاح الكيميائي وذلك بتدمير كل ما قد تحوزه من المخزونات من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها، وتدمير كل الأسلحة الكيميائية التي قد تكون خلّـفتها في الماضـي على أراضـي دول أطراف أخرى. كما اتفقت الدول الأطراف على إنشاء نظام تحقق خاص بمواد كيميائية سامة معيَّنة وبسلائفها (المواد الكيميائية المُدرَجة في الجدول ١ والجدول ٢ والجدول ٣ في مرفق الاتفاقية المتعلق بالمواد الكيميائية) بغية ضمان عدم استخدام هذه المواد الكيميائية إلا لأغراض غير محظورة.

ومن السمات الفريدة التي تتميز بها الاتفاقية أنها تُهيّئ لإمكانية إجراء "تفتيش بالتحدي" [تفتيش مستعجل يُجرى بناءً على تشكيك، يتيح لأية دولة طرف تساورها شكوك بشأن امتثال دولة طرف أخرى للاتفاقية، أن تطلب من المدير العام أن يوفد فريق تفتيش إلى الدولة المشكوك في امتثالها. وبموجب إجراء "التفتيش بالتحدي" الذي تتيحه الاتفاقية، تعهدت الدول الأطراف بالتقيد بالمبدأ القاضـــي بإجراء عمليات تفتيش في أراضيها "في أي وقت، وفي أي مكان" من دون أن يكون لها الحق في أن ترفض ذلك.

- **بنود الإتفاقية:**

- منع انتاج و استعمال الأسلحة الكيميائية.
- تدمير وسائل انتاج الأسلحة الكيميائية.
- تدمير كل الأسلحة الكيميائية.
- المساعدة بين الدول المنضمة في حال استخدام الأسلحة الكيميائية.
- نظام فحص للمؤتمر لإنتاج الكيميائيات التي قد تتحول إلى أسلحة كيميائية.
- مساعدة عالمية في الإستخدام المسالم للكيمياء في مناطق الدول المنضمة.

- **الدّول المنضمّة:**

تقريبا كل دول العالم انضـــمت لمؤتمر الحد من الأســـلحة الكيميائية عدا ثمان دول لم تعترف بالإتفاقية (أنغولا، جنوب السـودان، كوريا الشـمالية، الصـومال، مصـر، ميانمار و إسـرائيل). وقد أعلنت سـوريا موافقتها على الانضمام للاتّفاقيّة في ١٤ أيلول ٢٠١٣ بعد أحداث الغوطة في ريف دمشق.

٢- ملحق رقم ٢: مبادرة الكيماوي:

هي مبادرة تقدمت بها حكومة روسيا الاتحادية خلال قمة العشرين لوضع الأسلحة الكيماوية السورية تحت الرقابة الدولية لتجنيب النظام السوري ضربات امريكية وغربية عليه واعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم موافقة سوريا عليها في ٩ سبتمبر / ايلول ٢٠١٣.

إن مجلس الأمن:

- يشير إلى تصريحات رئيسه في: ٣ آب أغسطس ٢٠١١ و٢١ آذار مارس ٢٠١٢ و٥ نيسان أبريل ٢٠١٢، وقراراته أرقام ١٥٤٠ ٢٠٠٤ و٢٠٤٢ ٢٠١٢ و٢٠٤٣ ٢٠١٢

- يعيد تأكيد التزامه القوي سيادة واستقلال ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية.

- يشدد على أن انتشار الأسلحة الكيماوية والصواريخ التي تحمل رؤوساً كيماوية، تشكل تهديداً للأمن والسلم الدولي.

- يشير إلى أن الجمهورية العربية السورية انضمت في ٢٢ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٦٨ إلى بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات والوسائل البكتريولوجية، الموقعة في جنيف في ١٧ حزيران يونيو عام ١٩٢٥.

- يلاحظ أنه في ١٤ أيلول سبتمبر ٢٠١٣، أودعت سورية لدى الأمين العام وثيقة انضمامها إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيماوية وتدمير تلك الأسلحة اتفاقية. وأعلنت أنها ستمتثل لأحكامها وستقوم على تنفيذها بأمانة وإخلاص، وتطبيق الاتفاقية في شكل موقت ريثما تدخل حيز التنفيذ بالنسبة للجمهورية العربية السورية. - يرحب بتشكيل بعثة الأمين العام للأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية "البعثة" عملا بقرار الجمعية العامة ٤٢ - ٣٧ c1987 المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٨٧. والذي أكده القرار الرقم ٦٢٠ ١٩٨٨ الصادر في ٢٦ آب ١٩٨٨، ويعبر عن تقديره لعمل البعثة.

– يقر بصحة التقرير الصادر في ١٦ أيلول ٢٠١٣ S–2013 – 553 عن البعثة، الذي يؤكد حاجة البعثة لأداء مهمتها، والتشديد على أن المزاعم ذات الصدقية باستخدام الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية في المستقبل ينبغي التحقيق فيها.

– يعرب عن غضبه الشديد نتيجة استخدام الأسلحة الكيماوية في ٢١ آب ٢٠١٣ في ريف دمشق، كما انتهى إليه تقرير البعثة، الذي دان قتل المدنيين الناتج من استخدامها، ويؤكد مجدداً أن استخدام الأسلحة الكيماوية يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، ويشدد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن أي استخدام للأسلحة الكيماوية.

– يعيد التشديد على ضرورة الالتزام بالقرار ١٥٤٠ ٢٠٠٤ في شأن امتناع جميع الدول عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للكيانات غير الدولية التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيماوية، والصواريخ التي تحمل هذه الأسلحة.

– يرحب بإطار عمل للتخلص من الأسلحة الكيماوية السورية بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠١٣، في جنيف، بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأميركية S–2013 – 565، بهدف ضمان تدمير برنامج الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن وبطريقة أكثر أماناً، والتعبير عن التزامها بالمراقبة الدولية الفورية على الأسلحة الكيماوية ومكوناتها في الجمهورية العربية السورية.

– يرحب المجلس بقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية من ٢٧ أيلول ٢٠١٣ الذي حدد إجراءات خاصة للتدمير العاجل لبرنامج الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية والتحقق الصارم منه، وتعبيرا عن عزمه على ضمان تدمير برنامج الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية وفقاً للجدول الزمني الوارد في قرار المجلس التنفيذي للمنظمة الصادر في ٢٠ أيلول ٢٠١٣.

– يشدد على أن الحل الوحيد للأزمة الحالية في الجمهورية العربية السورية يأتي فقط عبر عملية سياسية شاملة وبقيادة سورية تقوم على أساس إعلان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران ٢٠١٢. والتشديد على الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي في شأن سورية في أسرع وقت ممكن.

– يؤكد أن استخدام الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية يشكل تهديداً للأمن والسلام الدولي.

– يؤكد أن الدول الأعضاء ملزمة بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، قبول قرار المجلس وتنفيذه:

١. يؤكد أن استخدام الأسلحة الكيماوية في أي مكان يشكل تهديداً للأمن والسلام الدولي.

٢. يدين بشدة أي استعمال للأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية، لا سيما الهجوم الذي وقع في ٢١ آب عام ٢٠١٣، ويشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

٣. يؤيد قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية ٢٧ أيلول ٢٠١٣، الذي يتضمن الإجراءات الخاصة بالتدمير العاجل لبرنامج الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية والتحقق الصارم منه ويطالب بتنفيذه بالصورة الأنسب والأكثر أمناً.

٤. يقرر ألا تقوم الجمهورية العربية السورية باستخدام أو تطوير أو إنتاج أو امتلاك أو تخزين أسلحة كيماوية أو الاحتفاظ بها، أو نقل الأسلحة الكيماوية في شكل مباشر أو غير مباشر إلى دول أخرى أو كيانات غير دولية.

٥. يؤكد أنه لا ينبغي لأي طرف في سورية أن يستخدم أو يطور أو ينتج أو يمتلك أو يخزن أو يحتفظ أو ينقل أسلحة كيماوية.

٦. يقرر ضرورة امتثال الجمهورية العربية السورية لجميع جوانب قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية الصادر ٢٧ أيلول ٢٠١٣ الملحق الأول.

٧. يفيد بأنه ينبغي على الجمهورية العربية السورية التعاون في شكل كامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية والأمم المتحدة بما في ذلك توصياتهم المعنية، عبر قبول الأفراد الذين تحددهم منظمة حظر الأسلحة الكيماوية أو الأمم المتحدة عبر تقديم وضمان الأمن للأنشطة التي يقوم بها هؤلاء الأفراد عبر تزويد هؤلاء الأفراد بإمكانية الدخول الفوري وغير المقيد والحق في تفتيش والانتهاء من مهمتهم في كل المواقع، والسماح بالوصول الفوري وغير المقيد إلى الأفراد الذين تمتلك المنظمة الأسباب للاعتقاد بأهميتهم في تنفيذ مهمتهم، ويقرر بأن كل الأطراف في سورية سيتعاونون في شكل كامل في هذا الصدد.

٨. يقرر تفويض فريق استكشافي من موظفي الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أعمال منظمة حظر الأسلحة الكيماوية في سورية، ويطلب من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية والأمين العام التعاون في شكل وثيق في تنفيذ قرار المجلس التنفيذي ٢٧ أيلول ٢٠١٣ وهذا القرار، ومن بين ذلك الأنشطة التنفيذية على الأرض، ويطلب كذلك من الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية، وعند الاقتضاء، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، إلى المجلس في غضون ١٠ أيام من اتخاذ هذا القرار توصيات في شأن دور الأمم المتحدة في القضاء على برنامج الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية.

٩. الإشارات بأن الجمهورية العربية السورية طرف في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، تؤكد تمتع موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيماوية الذين جرى اختيارهم يضطلعون بالأنشطة المنصوص عليها في هذا القرار أو قرار من المجلس التنفيذي للمنظمة من ٢٧ أيلول ٢٠١٣ بالامتيازات والحصانات الواردة في ملحق التحقق، الجزء الثاني ب من اتفاقية الأسلحة الكيماوية، ويطلب من الجمهورية العربية السورية إبرام اتفاقات مع الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية.

١٠. يشجع الدول الأعضاء على تقديم الدعم، بمن فيها الأفراد، والخبرة التقنية، والمعلومات، والمعدات، والموارد المالية الأخرى والمساعدة، بالتنسيق مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية والأمين العام، لتمكين المنظمة والأمم المتحدة من تنفيذ قرار تدمير برنامج الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية، ويقرر بتفويض الدول الأعضاء في امتلاك، ومراقبة، ونقل وتدمير الأسلحة الكيماوية

التي حددها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية، بما يتفق مع الهدف من اتفاقية الأسلحة الكيماوية، لضمان تدمير برنامج الأسلحة الكيماوية للجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن وبطريقة أكثر أماناً.

١١. يحض جميع الأطراف السورية والدول الأعضاء المعنية التي تمتلك قدرات ذات صلة على أن تعمل في شكل وثيق مع المنظمة والأمم المتحدة لاتخاذ الترتيبات اللازمة لأمن بعثة الرصد والتدمير، مع الاعتراف بالمسؤولية الأساسية للحكومة السورية في هذا الصدد.

١٢. يقرر إجراء مراجعة في شكل دوري لتنفيذ الجمهورية العربية السورية لقرار المجلس التنفيذي للمنظمة وهذا القرار، ويطلب من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن، من طريق الأمين العام، الذي سيرفق معلومات ذات صلة عن أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ هذا القرار، في غضون ٣٠ يوماً، ثم بصورة شهرية بعد ذلك، ويطلب كذلك من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية والأمين العام أن يقدما تقريراً بطريقة منسقة، وفق الحاجة، إلى مجلس الأمن، في شأن عدم الامتثال لهذا القرار أو قرار المجلس التنفيذي للمنظمة.

١٣. يؤكد من جديد استعداده للنظر في شكل فوري في أية تقارير للمنظمة بموجب المادة الثامنة من اتفاقية الأسلحة الكيماوية، التي تنص على إحالة قضايا عدم الامتثال إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

١٤. يقرر أن تقوم الدول الأعضاء بإبلاغ مجلس الأمن في شكل فوري عن أي انتهاك للقرار الرقم ١٥٤٠ ٢٠٠٤، بما في ذلك استحواذ كيانات غير دولية على الأسلحة الكيماوية والصواريخ الحاملة لها والمواد ذات الصلة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لذلك، المتمثلة في المساءلة.

١٥. يعرب عن اقتناعه الشديد بضرورة محاسبة الأفراد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية.

١٦. يؤيد في شـــكل كامل بيان جنيف الصـــادر في ٣٠ حزيران عام ٢٠١٢، والذي يحدد عدداً من الخطوات الرئيســة بدءاً من إنشــاء هيئة حكم انتقالي تمارس صــلاحيات تنفيذية كاملة، والتي يمكن أن تشـمل أعضـاء من الحكومة الحالية والمعارضـة وجماعات أخرى ويجب أن تشـكل على أسـاس الاتفاق المتبادل.

١٧. يدعو إلى عقد مؤتمر دولي في شـــأن ســـورية، في أقرب وقت ممكن، لتنفيذ إعلان جنيف، ويدعو جميع الأطراف السورية إلى الانخراط بجدية وبصورة بناءة في مؤتمر جنيف حول سورية، ويؤكد ضرورة أن يكونوا ممثلين للشـــعب الســـوري تمثيلاً كاملاً وأن يلتزموا بتنفيذ إعلان جنيف وتحقيق الاســـتقرار والمصالحة، وعدم انتشار الأسلحة النووية

١٨. يؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضـــاء الامتناع عن تقديم أي شـــكل من أشـــكال الدعم للكيانات غير الدولية التي تحاول تطوير أو صنع أو امتلاك أو نقل أو تحويل أو استخدام أسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوجية والصـواريخ التي تنقلها، وتدعو جميع الدول الأعضـاء، لا سيما الدول الأعضـاء المجاورة للجمهورية العربية السورية، إلى الإبلاغ عن أي انتهاك لهذه الفقرة إلى مجلس الأمن على الفور.

١٩. يطالب ألا تقوم الكيانات غير الدولية بتطوير أو تصـنيع أو امتلاك أو نقل أو تحويل أو اسـتخدام أسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوجية الصواريخ الحاملة لها. ويدعو جميع الدول الأعضاء، لا سيما الدول الأعضـاء المجاورة للجمهورية العربية السـورية إلى الإبلاغ عن أية إجراءات تتعارض مع هذه الفقرة إلى مجلس الأمن على الفور.

٢٠. يقرر أن على جميع الدول الأعضـاء حظر شراء الأسلحة الكيماوية والمعدات ذات الصـلة، والسلع والتكنولوجيا أو المسـاعدة من الجمهورية العربية السـورية عبر رعاياها أو باسـتخدام السـفن أو الطائرات التي ترفع علمها، سواء كان منشأها في أراضي الجمهورية العربية السورية أم لا.

٢١. يقرر، أنه في حال عدم الامتثال لهذا القرار، بما في ذلك النقل غير المصرح به للأسلحة الكيماوية، أو أي استخدام للأسلحة الكيماوية من قبل أي شخص في الجمهورية العربية السورية، سيتم فرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٢٢. يقرر الاستمرار بفاعلية في متابعة القضية قيد النظر"

٣- ملحق رقم ٣: قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٣/٢١١٨:

إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى تصريحات رئيسه في ٣ أغسطس (آب) ٢٠١١. و٢١ مارس (آذار) ٢٠١٢ و٥ أبريل (نيسان) ٢٠١٢، وقراراته أرقام ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و٢٠٤٢ (٢٠١٢) و٢٠٤٣ (٢٠١٢)، (ص٢) يعيد المجلس التأكيد على التزامه التام بسيادة واستقلال ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية. ويشدد على أن انتشار الأسلحة الكيماوية والصواريخ التي تحمل رؤوسا كيماوية، تشكل تهديدا على الأمن والسلم الدولي. وبالإشارة إلى أن الجمهورية العربية السورية انضمت في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٨ إلى بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات والوسائل البكتريولوجية، الموقعة في جنيف في ١٧ يونيو (حزيران) عام ١٩٢٥، وبالإشارة إلى أنه في ١٤ سبتمبر (أيلول) ٢٠١٣، أودعت سوريا مع الأمين العام وثيقة انضمامها إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيماوية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية) وأعلنت أنها ستمتثل لأحكامها وستقوم على تنفيذها بأمانة وإخلاص، وتطبيق الاتفاقية بشكل مؤقت ريثما تدخل حيز التنفيذ بالنسبة للجمهورية العربية السورية، (ص٦). ويرحب المجلس بتشكيل بعثة الأمين العام للأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية («البعثة») عملا بقرار الجمعية العامة (٤٢-٣٧ c1987) المؤرخ ٣٠ نوفمبر عام ١٩٨٧. والذي أكده القرار رقم ٦٢٠ (١٩٨٨) الصادر في ٢٦ أغسطس ١٩٨٨، ويعبر عن تقديره لعمل البعثة، كما يقر بصحة التقرير الصادر في ١٦ سبتمبر ٢٠١٣ (S-2013-553) عن البعثة، الذي يؤكد حاجة البعثة لأداء مهمتها، والتأكيد على أن المزاعم ذات المصداقية باستخدام الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية في المستقبل ينبغي التحقيق فيها.

وإزاء الغضب الشديد نتيجة استخدام الأسلحة الكيماوية في ٢١ أغسطس ٢٠١٣ في ريف دمشق، كما انتهى إليه تقرير البعثة، الذي أدان قتل المدنيين الناتج عن استخدامها، يؤكد مجددا على أن استخدام الأسلحة الكيماوية يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، ويشدد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن أي استخدام للأسلحة الكيماوية، ويعيد التأكيد على ضرورة الالتزام بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن امتناع جميع الدول عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للكيانات غير الدولية التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو صنعها أو

امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيماوية، والصواريخ التي تحمل هذه الأسلحة، وإذ برحب بإطار عمل للتخلص من الأسلحة الكيماوية السورية بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠١٣، في جنيف، بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأميركية (S-2013-565)، بهدف ضمان تدمير برنامج الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن وبطريقة أكثر أمانا، والتعبير عن التزامها بالمراقبة الدولية الفورية على الأسلحة الكيماوية ومكوناتها في الجمهورية العربية السورية.

ويرحب المجلس بقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية من (٢٠ سبتمبر ٢٠١٣) الذي حدد إجراءات خاصة للتدمير العاجل لبرنامج الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية والتحقق الصارم منه، وتعبيرا عن عزمه على ضمان تدمير برنامج الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية وفقا للجدول الزمني الوارد في قرار المجلس التنفيذي للمنظمة الصادر في (٢٠ سبتمبر ٢٠١٣)، ويشدد على أن الحل الوحيد للأزمة الحالية في الجمهورية العربية السورية يأتي فقط عبر عملية سياسية شاملة وبقيادة سورية تقوم على أساس إعلان جنيف الصادر في ٣٠ يونيو (حزيران) ٢٠١٢. والتشديد على الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن سوريا في أسرع وقت ممكن، والتأكيد على أن استخدام الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية يشكل تهديدا للأمن والسلام الدولي. وتأكيدًا على أن الدول الأعضاء ملزمة بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة لقبول وتنفيذ قرار المجلس.

١. يؤكد على أن استخدام الأسلحة الكيماوية في أي مكان يشكل تهديدا للأمن والسلام الدولي.
٢. يدين بشدة أي استعمال للأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما الهجوم الذي وقع في ٢١ أغسطس عام ٢٠١٣. انتهاكا للقانون الدولي؛
٣. يؤيد قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية (٢٠ سبتمبر ٢٠١٣)، الذي يتضمن الإجراءات الخاصة بالتدمير العاجل لبرنامج الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية والتحقق الصارم منه ويطالب بتنفيذه بالصورة الأنسب والأكثر أمنا؛

٤. يقرر ألا تقوم الجمهورية العربية السورية باستخدام أو تطوير أو إنتاج أو امتلاك أو تخزين أسلحة كيماوية أو الاحتفاظ بها، أو نقل الأسلحة الكيماوية بشكل مباشر أو غير مباشر إلى دول أخرى أو كيانات غير دولية؛

٥. يؤكد أنه لا ينبغي لأي طرف في سوريا أن يستخدم أو يطور أو ينتج أو يمتلك أو يخزن أو يحتفظ أو ينقل أسلحة كيماوية؛

٦. يقرر ضرورة امتثال الجمهورية العربية السورية لجميع جوانب قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية الصادر (٢٠ سبتمبر ٢٠١٣) (الملحق الأول)؛

٧. يفيد بأنه ينبغي على الجمهورية العربية السورية التعاون بشكل كامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية والأمم المتحدة بما في ذلك توصياتهم المعنية، عبر قبول الأفراد الذين تحددهم منظمة حظر الأسلحة الكيماوية أو الأمم المتحدة عبر تقديم وضمان الأمن للأنشطة التي يقوم بها هؤلاء الأفراد عبر تزويد هؤلاء الأفراد بإمكانية الدخول الفوري وغير المقيد والحق في تفتيش والانتهاء من مهمتهم في كل المواقع، والسماح بالوصول الفوري وغير المقيد إلى الأفراد الذين تمتلك المنظمة الأسباب للاعتقاد بأهميتهم في تنفيذ مهمتهم، ويقرر بأن كل الأطراف في سوريا ستتعاون بشكل كامل في هذا الصدد.

٨. يقرر تفويض فريق استكشافي من موظفي الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أعمال منظمة حظر الأسلحة الكيماوية في سوريا، ويطلب من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية والأمين العام التعاون بشكل وثيق في تنفيذ قرار المجلس التنفيذي (٢٠ سبتمبر ٢٠١٣) وهذا القرار، ومن بين ذلك الأنشطة التنفيذية على الأرض، ويطلب كذلك من الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية، وعند الاقتضاء، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، إلى المجلس في غضون ١٠ أيام من اتخاذ هذا القرار توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في القضاء على برنامج الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية؛

٩. الإشارات بأن الجمهورية العربية السورية طرف في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، تؤكد على تمتع موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيماوية الذين جرى اختيارهم يضطلعون بالأنشطة

المنصـوص عليها في هذا القرار أو قرار من المجلس التنفيذي للمنظمة من (٢٠ سـبتمبر ٢٠١٣) بالامتيازات والحصـانات الواردة في ملحق التحقق، الجزء الثاني (ب) من اتفاقية الأسلحة الكيماوية، ويطلب من الجمهورية العربية السـورية إبرام اتفاقات مع الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسـلحة الكيماوية؛

١٠. يشـجع الدول الأعضـاء على تقديم الدعم، بما في ذلك الأفراد، والخبرة التقنية، والمعلومات، والمعدات، والموارد المالية الأخرى والمسـاعدة، بالتنسـيق مع المدير العام لمنظمة حظر الأسـلحة الكيماوية والأمين العام، لتمكين المنظمة والأمم المتحدة من تنفيذ قرار تدمير برنامج الأسـلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السـورية، ويقرر بتفويض الدول الأعضـاء في امتلاك، ومراقبة، والنقل، ونقل وتدمير الأسلحة الكيماوية التي حددها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية، بما يتفق مع الهدف من اتفاقية الأسـلحة الكيماوية، لضـمان تدمير برنامج الأسـلحة الكيماوية للجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن وبطريقة أكثر أمانا؛

١١. يحث جميع الأطراف السورية والدول الأعضاء المعنية التي تمتلك قدرات ذات صلة أن تعمل بشكل وثيق مع المنظمة والأمم المتحدة لاتخاذ الترتيبات اللازمة لأمن بعثة الرصد والتدمير، مع الاعتراف بالمسؤولية الأساسية للحكومة السورية في هذا الصدد؛

١٢. يقرر إجراء مراجعة بشـكل دوري لتنفيذ الجمهورية العربية السـورية لقرار المجلس التنفيذي للمنظمة (٢٠ سـبتمبر ٢٠١٣) وهذا القرار، ويطلب من المدير العام لمنظمة حظر الأسـلحة الكيماوية أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، الذي سيرفق معلومات ذات صلة عن أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ هذا القرار، في غضـون ٣٠ يوما، ثم بصـورة شـهرية بعد ذلك، ويطلب كذلك من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية والأمين العام أن يقدما تقريرا بطريقة منسقة، حسب الحاجة، إلى مجلس الأمن، بشأن عدم الامتثال لهذا القرار أو قرار المجلس التنفيذي للمنظمة الصادر في (٢٠سبتمبر ٢٠١٣)؛

١٣. يؤكد من جديد على استعداده للنظر بشكل فوري في أي تقارير للمنظمة بموجب المادة الثامنة من اتفاقية الأسلحة الكيماوية، التي تنص على إحالة قضايا عدم الامتثال إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

١٤. يقرر أن تقوم الدول الأعضاء بإبلاغ مجلس الأمن بشكل فوري عن أي انتهاك للقرار رقم ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما في ذلك استحواذ كيانات غير دولية على الأسلحة الكيماوية والصواريخ الحاملة لها والمواد ذات الصلة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لذلك؛ المتمثلة في المساءلة؛

١٥. يعرب عن اقتناعه الشديد بضرورة محاسبة الأفراد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية؛

١٦. يؤيد بشكل كامل بيان جنيف الصادر في ٣٠ يونيو عام ٢٠١٢ (الملحق الثاني)، والذي يحدد عددا من الخطوات الرئيسية بدءا من إنشاء هيئة حكم انتقالي تمارس صلاحيات تنفيذية كاملة، والتي يمكن أن تشمل أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة وجماعات أخرى ويجب أن تشكل على أساس الاتفاق المتبادل؛

١٧. يدعو إلى عقد مؤتمر دولي بشأن سوريا، في أقرب وقت ممكن، لتنفيذ إعلان جنيف، ويدعو جميع الأطراف السورية إلى الانخراط بجدية وبصورة بناءة في مؤتمر جنيف حول سوريا، ويؤكد على ضرورة أن يكونوا ممثلين للشعب السوري تمثيلا كاملا وأن يلتزموا بتنفيذ إعلان جنيف وتحقيق الاستقرار والمصالحة، وعدم انتشار الأسلحة النووية؛

١٨. يؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للكيانات غير الدولية التي تحاول تطوير أو صنع أو امتلاك أو نقل أو تحويل أو استخدام أسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوجية والصواريخ التي تنقلها، وتدعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء المجاورة للجمهورية العربية السورية، الإبلاغ عن أي انتهاك لهذه الفقرة إلى مجلس الأمن على الفور؛

١٩. يطالب ألا تقوم الكيانات غير الدولية بتطوير أو تصنيع أو امتلاك أو نقل أو تحويل أو استخدام أسلحة نوويّة أو كيماويّة أو بيولوجيّة الصواريخ الحاملة لها، وتدعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما

الدول الأعضاء المجاورة للجمهورية العربية السورية، إلى الإبلاغ عن أي إجراءات تتعارض مع هذه الفقرة إلى مجلس الأمن على الفور؛

٢٠. يقرر بأن على جميع الدول الأعضاء حظر شراء الأسلحة الكيماوية والمعدات ذات الصلة، والسلع والتكنولوجيا أو المساعدة من الجمهورية العربية السورية عبر رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها، سواء أكان منشؤها في أراضي الجمهورية العربية السورية أم لا،

٢١. يقرر، أنه في حال عدم الامتثال لهذا القرار، بما في ذلك النقل غير المصرح به للأسلحة الكيماوية، أو أي استخدام للأسلحة الكيماوية من قبل أي شخص في الجمهورية العربية السورية، سيتم فرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛

٢٢. يقرر الاستمرار بفاعلية في متابعة القضية قيد النظر.

لائحة المحتويات:

ملخّص البحث.....١

كلمات مفاتيح.....٣

الشّكر.....٤

الإهداء.....٥

المقدّمة.....٦

الفصل الأوّل: الإدارة الأميركيّة للأزمات الدّوليّة.....١٤

مقدّمة.....١٥

المبحث الأوّل: نظريّة إدارة الأزمات الدّوليّة ١٧

المطلب الأوّل: الإطار العلمي للأزمة الدوليّة.....١٧

الفرع الأوّل: مفهوم الأزمة الدّوليّة ١٧

الفرع الثّاني: أنواع الأزمات الدّوليّة ٢٥

الفرع الثّالث: سمات الأزمات الدّوليّة ٢١

المطلب الثّاني: قرار الأزمة الدّوليّة ٢٥

الفرع الأوّل: القرار السّياسي والأزمة الدّوليّة.....٢٥

الفرع الثّاني: مراحل صنع قرار الأزمة الدّوليّة.....٢٦

المطلب الثّالث: إدارة الأزمة الدّوليّة.....٣١

الفرع الأوّل: مفهوم إدارة الأزمات.....٣١

الفرع الثّاني: فريق إدارة الأزمات الدّوليّة.....٣٦

الفرع الثّالث: مراحل إدارة الأزمات.....٣٧

الفرع الرّابع: مستويات إدارة الأزمة.....٣٩

الفرع الخامس: مبادئ إدارة الأزمات.....٤١

المبحث الثّاني: نموذج الإدارة الأميركيّة للأزمات الدّوليّة.....٤٧

المطلب الأوّل: السّلوك الأميركي في إدارة الأزمات الدّوليّة.....٤٩

المطلب الثّاني: النّظريّات الأميركيّة الجديدة في إدارة الأزمات.....٥٤

المطلب الثّالث: أزمة الخليج الثّانية كنموذج للإدارة الأميركيّة للأزمات.....٥٦

الفصل الثّاني: إدارة أزمة الأسلحة الكيميائيّة في سوريا.....٥٩

مقدّمة.....٦٠

المبحث الأوّل: الهجمات الكيماوية في سوريا: نشأة وتطوّر الأزمة دوليًّا.....٦١

المطلب الأوّل: تطوّر الأزمة: مسلسل الأحداث ومواقف المنظّمات الدّوليّة.....٦١

المطلب الثّاني: دراسة أطوار الأزمة.....٧١

الفرع الأوّل: المنهجيّة المتّبعة.....٧١

الفرع الثّاني: تحليل أطوار الأزمة.....٧٣

المبحث الثّاني: الإدارة الأميركيّة لأزمة الأسلحة الكيميائيّة في سوريا.....٨٧

المطلب الأوّل: المبادئ الأميركيّة في إدارة الأزمة.....٨٧

المطلب الثّاني: الضّربة الأميركيّة لقاعدة الشّعيرات، تداعياتها وأبعادها.....١٠٨

الفرع الأوّل: اتّخاذ قرار ضربة الشّعيرات.....١٠٨

الفرع الثّاني: تداعيات الضّربة التّظاهريّة الأميركيّة.....١١١

الفرع الثّالث: أبعاد ضربة مطار الشّعيرات.....١١٤

الخاتمة.....١١٨

لائحة المصادر والمراجع.....١٢٤

ملحقات.....١٣٢

لائحة المحتويات.....١٤٧